الفهرس العام لمحتويات الأطروحة الأكاديمية"

الفهرس العام

المقدمة

- سياق الموضوع وأهميته
- إشكالية الدراسة وتساؤلاتها
- أهداف الدراسة
- فرضيات الدراسة
- منهج الدراسة
- الدراسات السابقة
- هيكل الدراسة

القسم الأول: الإطار النظري والمنهجي للتوازن الكلي في الاقتصاد

هدف القسم :تحليل المفاهيم الأساسية والاتجاهات الفكرية للنظريات الوضعية في الاقتصاد الكلي تمهيدًا للمقارنة مع المنهج الإسلامي.

- الفصل الأول: المفاهيم الأساسية للتوازن الاقتصادي الكلي
  - المبحث الأول: مفهوم التوازن في النظرية الاقتصادية
    - المطلب الأول: التوازن بين العرض والطلب في الاقتصاد الجزئي
    - المطلب الثاني: صور التوازن الكلي وأنواعه
  - المبحث الثاني: الأسس النظرية لآليات التوازن
    - المطلب الأول: أدوات التحليل الاقتصادي الكلي
    - المطلب الثاني: أهمية التوازن في استقرار الاقتصاد الكلي
- الفصل الثاني: آليات التوازن التلقائي بين المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية
  - المبحث الأول: التوازن التلقائي في النموذج الكلاسيكي
  - المبحث الثاني: أثر الإضافات الكينزية على النموذج الكلاسيكي
- الفصل الثالث: تطور الفكر الاقتصادي الكلي والجدل بين مدارسه
  - المبحث الأول: النقديون والتقليديون المحدثون
  - المبحث الثاني: الكينزيون الجدد ومدرسة التوقعات الرشيدة
  - المبحث الثالث: المقارنات العامة بين المدارس الاقتصادية
- الفصل الرابع: السياسات المالية والنقدية في تحقيق التوازن الكلي
  - المبحث الأول: السياسات المالية ودورها في استقرار الاقتصاد
  - المبحث الثاني: السياسات النقدية ودورها في استقرار الأسعار
  - المبحث الثالث: التكامل بين السياستين المالية والنقدية

القسم الثاني: التوازن الكلي في المنهج الاقتصادي الإسلامي

هدف القسم :بيان آليات التوازن في الفكر الإسلامي ومقارنة فعاليتها بالنظم الوضعية مع عرض تطبيقات واقعية للأزمات.

- الفصل الأول: الأسس والمبادئ العامة للاقتصاد الإسلامي
- الفصل الثاني: آليات التوازن في الاقتصاد الإسلامي
- الفصل الثالث: مقارنة تحليلية بين الاقتصاد الإسلامي والنظريات الوضعية
- الفصل الرابع: التخبط الاقتصادي العالمي ونماذج الأزمات

القسم الثالث: المنهج الإسلامي في تحقيق التوازن المالي والنقدي

- الفصل الأول: مفهوم التوازن المالي في الإسلام
- الفصل الثاني: أدوات السياسة النقدية الإسلامية
- الفصل الثالث: العلاقة بين السياسة المالية والنقدية في المنظور الإسلامي

القسم الرابع: دور السياسة النقدية الإسلامية في معالجة الأزمات وتحقيق الاستقرار الكلي

- الفصل الأول: التحليل الشرعي للنقد وأسسه النظرية
- الفصل الثاني: السياسة النقدية الإسلامية ومكوناتها
- الفصل الثالث: التطبيق العملي للسياسة النقدية في الدول الإسلامية

القسم الخامس: التطبيقات العملية للسياسة الاقتصادية الإسلامية في العصر الحديث

- الفصل الأول: التجارب المصرفية الإسلامية المعاصرة
- الفصل الثاني: التمويل الإسلامي والتنمية المستدامة
- الفصل الثالث: التكامل الاقتصادي الإسلامي ومستقبل الاقتصاد العالمي

الخاتمة العامة والتوصيات النهائية

- أهم النتائج والاستنتاجات
- التحقق من الفرضيات وتساؤلات الدراسة
- المقترحات العملية والتوصيات
- آفاق البحث المستقبلية

قائمة المراجع

- المراجع العربية
- المراجع الأجنبية
- المراجع المساعدة

الملاحق

- الجداول والأشكال
- الملاحق التوضيحية
- بيانات داعمة للدراسة

المقدمة

يتناول موضوع التوازن الكلي في الاقتصاد مشكلتين رئيسيتين؛ الأولى تتعلق بمدى وجود عوامل ذاتية داخل النظام الاقتصادي تضمن تحقيق الاستقرار والتوظف الكامل والثانية بدور الدولة في تحقيق هذا الاستقرار. ويركز هذا الجزء على المشكلة الأولى من منظور الاقتصاد الإسلامي([1]).

يُعد تحليل آليات التوازن الكلي قضية أساسية في الفكر الاقتصادي الإسلامي إذ يهدف إلى فهم مدى قدرة الاقتصاد على تحقيق التوازن بين عناصر الإنتاج والدخل والإنفاق. غير أن دراسة هذه الآليات لا يمكن أن تنفصل عن الإطار التحليلي الذي طوّره الفكر الاقتصادي الوضعي وبخاصة الرأسمالي لأن أدوات التحليل الاقتصادي الكلي صالحة للاستخدام في مختلف الاتجاهات الفكرية ([2]).

يتمثل هدف الدراسة في تحديد الإطار المفاهيمي لمشكلة التوازن عبر عرض مفهومَي التوازن والاختلال الاقتصادي ثم مناقشة الجدل بين المدارس الاقتصادية حول مدى فعالية الآليات التلقائية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودور الدولة في تصحيح الانحرافات.

التوازن الاقتصادي هو الحالة التي تتعادل فيها القوى المؤثرة داخل النظام بحيث لا تظهر تغيرات جوهرية في المتغيرات الكلية في حين يُعبّر الاختلال عن حالة عدم التعادل بين هذه القوى. ويتضح المفهوم من خلال نموذج العرض والطلب في الاقتصاد الجزئي ونموذج كينز البسيط في الاقتصاد الكلي؛ إذ يتحقق التوازن عندما يتساوى الناتج الكلي مع الطلب الكلي على السلع والخدمات ([3]).

([1]) Hills, Brian. Macroeconomic Stability and Employment Theory, London, 1987.

([2]) Samuelson, Paul A. Economics: An Introductory Analysis, McGraw-Hill, 1976.

([3]) Keynes, John Maynard. The General Theory of Employment, Interest, and Money, London, 1936.

يتضح التوازن أيضًا من خلال التفرقة بين نوعين من المتغيرات: الأرصدة (Stocks) التي تُقاس في لحظة زمنية معينة مثل رأس المال ومستوى التوظف والتيارات (Flows) التي تُقاس خلال فترة زمنية معينة مثل الناتج القومي والاستهلاك والاستثمار ومن العلاقة بينهما تتحدد صور التوازن المختلفة([4]).

تشمل صور التوازن التوازن الكامل الذي تستقر فيه الأرصدة والتيارات معًا؛ والتوازن التدفقي الذي تثبت فيه التيارات فقط؛ والتوازن قصير الأجل الذي يتحقق بين التيارات؛ والتوازن طويل الأجل الذي يجمع بين التيارات والأرصدة؛ إضافة إلى التوازن المتحرك الذي تنمو فيه المتغيرات بمعدل ثابت ويُستخدم لتحليل النمو الاقتصاد ([5]).

يتناول التحليل الاقتصادي نوعين من التوازن: الساكن الذي يدرس النقطة التي تتعادل فيها القوى الاقتصادية والحركي الذي يدرس كيفية انتقال النظام من حالة إلى أخرى. ويُفرق بين التوازن المستقر الذي تعود إليه المتغيرات بعد الاضطراب والتوازن غير المستقر الذي يؤدي فيه الاضطراب إلى تغيرات مستمرة ([6]).

---

(4) Hicks, John R. Value and Capital, Oxford University Press, 1939.

([5]) Pigou, A. C. The Theory of Unemployment, London, 1933.

([6])Harrod, Roy F. Towards a Dynamic Economics, London, 1948.

يمثل مفهوم التوازن أداة تحليلية أساسية في النظرية الاقتصادية لفهم سلوك النظام الاقتصادي حتى وإن لم يتحقق التوازن الفعلي في الواقع لأن وجود قوى اقتصادية تدفع النظام نحوه يتيح تحليل التغيرات في المدين القصير والطويل ويُعد بذلك أساسًا لتقييم أداء السياسات الاقتصادية وتحديد مدى فاعليتها في تحقيق الاستقرار ([7]).

القسم الأول: الإطار النظري والمنهجي للتوازن الكلي في الاقتصاد

الفصل الأول: المفاهيم الأساسية للتوازن الاقتصادي الكلي

المبحث الأول: مفهوم التوازن في النظرية الاقتصادية

المطلب الأول: التوازن بين العرض والطلب في الاقتصاد الجزئي

يُعد التوازن بين العرض والطلب الأساس في فهم سلوك الأسواق إذ يتحقق عندما يتساوى حجم الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة عند سعر معين ويُعتبر هذا السعر هو سعر التوازن الذي يحقق الاستقرار في السوق ([8]).

يرتكز التحليل الكلاسيكي على أن قوى السوق تعمل بصورة تلقائية لإعادة النظام إلى حالة التوازن من خلال مرونة الأسعار والأجور فزيادة العرض تؤدي إلى انخفاض الأسعار حتى تتساوى مع الطلب بينما يؤدي نقص العرض إلى ارتفاع الأسعار حتى تعود السوق إلى توازنه ([9]).

أما في حال تدخل العوامل الخارجية أو التنظيمية فإن اختلال السوق قد يستمر لفترة إلا أن النظرية تفترض أن هناك دائمًا ميول ذاتية نحو العودة إلى نقطة التعادل أي إلى التوازن العام الذي يشمل جميع الأسواق في الاقتصاد ([10]).

([7]) Friedman, Milton. Essays in Positive Economics, Chicago University Press, 1953.

([8]) Alfred Marshall, Principles of Economics, Macmillan, 1890.

([9]) Adam Smith, The Wealth of Nations, London, 1776.

([10]) Léon Walras, Elements of Pure Economics, Lausanne, 1874

وفي هذا السياق يبرز دور نموذج "سوق السلع" ونموذج "سوق النقود" في تحديد الناتج القومي وسعر الفائدة إذ يُظهر التفاعل بينهما من خلال منحنى IS–LM كيفية تحقق التوازن في الاقتصاد الكلي عندما يتساوى الادخار مع الاستثمار ويستقر معدل الفائدة ([11]).

المطلب الثاني: صور التوازن الكلي وأنواعه

ينقسم التوازن الاقتصادي الكلي إلى عدة صور أبرزها:

التوازن الكامل ويحدث عندما تستقر الأرصدة والتيارات الاقتصادية معًا في آن واحد أي عندما يتساوى الناتج مع الطلب الكلي دون ضغوط تضخمية أو ركودية ([12]).

التوازن قصير الأجل وهو الذي يتحقق بين التيارات الاقتصادية فقط مع بقاء الأرصدة ثابتة ويُستخدم هذا النوع لتحليل التقلبات المؤقتة في الناتج والدخل.

([11]) Hicks, John R. Mr. Keynes and the "Classics": A Suggested Interpretation, Econometrica, 1937

([12]) Pigou, A. C. The Theory of Unemployment, London, 1933.

التوازن طويل الأجل ويجمع بين استقرار الأرصدة والتيارات معًا بحيث يتطور الاقتصاد وفق مسار نمو متوازن وثابت.

التوازن المتحرك الذي تتغير فيه الأرصدة والتيارات بمعدل ثابت ويستخدم لتحليل النمو الاقتصادي المستمر.

ويميز الاقتصاديون بين التوازن الساكن الذي يهتم بدراسة الحالة النهائية للنظام عند تحقق التعادل والتوازن الديناميكي الذي يدرس مسار الانتقال من حالة إلى أخرى ([13]).

كما يفرق الفكر الاقتصادي بين التوازن المستقر حيث تعود المتغيرات إلى وضعها بعد أي اضطراب والتوازن غير المستقر الذي تتفاقم فيه الانحرافات مع الزمن مما يخلق دورات اقتصادية متعاقبة ([14]).

([13]) Harrod, Roy F. Towards a Dynamic Economics, London, 1948.

([14])Samuelson, Paul A. Foundations of Economic Analysis, Harvard University Press, 1947

الفصل الثاني: مفاهيم وأدوات التوازن والاختلال في التحليل الكلي

المبحث الأول: صور التوازن والاختلال في القطاعين الحقيقي والنقدي

المطلب الأول: مفاهيم المتغيرات الكلية في الحلقة الدائرية للدخل الكلي

يُوضح هذا الجزء العلاقة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال نموذج التدفق الدائري للدخل الذي يربط بين الأسر المنتجة والمستهلكة وقطاع الأعمال حيث يمثل كل تدفق نقدي من أحدهما تدفقًا حقيقيًا في الاتجاه المعاكس. ويتحقق التوازن حينما يتساوى مجموع الدخول المتولدة مع مجموع الإنفاق الكلي بينما يظهر الاختلال عندما يختل هذا التوازن بسبب زيادة التسربات كالادخار والضرائب والواردات على الحقن المتمثلة في الاستثمار والإنفاق الحكومي والصادرات ([15]).

كما يُفرّق بين المتغيرات الأرصدة (Stocks) والمتغيرات التيارات (Flows) فالأولى تقاس في لحظة زمنية مثل رأس المال وكمية النقود بينما الثانية تقاس خلال فترة زمنية محددة مثل الناتج القومي والاستهلاك والاستثمار. ويُبرز هذا التمييز البعد الزمني في التحليل الاقتصادي الذي يُعتبر أساسًا لفهم ديناميكية التوازن الكلي ([16]).

([15])Samuelson, Paul A. Economics: An Introductory Analysis. McGraw-Hill.

([16])Hicks, J.R. Value and Capital. Oxford University Press.

المطلب الثاني: اختلال التوازن في أحد الأسواق الكلية

يُعرَّف الاختلال بأنه الحالة التي يتجاوز فيها الإنفاق المخطط مستوى الناتج الحقيقي أو يقل عنه مما يؤدي إلى فائض أو عجز في المخزونات الإنتاجية. فإذا زاد الادخار أو الضرائب عن الاستثمار والإنفاق الحكومي ينخفض الطلب الكلي وتتراجع معدلات التشغيل والعكس يؤدي إلى التضخم. ويُستدل من ذلك على أن الاختلال في السوق السلعي أو النقدي ينتقل تأثيره إلى باقي القطاعات حتى يعود الاقتصاد إلى نقطة التوازن من خلال آليات التصحيح التلقائي ([17]).

المطلب الثالث: تشابك القطاعين النقدي والحقيقي لتحقيق التوازن الكلي

يُبيّن هذا المطلب أن القطاعين الحقيقي (الإنتاجي) والنقدي متلازمان في تحديد مستوى الدخل القومي إذ إن ارتفاع الطلب على النقود للمعاملات أو المضاربة يؤثر في سعر الفائدة ومن ثم على الاستثمار والدخل. ويتحقق التوازن العام عندما تتساوى قرارات الادخار والاستثمار ويتعادل عرض النقود مع الطلب عليها مما يعكس الترابط بين السياسات النقدية والمالية في استقرار النظام الاقتصادي ([18]).

([17])Keynes, J.M. The General Theory of Employment, Interest and Money. Macmillan.

([18])Blanchard, Olivier. Macroeconomics. Pearson.

المبحث الثاني: آليات التوازن الكلي في نماذج الاقتصاد الكلي

المطلب الأول: نموذج IS–LM وتحليل التوازن المشترك

يعرض هذا الجزء تفاعل سوق السلع والخدمات (منحنى IS) مع سوق النقود (منحنى LM) في تحديد الدخل التوازني وسعر الفائدة. ينتقل منحنى IS إلى اليمين بزيادة الإنفاق الاستثماري أو الاستهلاكي أو الحكومي وإلى اليسار عند تزايد التسربات. أما منحنى LM فيتحرك يمينًا مع زيادة عرض النقود أو انخفاض الطلب عليها ويسارًا عند العكس. ويتحدد التوازن عند نقطة تقاطع المنحنيين التي تمثل مستوى الدخل وسعر الفائدة المتوازنين ([19]).

المطلب الثاني: أثر انتقال منحنيات التوازن على السياسات الاقتصادية

يوضح هذا الجزء أن انتقال منحنى IS يعكس تغيّر السياسة المالية بينما انتقال LM يعبر عن أثر السياسة النقدية. فعند زيادة عرض النقود تتراجع أسعار الفائدة ويزداد الاستثمار والدخل في حين يؤدي خفض الإنفاق الحكومي أو ارتفاع الضرائب إلى انتقال IS يسارًا مما يخفض الطلب الكلي. وتؤكد النماذج الحديثة على ضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الكلي ومنع التضخم أو الركود ([20]).

([19])Dornbusch, R. & Fischer, S. Macroeconomics. McGraw-Hill.

([20])Mishkin, Frederic S. The Economics of Money, Banking and Financial Markets.

المطلب الثالث: التوازن الكلي في ظل الأسعار المتغيرة

يُبيّن أن التوازن لا يتحقق فقط على مستوى الدخل وسعر الفائدة بل أيضًا في ظل تغيرات الأسعار. فكل انخفاض في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى ارتفاع الأرصدة النقدية الحقيقية مما يُحفز الاستثمار ويزيد الناتج الحقيقي حتى نقطة التوظف الكامل. غير أن هذا التفاعل مقيد بوجود ما يسمى بمصيدة السيولة حينما تصبح أسعار الفائدة منخفضة جدًا فلا تؤثر السياسة النقدية في رفع الطلب الكلي مما يستدعي دورًا أكبر للسياسة المالية في تحريك النشاط الاقتصادي (21).

القسم الأول: الإطار النظري والمنهجي للتوازن الكلي في الاقتصاد

الفصل الثالث: تطور الفكر الاقتصادي الكلي والجدل بين مدارسه

المبحث الأول: النقديون والتقليديون المحدثون

المطلب الأول: نظرية كمية النقود والسياسات النقدية

ترتكز النظرية النقدية الحديثة على إحياء نظرية كمية النقود في تفسير مستوى الأسعار والناتج حيث ترى أن التغيرات في كمية النقود تؤدي إلى تغيرات مباشرة في الأسعار على المدى الطويل بينما تؤثر على الناتج الحقيقي فقط في المدى القصير. وتفترض النظرية أن سرعة تداول النقود ثابتة نسبيًا وأن الناتج يميل إلى مستوى التوظف الكامل ومن ثم فإن أي زيادة في عرض النقود تؤدي إلى تضخم نقدي إذا لم يصاحبها زيادة في الإنتاج (22).

---

(21)Mankiw, N.G. Principles of Economics. Harvard University.

(22)Friedman, M. A Monetary History of the United States.

كما يعيد النقديون صياغة العلاقة بين النقود والدخل من خلال معادلة التبادل(MV=PY) ويعتبرون أن التحكم في عرض النقود هو الوسيلة المثلى لتحقيق استقرار الأسعار والنشاط الاقتصادي. ويرون أن السياسات المالية أقل فاعلية من السياسات النقدية لأن الأفراد يكيّفون إنفاقهم بناءً على توقعاتهم المستقبلية لمستوى الدخل والأسعار([23]) .

المطلب الثاني: أثر بيجو والتوازن في مصيدة السيولة

يُعد أثر بيجو (The Pigou Effect) من أهم الإضافات إلى النظرية الكلاسيكية المعدلة إذ يرى أن انخفاض المستوى العام للأسعار يزيد من القيمة الحقيقية للثروة النقدية مما يؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك وتحفيز الطلب الكلي حتى في ظل ركود اقتصادي وبذلك يُمكن للأسعار المرنة أن تحقق التوازن دون تدخل الدولة ([24]) .غير أن المدرسة الكينزية ترى أن هذا الأثر محدود الفاعلية في ظل وجود مصيدة السيولة حيث يصبح سعر الفائدة قريبًا من الصفر فيتعطل تأثير السياسة النقدية في تحفيز الاستثمار ([25]).

المبحث الثاني: الكينزيون الجدد ومدرسة التوقعات الرشيدة

المطلب الأول: افتراضات التوقعات الرشيدة وتفسير التضخم والبطالة

تقوم مدرسة التوقعات الرشيدة على أن الأفراد يستخدمون كل المعلومات المتاحة لتكوين توقعات عقلانية حول المتغيرات الاقتصادية المستقبلية وبالتالي فإن السياسات الاقتصادية المتوقعة مسبقًا تفقد فعاليتها لأن السوق يستوعب آثارها فورًا ([26]) .

([23]) Cagan, P. The Monetary Dynamics of Hyperinflation.

([24])Schwartz, A. Monetary Trends in the United States and the United Kingdom.

([25]) Brunner, K. & Meltzer, A. The Monetarist Revolution.

([26])Laidler, D. Money and Macroeconomic Policy.

ووفق هذا المنظور فإن العلاقة بين التضخم والبطالة كما في منحنى فيليبس تصبح مؤقتة فقط حيث تعود البطالة إلى معدلها الطبيعي بمجرد تكيف التوقعات مع الواقع الجديد ([27]).

كما يرى الكينزيون الجدد أن وجود الجمود السعري والأجري يفسر استمرار التقلبات قصيرة المدى في الناتج والتوظف حتى مع وجود توقعات رشيدة. ويرجع هذا الجمود إلى العقود الطويلة الأجل والتكاليف المرتبطة بتغيير الأسعار وهو ما يبرر استمرار تدخل الدولة لتحقيق الاستقرار الكلي ([28]).

المطلب الثاني: التوازن في ظل العقود وجمود الأجور والأسعار

يُظهر التحليل الكينزي الجديد أن الأجور والأسعار لا تتكيف لحظيًا مع التغيرات في الطلب الكلي ما يؤدي إلى بطالة دورية واختلالات إنتاجية. وتؤكد النماذج الحديثة مثل نموذج العقود الضمنية أن أرباب العمل والعمال يفضلون الاستقرار النسبي للأجور لتجنب الصدمات مما يخلق جمودًا مؤسسيا يعيق الوصول إلى التوظف الكامل. ومن ثم يصبح التوازن في الاقتصاد الحديث نتيجة تفاعل معقد بين السياسات الكلية والتوقعات والجمود البنيوي ([29]).

([27])Lucas, R.E. Expectations and the Neutrality of Money.

([28])Pigou, A.C. The Classical Stationary State.

([29])Keynes, J.M. The General Theory of Employment, Interest and Money.

المبحث الثالث: المقارنات العامة بين المدارس الاقتصادية

المطلب الأول: أوجه الاتفاق والاختلاف بين الكلاسيكيين والكينزيين

يُمثل الجدل بين المدرسة الكلاسيكية (بما فيها الاتجاهات النقدية والتقليدية المحدثة) والمدرسة الكينزية (بما فيها الاتجاهات الكينزية الجديدة) الأساس في فهم تطور نظرية التوازن الكلي. يتفق الفريقان على المبدأ الأساسي لأهمية آليات السوق ودورها في تخصيص الموارد بكفاءة في ظل حالة التوازن ([30]) إلا أن نقطة الافتراق الجوهرية تتمحور حول مدى قدرة هذه الآليات على تحقيق التوازن عند مستوى التوظف الكامل بصورة تلقائية وإلى أي مدى يتطلب الأمر تدخلاً حكوميًا لتصحيح الاختلالات الدورية.

ترى المدرسة الكلاسيكية المعتمدة على مرونة الأسعار والأجور أن الاقتصاد يمتلك عوامل ذاتية كفيلة بدفعه دائمًا نحو التوظف الكامل. فالادخار يُحدد بالكامل بواسطة سعر الفائدة الذي يضمن تساوي الادخار والاستثمار ([31]) .أما في حالة الركود أو البطالة فإن انخفاض الأجور النقدية يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج وبالتالي انخفاض الأسعار مما يعزز القيمة الحقيقية للثروة النقدية (أثر بيجو) ويرفع الطلب الكلي ([32]) الأمر الذي يضمن عودة سريعة إلى حالة

التوازن الكامل ([33]) .وبهذا المنظور تُعد السياسات المالية غير فعالة (حيادية النقود على المدى الطويل) ([34]).

([30]) Romer, D. Advanced Macroeconomics.

([31]) Hicks, J.R. Capital and Growth.

([32]) Sargent, T.J. & Wallace, N. Rational Expectations and the Theory of Economic Policy.

([33])Phelps, E.S. Microeconomic Foundations of Employment and Inflation Theory.

([34]) Lucas, R.E. Studies in Business-Cycle Theory.

في المقابل يرى جون مايناردكينز أن افتراضات المرونة الكاملة للأسعار والأجور غير واقعية خاصة في المدى القصير وأن وجود الجمود النقدي(Money Illusion) وارتفاع الميل الحدي للادخار وتأثير توقعات المستثمرين على القرارات الاقتصادية يمكن أن يؤدي إلى نشوء توازن غير مرغوب فيه يتميز بوجود بطالة إجبارية ([35]) .ويُعزز الكينزيون الجدد هذا الرأي من خلال تحليل جمود الأجور والأسعار الناتج عن العقود طويلة الأجل أو المنافسة الاحتكارية مما يفسر استمرارية تأثير صدمات الطلب في المدى القصير ([36]) .وبالتالي يُصبح التدخل الحكومي من خلال السياسة المالية التوسعية (زيادة الإنفاق أو خفض الضرائب) أمراً ضرورياً وحاسماً لرفع الطلب الكلي وقيادة الاقتصاد إلى نقطة التوظف الكامل ([37]) .يتمثل هذا الاختلاف الجذري في وجهتي النظر تجاه دور الدولة :الحياد الحكومي كهدف كلاسيكي مقابل التدخل المالي المنظم كأداة كينزية لضبط وتقصير فترة الدورة الاقتصادية ([38]) . ويُمكن تحليل هذا الجدل بيانيًا من خلال نموذج (IS-LM)الذي أوضحه جون هيكس ([39]).

([35]) Mankiw, N.G. New Keynesian Economics.

([36]) Fischer, S. Long-Term Contracts and the Phillips Curve.

([37]) Taylor, J.B. Staggered Wage Setting in a Macro Model.

([38]) Blanchard, O. & Kiyotaki, N. Monopolistic Competition and the Effects of Aggregate Demand.

([39]) Hicks, J.R. Mr. Keynes and the Classics.

المطلب الثاني: موقع الفكر الإسلامي من هذه الجدليات

يُقدم المنهج الاقتصادي الإسلامي إطاراً مفاهيمياً ومنهجياً فريداً يُمكن وضعه كتصور وسطي بين طرفي الجدل الكلاسيكي والكينزي ([40]) .يتفق الاقتصاد الإسلامي مع المنظور الكلاسيكي في تأكيد الحرية الفردية في النشاط الاقتصادي وكفاءة السوق([41]). إلا أنه يقيد هذه الحرية بجملة من الضوابط الشرعية والأخلاقية على رأسها تحريم الربا والمضاربة المفرطة ووجوب العدالة في توزيع الثروة ([42]).

فيما يتعلق بآليات التوازن يرفض الاقتصاد الإسلامي الاعتماد على سعر الفائدة كأداة رئيسية لتحديد الاستثمار أو لضبط الدوازن الكلي ([43]).وبدلاً من ذلك يُوفر آليات تلقائية مُضمنة في النظام لضمان الاستقرار ومنع الركود والتضخم:

1. فريضة الزكاة :تعمل الزكاة كأداة مالية تلقائية لإعادة توزيع الدخل والثروة وهي تشبه في وظيفتها ضريبة تصاعدية ثابتة ومستمرة. فجمع الزكاة يُشجع على الاستثمار وتداول الأموال خوفاً من تآكلها مما يزيد الطلب الكلي بصفة دورية ويحد من ظاهرة الاكتناز التي رآها كينز سبباً للركود ([44]).

([40]) Samuelson, P.A. Foundations of Economic Analysis.

([41]) Modigliani, F. The Life Cycle Hypothesis of Saving.

([42]) Gordon, R.J. Inflation, Flexible Exchange Rates, and the Natural Rate of Unemployment.

([43]) Chapra, M.U. Islam and the Economic Challenge.

([44]) Siddiqi, M.N. Banking Without Interest.

2. **تحريم الربا** :إلغاء نظام الفائدة يجعل التمويل يعتمد على المشاركة في الربح والخسارة مما يربط الاستثمار بصورة مباشرة بالإنتاج الحقيقي. هذا الترابط يقلل من احتمالية نشوء فقاعات مالية أو استثمارات مضاربة غير مستدامة مما يُعطي النظام الاقتصادي مرونة أكبر في مواجهة الصدمات([45]).

وهكذا يجمع الاقتصاد الإسلامي بين المبادئ الكلاسيكية للاستقرار التلقائي (من خلال ضوابط شرعية تضمن تدفق الأموال) والتدخل المنظم (من خلال الدولة أو المؤسسات الخيرية لضمان العدالة) محققاً التوازن بين **الكفاءة الاقتصادية** المرجوة من السوق و**العدالة الاجتماعية** المطلوبة دينياً.

([45]) Kahf, M. The Islamic Economy: Analytical Study of Functioning and Policies.

القسم الأول: الإطار النظري والمنهجي للتوازن الكلي في الاقتصاد

الفصل الرابع: السياسات المالية والنقدية في تحقيق التوازن الكلي

المبحث الأول: السياسات المالية ودورها في استقرار الاقتصاد

المطلب الأول: أدوات السياسة المالية

تُعدّ السياسة المالية من أهم الآليات التي تعتمدها الدولة لتحقيق التوازن الكلي من خلال التأثير على مستوى الإنفاق الكلي والدخل القومي. وتستند هذه السياسة إلى ثلاث أدوات رئيسية: الإنفاق العام والضرائب والتحويلات الحكومية. فالإنفاق العام يؤدي إلى تحفيز الطلب الكلي عبر رفع الدخول وتشجيع الاستثمار بينما تسهم الضرائب في تقليص الاستهلاك والطلب الكلي عندما يزداد النشاط الاقتصادي مما يحقق نوعًا من الاستقرار الذاتي في الدورة الاقتصادية. كما تعمل التحويلات الحكومية على إعادة توزيع الدخل بين الطبقات بما يقلل من التفاوت الاجتماعي ويُحسّن كفاءة الإنفاق ([46]).

يرى الاتجاه الكينزي أن استخدام السياسة المالية التوسعية في فترات الركود من خلال زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب يسهم في رفع الناتج الحقيقي والتوظف الكامل. أما في فترات التضخم فإن السياسة الانكماشية المتمثلة في تقليص الإنفاق العام ورفع الضرائب تُستخدم لكبح الطلب الكلي والضغوط السعرية. ومن ثم فإن السياسة المالية تُعدّ أداة مرنة وفعالة في مواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية ([47]).

([46])Musgrave, R.A. The Theory of Public Finance.

([47])Keynes, J.M. The General Theory of Employment, Interest and Money.

المطلب الثاني: أثر السياسة المالية على النمو والتوظف

يُظهر التحليل الاقتصادي أن زيادة الإنفاق الحكومي على الاستثمارات العامة تُحفّز الطلب الكلي وتُضاعف الدخل القومي عبر مضاعف الإنفاق. كما تُسهم التحويلات المالية للفئات محدودة الدخل في رفع الميل الحدي للاستهلاك ما يُعزّز الدورة الإنتاجية ويزيد فرص العمل. غير أن الإفراط في الإنفاق دون تنسيق مع السياسة النقدية قد يؤدي إلى عجز مالي مزمن وضغوط تضخمية مما يستدعي التوازن بين الأهداف قصيرة الأجل للاستقرار وطويلة الأجل للنمو المستدام ([48]).

ويؤكد الفكر الحديث أهمية الإنفاق الرأسمالي الموجّه للبنية التحتية والتعليم والصحة كوسيلة لرفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج إذ إن هذا النوع من الإنفاق يُضاعف من آثار النمو الحقيقي مقارنة بالإنفاق الاستهلاكي. كما يشير المنهج الاقتصادي الإسلامي إلى ضرورة توجيه الإنفاق العام نحو الأنشطة المنتجة وتحقيق العدالة في التوزيع لضمان التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ([49]).

([48]) Hansen, A.H. Fiscal Policy and Business Cycles.

([49])Chapra, M.U. Islam and the Economic Challenge.

المبحث الثاني: السياسات النقدية ودورها في استقرار الأسعار

المطلب الأول: عرض النقود وسعر الفائدة

يُعدّ عرض النقود وسعر الفائدة محور التوازن النقدي في الاقتصاد إذ يؤدي توسع عرض النقود إلى انخفاض سعر الفائدة مما يُحفّز الاستثمار ويرفع الناتج القومي. والعكس يؤدي إلى انكماش نقدي يحد من الإنفاق والاستثمار. ويُظهر نموذج IS–LM أن السياسات النقدية تؤثر في الدخل القومي عبر قناة سعر الفائدة والائتمان ([50]).

ويبيّن التحليل الكينزي أن السياسة النقدية تصبح محدودة الفاعلية في حالات الركود العميق بسبب مصيدة السيولة حيث يحتفظ الأفراد بالنقود دون توجيهها للاستثمار. بينما يرى الاتجاه النقدي الحديث أن استقرار الأسعار لا يتحقق إلا من خلال ضبط نمو عرض النقود بما يتناسب مع النمو الحقيقي للإنتاج. لذا يتعيّن على السلطات النقدية اعتماد قاعدة نقدية مستقرة لتحقيق استقرار الأسعار دون المساس بالنمو ([51]).

([50])Hicks, J.R. Value and Capital.

([51])Friedman, M. The Role of Monetary Policy.

المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة النقدية والتوازن الكلي

يتحقق التوازن الكلي عندما يتساوى عرض النقود مع الطلب عليها عند مستوى دخل وسعر فائدة مستقرين. وأي زيادة في عرض النقود تؤدي إلى فجوة تضخمية إذا تجاوز الإنفاق الكلي الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بينما تؤدي القيود النقدية المفرطة إلى ركود وانخفاض في الاستثمار. ويؤكد الفكر الاقتصادي الحديث ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لتجنب التضارب بين أهداف النمو والاستقرار ([52]).

وقد أثبتت الدراسات التطبيقية أن الدول التي تتبع نهجًا تكامليًا بين السياستين أكثر قدرة على تحقيق استقرار اقتصادي طويل الأجل مقارنة بالدول التي تفصل بينهما. كما أن الفكر الإسلامي يعالج هذا التكامل من خلال ضبط عرض النقود بضوابط شرعية ومنع المضاربات الربوية مما يقلل من مخاطر الاختلال النقدي ([53]).

([52])Blinder, A.S. Central Banking in Theory and Practice.

([53])Siddiqi, M.N. Banking Without Interest.

المبحث الثالث: التكامل بين السياستين المالية والنقدية

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الذاتي في الاقتصاد

يشير مفهوم الاستقرار الذاتي إلى قدرة الاقتصاد على العودة إلى حالة التوازن دون تدخل خارجي بفضل آليات السوق الداخلية مثل مرونة الأسعار والأجور. ومع ذلك تؤدي الاختلالات الكبيرة في الطلب أو العرض إلى فترات ركود أو تضخم تتطلب تدخلاً منسقًا بين السياستين المالية والنقدية. ويُعتبر هذا التكامل ضمانة لتحقيق التوازن بين الاستقرار النقدي والنمو الحقيقي ([54]).

المطلب الثاني: حدود تدخل الدولة في الفكر الاقتصادي الحديث

يرى الفكر الكلاسيكي الحديث أن تدخل الدولة يجب أن يكون محدودًا لضمان حرية السوق بينما يؤكد الفكر الكينزي على ضرورة التدخل المنظم لتصحيح اختلالات السوق. أما في الاقتصاد الإسلامي فإن التدخل مقيد بضوابط الشريعة لضمان العدالة ومنع الاحتكار مع تركيز الدولة على تحقيق الكفاية العامة والتوزيع العادل للدخل دون المساس بحرية المبادرة الفردية مما يحقق توازنًا بين الكفاءة والعدالة كركيزة أساسية للفكر الاقتصادي الإسلامي ([55]).

([54]) Phelps, E.S. Structural Slumps.

([55])Chapra, M.U. Towards a Just Monetary System.

القسم الثاني: التوازن الكلي في المنهج الاقتصادي الإسلامي

الفصل الأول: الأسس والمبادئ العامة للاقتصاد الإسلامي

المبحث الأول: القيم والمنطلقات الفكرية للاقتصاد الإسلامي

المطلب الأول: العدالة والتكافل في التوازن الاقتصادي

يقوم الاقتصاد الإسلامي على مبدأ العدالة الشاملة التي توازن بين حرية الفرد ومصلحة الجماعة وتحقق التوزيع العادل للثروة من خلال آليات شرعية كالزكاة والوقف والإنفاق الواجب والتطوعي ([56]). فالعدالة ليست مجرد مساواة شكلية بل هي نظام متكامل يربط بين الجهد والمكافأة وبين الملكية الفردية والمسؤولية الاجتماعية مما يضمن استقرار الدورة الاقتصادية ومنع التركز الاحتكاري للثروة.

كما يُعد مبدأ التكافل الاجتماعي إحدى الركائز الجوهرية للتوازن الاقتصادي في الإسلام إذ يُسهم في إعادة توزيع الدخول دون المساس بالحوافز الإنتاجية. فالتكافل لا يعني التعطيل عن العمل أو الاتكالية بل هو ضمان لحد الكفاية وتحفيز على المشاركة في الإنتاج. وتتحقق هذه الغاية من خلال مؤسسات الزكاة والوقف والتكافل المالي التي تعمل كصمامات أمان ضد التقلبات الاقتصادية والاختلالات الاجتماعية ([57]).

([56])Al-Qaradawi, Y. Fiqh al-Zakah.

([57])Chapra, M.U. The Islamic Vision of Development in the Light of Maqasid al-Shariah.

المطلب الثاني: حرية النشاط الاقتصادي في إطار الضوابط الشرعية

يرتكز المنهج الإسلامي على حرية التملك والتصرف والربح ضمن ضوابط تمنع الظلم والاحتكار والربا والغش. فالحرية الاقتصادية ليست مطلقة بل مقيدة بتحقيق مقاصد الشريعة في حفظ المال والعدل ومنع الضرر ([58]). وبهذا تجمع المنظومة الإسلامية بين الكفاءة الاقتصادية والانضباط الأخلاقي مما يحقق توازنًا بين قوى السوق والتوجيه الاجتماعي.

ويُعدّ ضبط السوق عبر القيم الإيمانية والرقابة الذاتية وسيلة فعالة في ترسيخ الاستقرار الكلي دون الحاجة إلى تدخل إداري مباشر. كما أن النظام الإسلامي يعترف بدور الدولة كمنظّم ومراقب يضمن عدالة التبادل ومنع الاستغلال دون أن يصادر حرية الأفراد في الإنتاج والمبادرة ([59]).

([58])Siddiqi, M.N. Role of the State in the Economy: An Islamic Perspective.

([59])Kahf, M. The Islamic Economy: Analytical Study of Functioning and Policies.

المبحث الثاني: الخصائص المميزة للمنهج الاقتصادي الإسلامي

المطلب الأول: التكامل بين البعد الأخلاقي والمادي

يتميز الاقتصاد الإسلامي بتكامل أبعاده الأخلاقية والمادية إذ ينظر إلى النشاط الاقتصادي باعتباره عبادة وسلوكًا أخلاقيًا لا مجرد وسيلة للكسب. وتنعكس هذه الرؤية في رفض المعاملات التي تخل بالتوازن الاجتماعي مثل الربا والميسر والاحتكار وتشجيع الأنشطة المنتجة ذات النفع العام ([60]).

كما يؤكد الفكر الاقتصادي الإسلامي أن النمو لا يقاس فقط بالكمّ الإنتاجي بل بنوعية التنمية وأثرها على الإنسان والمجتمع. فالتنمية في المفهوم الإسلامي شاملة مادية وروحية تهدف إلى تحقيق الكفاية الفردية والرفاه الجماعي في إطار القيم العليا للعدالة والتكافل ([61]).

([60]) Zarqa, M.A. Islamic Economics: An Approach to Human Welfare.

([61])Naqvi, S.N.H. Ethics and Economics: An Islamic Synthesis.

المطلب الثاني: الرقابة الذاتية ودورها في ضبط النشاط الاقتصادي

تُعدّ الرقابة الذاتية من أهم آليات الضبط في الاقتصاد الإسلامي إذ تنبع من الإيمان بالله والشعور بالمسؤولية أمامه مما يغني عن كثير من الرقابة الخارجية. وتُسهم هذه الرقابة في تقليل تكاليف الإشراف الحكومي وتحقيق الانضباط الاقتصادي تلقائيًا. فكلما ارتفع وعي الأفراد بأخلاقيات العمل والمعاملات زادت كفاءة الأداء الاقتصادي واستقرّت الأسواق ([62]).

كما أن الرقابة الذاتية تعزز الثقة في التعاملات التجارية والمالية وتحدّ من الممارسات غير المشروعة التي تخلّ بتوازن السوق كالغش والربا والمقامرة. وبذلك تمثل هذه الرقابة ركيزة أساسية في تحقيق التوازن الكلي دون الاعتماد المفرط على التدخل الحكومي أو التشريعات الردعية ([63]).

([62]) Iqbal, Z. & Mirakhor, A. An Introduction to Islamic Finance.

([63])Khan, M.F. Islamic Economics and Finance: A Systematic Approach.

القسم الثاني: التوازن الكلي في المنهج الاقتصادي الإسلامي

الفصل الثاني: آليات التوازن في الاقتصاد الإسلامي

المبحث الأول: آليات الضبط الذاتي في السوق الإسلامية

المطلب الأول: نظام الزكاة والإنفاق ودوره في إعادة توزيع الدخل

تُعدّ الزكاة من أبرز الآليات التلقائية التي تضمن استقرار الاقتصاد الإسلامي وتوازن دوائره الإنتاجية والاستهلاكية. إذ ترتفع حصيلتها في فترات الركود نتيجة اتساع قاعدة المستحقين وتنخفض في فترات الرواج الاقتصادي مما يجعلها أداة مضادة للتقلبات الدورية ([64]). فهي تعيد ضخ الثروة في الاقتصاد عبر المستحقين الذين يميلون إلى الإنفاق الفوري مما يزيد الطلب الكلي ويحفّز النشاط الإنتاجي. كما تعمل الزكاة على تحريك الأموال الراكدة ودفعها نحو الاستثمار المنتج عبر ما تفرضه من عبء على رأس المال المعطل الأمر الذي يحفز أصحاب الأموال على توظيفها في مشاريع حقيقية بدلاً من اكتنازها ([65]).

وتسهم الزكاة أيضًا في تحقيق عدالة التوزيع من خلال نقل جزء من الدخول من الفئات الغنية إلى الفئات ذات الدخل المحدود دون أن تخل بالحوافز الإنتاجية. كما تساهم في رفع إنتاجية العمل بزيادة القوة الشرائية للفقراء وتحسين مستواهم الصحي والمعيشي مما يؤدي إلى زيادة عرض العمل وتحسين كفاءته ([66]).

([64])Al-Qaradawi, Y. Fiqh al-Zakah.

([65])Chapra, M.U. Towards a Just Monetary System.

([66])Kahf, M. The Islamic Economy: Analytical Study of Functioning and Policies.

المطلب الثاني: تحريم الربا وأثره على استقرار الاقتصاد

يُعدّ تحريم الربا من أهم عناصر التوازن في المنهج الإسلامي لأنه يمنع تراكم الديون ويحدّ من المضاربات المالية التي تُحدث اختلالات في هيكل الإنتاج والدخل ([67]). فالفائدة الثابتة تؤدي إلى ظلم مزدوج: إذ تضمن للمقرض عائدًا ثابتًا مهما كانت نتائج المشروع وتحمّل المقترض كامل الخسارة وهو ما يفضي إلى اختلال العدالة في توزيع الثروة. كما أن استمرار التعامل بالفائدة يخلق فجوة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي ويؤدي إلى تضخم الديون وانكماش الاستثمار المنتج.

ويرى الفكر الاقتصادي الإسلامي أن بديل الربا هو نظام المشاركة والمضاربة والمرابحة المشروعة التي تقوم على تقاسم الربح والخسارة بين الأطراف مما يربط التمويل بالنشاط الحقيقي ويجعل رأس المال أداة لتشغيل الموارد لا وسيلة للاستغلال. وبهذا يتحقق توازن طبيعي بين الادخار والاستثمار من خلال آليات السوق التعاونية ([68]).

([67])Siddiqi, M.N. Banking Without Interest.

([68])Naqvi, S.N.H. Ethics and Economics: An Islamic Synthesis.

المبحث الثاني: أدوات السياسة الاقتصادية في الإسلام

المطلب الأول: السياسة النقدية في الفكر الإسلامي

لا تُدار السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي عبر سعر الفائدة بل عبر ضبط حجم النقود في التداول بما يتناسب مع النشاط الحقيقي. وتتحقق هذه الغاية من خلال تحريم الربا وتشجيع التداول العادل للأموال ومنع الاكتناز والمضاربة ([69]). ويقوم البنك المركزي الإسلامي بدور الموجه لا المتحكم إذ يراقب السيولة العامة ويستخدم أدوات مشروعة كالاحتياطي النقدي والمشاركة والبيع المؤجل لتنظيم العرض النقدي.

كما أن النقود في المفهوم الإسلامي ليست سلعة يُتاجر بها بل وسيلة تبادل ومقياسًا للقيمة مما يمنع الانحراف النقدي ويحقق الاستقرار في الأسعار والدخل. وتعمل القواعد الشرعية كصمامات أمان تمنع نشوء الأزمات الناتجة عن المضاربات أو الإفراط في الائتمان ([70]).

([69]) Iqbal, Z. & Mirakhor, A. An Introduction to Islamic Finance.

([70])Zarqa, M.A. Islamic Economics: An Approach to Human Welfare.

المطلب الثاني: السياسة المالية ومفهوم التنمية الشاملة

تستند السياسة المالية الإسلامية إلى مبدأ تحقيق الكفاية والعدالة من خلال إدارة موارد الدولة وفق مقاصد الشريعة. فمصادر التمويل الشرعية –كالزكاة والجزية والخراج والعشور– تُوجَّه لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي ([71]). كما تُعتبر الدولة مسؤولة عن إعادة توزيع الثروة عبر الإنفاق على المصالح العامة وتوفير البنية التحتية ودعم الفئات الضعيفة دون إخلال بحرية النشاط الاقتصادي.

وترتبط التنمية في الإسلام بمفهوم التنمية الشاملة التي تشمل الإنسان والمجتمع والبيئة وتركز على رفع الإنتاجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من التبعية. ومن ثم تُعدّ السياسة المالية الإسلامية أداة لتحقيق استقرار طويل الأجل قائم على قيم العدالة والتكافل والتوازن بين المصلحة الفردية والعامة ([72]).

([71]) Chapra, M.U. Islam and the Economic Challenge.

([72])Hasan, Z. Sustainability in an Islamic Economic Framework.

القسم الثاني: التوازن الكلي في المنهج الاقتصادي الإسلامي

الفصل الثالث: مقارنة تحليلية بين الاقتصاد الإسلامي والنظريات الوضعية

المبحث الأول: التوازن الكلي بين الإسلام والرأسمالية

المطلب الأول: الفروق في مفهوم الثروة والاستهلاك

يختلف التصور الإسلامي للثروة عن الرؤية الرأسمالية اختلافًا جوهريًا إذ تُعدّ الثروة في الإسلام وسيلة لتحقيق مقاصد الاستخلاف والعدل والتنمية لا غاية في ذاتها. فالملكية الفردية مشروعة لكنها مقيّدة بأداء حقوقها الاجتماعية كالزكاة والإنفاق والصدقات مما يضمن التوازن بين المصلحة الخاصة والعامة ([73]). أما النظام الرأسمالي فيجعل تراكم الثروة هدفًا أساسيًا ويركز على حرية الملكية المطلقة مما يؤدي إلى تركّز الثروة وازدياد الفوارق الطبقية.

وفي مجال الاستهلاك يقوم المنهج الإسلامي على الاعتدال والبعد عن الإسراف والتبذير لأن الاستهلاك مرتبط بمفهوم الكفاية لا الترف. بينما يعتمد الفكر الرأسمالي على تحفيز الاستهلاك كقوة محركة للنمو ولو على حساب الموارد والقيم مما يؤدي إلى اختلالات في التوازن بين الإنتاج والطلب وخلق أزمات دورية متكررة ([74]).

([73]) Al-Qaradawi, Y. Fiqh al-Mal fi al-Islam.

([74])Chapra, M.U. Islam and the Economic Challenge.

المطلب الثاني: العدالة في توزيع الدخل والثروة

يعتمد الاقتصاد الإسلامي على منظومة متكاملة لتحقيق العدالة التوزيعية من خلال أدوات شرعية كالزكاة والوقف وتحريم الربا والاحتكار إضافة إلى تشجيع التكافل والإنفاق الاجتماعي. هذه الأدوات تجعل التوزيع أكثر عدلاً ومرونة وتحد من التفاوت دون المساس بالحوافز الإنتاجية ([75]).

أما في النظام الرأسمالي فإن آليات السوق وحدها هي التي تحدد توزيع الدخل مما ينتج تفاوتًا واسعًا بين الطبقات وتظهر معه مشكلات الفقر والبطالة والتضخم. كما أن الاعتماد على أسعار الفائدة يؤدي إلى تركز الثروة في يد أصحاب رأس المال على حساب العمال والمنتجين الحقيقيين ([76]).

ويتجلى تفوق المنهج الإسلامي في أنه يوازن بين الحرية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية إذ يربط الثروة بالمسؤولية والملكية بالإنفاق والربح بالمخاطرة. وبذلك تتحقق الكفاءة الاقتصادية في ظل بيئة أخلاقية تحفظ استقرار المجتمع وتضمن استدامة التوازن الكلي ([77]).

([75]) Kahf, M. The Islamic Economy: Analytical Study of Functioning and Policies.

([76])Naqvi, S.N.H. Ethics and Economics: An Islamic Synthesis.

([77])Siddiqi, M.N. Role of the State in the Economy: An Islamic Perspective.

المبحث الثاني: التوازن بين الإسلام والنظريات الكينزية والنقدية

المطلب الأول: فلسفة الدولة ودورها في الاقتصاد

يقر الإسلام بدور الدولة في إدارة الاقتصاد لكنه يحدده بضوابط شرعية تجعل تدخلها محققًا للمصلحة العامة لا مخلًا بحرية السوق. فالدولة في الإسلام تُنظم النشاط الاقتصادي وتراقب عدالة التبادل وتمنع الاحتكار لكنها لا تتدخل في التحديد القسري للأسعار أو الأجور إلا عند الضرورة. أما المدرسة الكينزية فتمنح الدولة دورًا واسعًا في إدارة الاقتصاد من خلال السياسة المالية والنقدية لمعالجة البطالة والركود بينما ترى المدرسة النقدية أن تدخل الدولة يجب أن يقتصر على ضبط عرض النقود فقط ([78]).

ويجمع الفكر الإسلامي بين الجانبين؛ فهو يقر التدخل عند الحاجة لتحقيق العدالة ومنع الاختلال لكنه يرفض الإفراط في تدخل الدولة الذي يحد من حرية المبادرة. وبهذا يشكل الاقتصاد الإسلامي نموذجًا وسطًا يوازن بين الحرية الاقتصادية والضبط الاجتماعي ([79]).

([78]) Blanchard, O. Macroeconomics.

([79])Keynes, J.M. The General Theory of Employment, Interest and Money.

المطلب الثاني: المرونة الاقتصادية في مواجهة الأزمات

يُبرز المنهج الإسلامي قدرة عالية على التكيف مع الصدمات الاقتصادية من خلال آليات الضبط الذاتي التي تستند إلى القيم الأخلاقية والتكافل الاجتماعي. فتحريم الربا يمنع الأزمات الائتمانية والزكاة تضمن سيولة مالية دائمة في المجتمع والنظام التعاوني القائم على المشاركة والمضاربة يوزع المخاطر على الأطراف كافة مما يقلل من احتمالية الانهيارات المفاجئة ([80]).

في المقابل تعتمد الأنظمة الوضعية على أدوات نقدية ومالية تقليدية قد تؤدي إلى نتائج مؤقتة أو جانبية كالتضخم أو الركود. بينما يُقدم النظام الإسلامي استقرارًا طويل الأمد لأنه يُعالج جذور الأزمة لا أعراضها من خلال تحقيق التوازن بين الجانب المادي والأخلاقي في النشاط الاقتصادي ([81]).

([80])Friedman, M. A Monetary History of the United States.

([81])Iqbal, Z. & Mirakhor, A. An Introduction to Islamic Finance.

القسم الثاني: التوازن الكلي في المنهج الاقتصادي الإسلامي

الفصل الرابع: التخبط الاقتصادي العالمي ونماذج الأزمات

المبحث الأول: الأزمات الاقتصادية منذ عام 2008 حتى اليوم

المطلب الأول: الأزمة المالية العالمية 2008 وأسبابها

اندلعت الأزمة المالية العالمية عام 2008 نتيجة تفاقم الممارسات الربوية والاعتماد المفرط على الائتمان والمشتقات المالية المعقدة ما أدى إلى انفجار فقاعة الرهن العقاري في الولايات المتحدة وانتقال آثارها إلى الاقتصاد العالمي ([82]). تسببت تلك الأزمة في انهيار مؤسسات مالية كبرى وانكماش في النمو العالمي وارتفاع معدلات البطالة وأظهرت هشاشة النظام الرأسمالي القائم على المضاربة والانفصال بين الاقتصاد المالي والحقيقي ([83]).

([82])Blanchard, O. Macroeconomics.

([83])Krugman, P. The Return of Depression Economics.

ويرى التحليل الاقتصادي الإسلامي أن جذور الأزمة تعود إلى غياب القيم الأخلاقية عن النشاط المالي وغياب الضوابط التي تمنع التعاملات المحفوفة بالغرر والربا. فالنظام الربوي أدى إلى تضخم الديون وانفصال رأس المال عن النشاط الإنتاجي الحقيقي مما جعل الاقتصاد العالمي عرضة للانهيار مع كل دورة مالية ([84]).

وتؤكد التجربة أن الحلول التي اعتمدتها الدول الرأسمالية كخفض أسعار الفائدة وضخ السيولة لم تكن علاجًا حقيقيًا لأنها استهدفت إصلاح النتائج لا الأسباب. في المقابل يقدّم المنهج الإسلامي نموذجًا قائمًا على التمويل القائم على الأصول الحقيقية وتقاسم المخاطر ما يجعله أكثر استقرارًا وعدالة في توزيع الدخل والثروة ([85]).

المطلب الثاني: تداعيات جائحة كورونا وأثرها على الاقتصاد العالمي

كشفت جائحة كورونا عن ضعف النظام الاقتصادي العالمي واعتماده المفرط على الديون والربح السريع. أدت إجراءات الإغلاق إلى شلل في الإنتاج وتراجع الطلب العالمي ما تسبب في أزمات بطالة حادة وتدهور في سلاسل الإمداد والتجارة الدولية ([86]). كما ارتفعت مستويات المديونية الحكومية إلى أرقام قياسية ما زاد العبء على الاقتصادات النامية وأضعف قدرتها على تحقيق التعافي ([87]).

([84])Stiglitz, J.E. Freefall: America, Free Markets, and the Sinking of the World Economy.

([85])Chapra, M.U. Islam and the Economic Challenge.

([86])IMF Reports 2020–2021.

([87])World Bank Economic Outlook, 2021.

ويؤكد التحليل الإسلامي أن الأزمة أبرزت الحاجة إلى نموذج تنموي أخلاقي قائم على الإنتاج الحقيقي والتكافل بحيث يكون الإنسان محور التنمية لا أداة لتحقيق الأرباح. فالقيم الإسلامية في العدالة والإنفاق والتكافل توفر إطارًا متوازنًا لمواجهة مثل هذه الصدمات إذ تعمل على حماية الفئات الضعيفة وتفعيل الإنفاق الاجتماعي في وقت الأزمات ([88]).

المبحث الثاني: قراءة إسلامية في معالجة الأزمات الاقتصادية

المطلب الأول: آليات الاقتصاد الإسلامي في إدارة الأزمات

يعتمد الاقتصاد الإسلامي على منظومة وقائية واستباقية لإدارة الأزمات تبدأ من تحريم الربا والمقامرة والغرر التي تعد أسبابًا رئيسية للتقلبات الاقتصادية. كما يعتمد على آلية الزكاة والوقف والإنفاق التطوعي كوسائل لتوزيع الموارد في فترات الانكماش مما يضمن استمرار النشاط الاقتصادي ويقلل من حدة الركود ([89]).

ويقدّم النظام الإسلامي بدائل تمويلية مستقرة قائمة على المشاركة والمضاربة والاستصناع ما يجعل العلاقة بين رأس المال والعمل علاقة إنتاجية قائمة على المخاطرة المشتركة لا على الدَّين. كما أن الدولة الإسلامية تتحمل مسؤولية تحقيق الكفاية العامة وضمان استمرارية النشاط الاقتصادي من خلال إدارة بيت المال وتوجيه الموارد للقطاعات المنتجة ([90]).

([88]) Kahf, M. Islamic Economics and Global Challenges.

([89])Al-Qaradawi, Y. Fiqh al-Zakah.

([90])Iqbal, Z. & Mirakhor, A. Stability of Islamic Financial Systems.

المطلب الثاني: دروس مستفادة لتعزيز الاستقرار والتوازن الاقتصادي العالمي

تظهر التجارب المتكررة للأزمات أن النظم الوضعية رغم تطورها التقني لا تزال تعاني من خلل بنيوي في توزيع الثروة وتحديد أولويات التنمية. ويبرز المنهج الإسلامي كخيار إصلاحي عالمي يعتمد على العدالة والاعتدال وتكامل البعد الأخلاقي مع الاقتصادي.

فالنظام الإسلامي يربط المال بالعمل ويحد من التفاوت عبر آليات تلقائية ويؤكد على الإنفاق في أوجه النفع العام مما يجعل التنمية شاملة ومستدامة ([91]).

كما أن تطبيق مبادئ التمويل الإسلامي على نطاق أوسع في المؤسسات المالية الدولية يمكن أن يسهم في الحد من الأزمات عبر تقليل الديون والمضاربات وتعزيز الاستثمارات الإنتاجية الحقيقية. وبهذا يُعد الاقتصاد الإسلامي نموذجًا عمليًا لتحقيق توازن عالمي قائم على العدالة والاستقرار والتكافل بين الشعوب ([92]).

([91]) Siddiqi, M.N. Role of Ethics in Economic Stability.

([92])Naqvi, S.N.H. Ethics and Economics: An Islamic Synthesis.

القسم الثالث: النتائج العامة والتوصيات

الفصل الأول: نتائج الدراسة

المبحث الأول: النتائج النظرية

تُظهر الدراسة أن مفهوم التوازن الكلي في الفكر الاقتصادي لا يمكن تحقيقه بصورة مستقرة إلا في إطار نظام أخلاقي يُنظم العلاقة بين الفرد والمجتمع. فالأنظمة الوضعية – سواء الكلاسيكية أو الكينزية أو النقدية – اعتمدت على آليات كمية لتحقيق التوازن لكنها أغفلت البعد القيمي الذي يضمن عدالة التوزيع واستدامة النمو ([93]).

ويبيّن التحليل أن الاقتصاد الإسلامي يتميز بتكامله بين الجانب المادي والأخلاقي إذ يدمج القيم في آليات السوق نفسها ما يجعل التوازن الاقتصادي ناتجًا عن سلوك واعٍ ومنضبط شرعًا لا نتيجة تدخل قسري أو تصحيح خارجي ([94]).

كما تؤكد النتائج أن الفكر الإسلامي لا يرفض أدوات التحليل الكلي الحديثة بل يُعيد توظيفها في إطار مقاصدي يُوازن بين الكفاءة والعدالة. فالعرض والطلب والنقود والدخل القومي تظل أدوات تحليلية مشروعة طالما لم تُستخدم بما يخالف القيم العليا للاقتصاد الإسلامي ([95]).

([93])Keynes, J.M. The General Theory of Employment, Interest and Money.

([94])Chapra, M.U. Islam and the Economic Challenge.

([95])Blanchard, O. Macroeconomics.

المبحث الثاني: النتائج التطبيقية

أثبتت الدراسة أن تطبيق آليات التوازن الإسلامي عمليًا يؤدي إلى استقرار اقتصادي طويل الأمد بفضل طبيعتها التلقائية. فالزكاة والوقف والإنفاق التطوعي تحقق إعادة توزيع مستمرة للدخل وتزيد من مرونة الاقتصاد أمام الصدمات بينما يضمن تحريم الربا والمقامرة توازناً حقيقياً بين القطاعين المالي والإنتاجي ([96]).

كما أن أدوات المشاركة والمضاربة والإجارة والاستصناع أثبتت كفاءة عالية في تمويل النشاط الاقتصادي الواقعي دون توليد فقاعات مالية وهو ما يُظهر فاعلية النموذج الإسلامي في تحقيق الاستقرار دون التضحية بمعدلات النمو أو الكفاءة ([97]).

وخلصت المقارنات التطبيقية إلى أن الاقتصادات التي تبنّت التمويل الإسلامي – ولو جزئيًا – أظهرت مرونة أكبر في مواجهة الأزمات خاصة في فترات الانكماش العالمي بسبب ارتباط التمويل فيها بالأصول الحقيقية لا بالمضاربات الورقية ([98]).

([96])Kahf, M. The Islamic Economy: Analytical Study of Functioning and Policies.

([97])Iqbal, Z. & Mirakhor, A. Stability of Islamic Financial Systems.

([98])Naqvi, S.N.H. Ethics and Economics: An Islamic Synthesis.

الفصل الثاني: التوصيات

المبحث الأول: التوصيات النظرية

ضرورة بناء نموذج تكاملي يجمع بين أدوات الاقتصاد الكلي الحديثة ومبادئ الاقتصاد الإسلامي لإعادة صياغة سياسات التوازن في ضوء القيم والمقاصد الشرعية ([99]).

تطوير مناهج تدريس الاقتصاد الإسلامي لتشمل التحليل الكلي الكمي والنوعي مع التركيز على النماذج المقارنة بين الأنظمة الوضعية والإسلامية ([100]).

إدماج البعد الأخلاقي في صياغة النماذج الرياضية الاقتصادية عبر معايير العدالة والكفاية والتكافل لتجاوز الرؤية المادية المجردة.

([99])Siddiqi, M.N. Role of the State in the Economy: An Islamic Perspective.

([100])Hasan, Z. Sustainability in an Islamic Economic Framework.

المبحث الثاني: التوصيات التطبيقية

إنشاء مؤسسات مالية واقتصادية تعتمد على صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة والمضاربة والاستصناع كبدائل عملية للائتمان الربوي.

تفعيل مؤسسات الزكاة والوقف والتمويل الأصغر في إطار سياسة اقتصادية كلية تضمن تدفق الدخل داخل الاقتصاد بشكل مستدام ([101]).

تعزيز التعاون الدولي في مجال التمويل الإسلامي ووضع أطر تنظيمية عالمية تدعم تطبيق آليات الاقتصاد الإسلامي في إدارة الأزمات.

تبني الدول العربية والإسلامية سياسات تنموية تراعي مقاصد الشريعة في تحقيق الكفاية العامة والتوازن بين الإنتاج والتوزيع ([102]).

([101])Al-Qaradawi, Y. Fiqh al-Zakah.

([102])Khan, M.F. Islamic Economics and Finance: A Systematic Approach.

يشير التحليل الختامي إلى أن البحث في التوازن الكلي وفق المنهج الإسلامي لا يزال في مرحلة التطوير وأن هناك حاجة إلى دراسات كمية مقارنة بين النماذج الإسلامية والنظريات الوضعية لقياس كفاءة الأداء والسياسات النقدية والمالية في كلا الاتجاهين ([103]).

كما يُوصى بإجراء بحوث متقدمة حول دور التكنولوجيا المالية الإسلامية في دعم الاستقرار النقدي وتطوير أدوات جديدة تواكب الأسواق الحديثة دون الخروج عن المبادئ الشرعية.

وتُختتم الدراسة بالدعوة إلى صياغة مشروع علمي متكامل لإعادة بناء النظرية الاقتصادية الإسلامية الكلية على أسس تحليلية وتجريبية تُبرز قدرتها على تقديم بديل واقعي للنظام الاقتصادي العالمي ([104]).

([101])Al-Qaradawi, Y. Fiqh al-Zakah.

([102])Khan, M.F. Islamic Economics and Finance: A Systematic Approach.

([103])Stiglitz, J.E. Whither Socialism?

([104])Chapra, M.U. Towards a Just Monetary System.

القسم الثالث: النتائج العامة والتوصيات

الفصل الرابع: الخاتمة العامة

المبحث الأول: خلاصة الإطار النظري والمنهجي

تُبرز الدراسة أن التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي ليس مجرد توازن حسابي بين عناصر الدخل والإنفاق بل هو نظام قيمي شامل يتكامل فيه البعد الأخلاقي مع الآليات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار والنمو. فالاقتصاد الإسلامي يُقيم العلاقة بين الإنسان والمال على مبدأ الاستخلاف لا التملك المطلق ويجعل النشاط الاقتصادي وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة ([105]).

كما يتضح أن المنهج الإسلامي في دراسة الظواهر الاقتصادية يعتمد على التوازن بين التحليل الكمي والبعد القيمي فبينما تركز النظريات الوضعية على الأدوات الفنية يربط الإسلام تلك الأدوات بالمقاصد العليا وهو ما يمنحه القدرة على تصحيح الانحرافات الاقتصادية دون الحاجة إلى تدخلات استثنائية متكررة ([106]).

وقد أظهرت المقارنة أن الرؤية الإسلامية أكثر تكاملاً في الجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وأنها تقدم تصورًا واقعيًا لتوازن الاقتصاد العالمي عبر مبادئ المشاركة في الربح والخسارة وتحريم الفائدة وتفعيل آليات إعادة التوزيع ([107]).

([105])Chapra, M.U. Towards a Just Monetary System.

([106])Naqvi, S.N.H. Ethics and Economics: An Islamic Synthesis.

([107])Kahf, M. The Islamic Economy: Analytical Study of Functioning and Policies.

المبحث الثاني: أهم استنتاجات الدراسة

تحقق التوازن الكلي التلقائي في الاقتصاد الإسلامي بفضل انسجامه مع الفطرة الإنسانية واعتماده على آليات ذاتية التنظيم كتحريم الربا وتشجيع الإنفاق والزكاة والوقف ([108]).

الاستقرار المالي والنقدي في النظام الإسلامي أكثر استدامة من النظم الوضعية لأنه يقوم على ربط النقود بالاقتصاد الحقيقي مما يمنع تكون الفقاعات المالية ([109]).

العدالة في التوزيع هي جوهر التوازن الكلي في الإسلام إذ تحقق من خلال أدوات إلزامية كالزكاة والإنفاق الواجب وأخرى تطوعية كالصدقات ما يعزز الاستقرار الاجتماعي ([110]).

مرونة آليات السوق الإسلامية تجعلها قادرة على التكيف مع المتغيرات الدولية دون التخلي عن الضوابط الشرعية بخلاف الأنظمة التي تعتمد على سياسات توسعية أو انكماشية مصطنعة ([111]).

النظام المالي الإسلامي أثبت فاعليته خلال الأزمات العالمية كأزمة 2008 وجائحة كورونا لارتباطه بالتمويل القائم على الأصول الحقيقية لا الديون والمشتقات ([112]).

([108]) Al-Qaradawi, Y. Fiqh al-Zakah.

([109])Iqbal, Z. & Mirakhor, A. An Introduction to Islamic Finance.

([110])Hasan, Z. Sustainability in an Islamic Economic Framework.

([111])Siddiqi, M.N. Role of the State in the Economy: An Islamic Perspective.

([112])World Bank, Islamic Finance Development Report 2023.

المبحث الثالث: مقترحات عملية لتفعيل التوازن الكلي الإسلامي

إعادة هيكلة السياسات المالية والنقدية في الدول الإسلامية بحيث تُبنى على مقاصد الشريعة وتُفعّل أدوات الزكاة والوقف والتمويل الإسلامي في إدارة الدورة الاقتصادية ([113]).

إنشاء مجالس تنسيق اقتصادي إسلامي تجمع بين علماء الشريعة والاقتصاديين لوضع معايير موحدة للسياسات المالية والنقدية المستندة إلى القيم الإسلامية ([114]).

تعزيز البحث العلمي التطبيقي في الاقتصاد الإسلامي مع بناء قواعد بيانات ونماذج كمية تقيس أثر الزكاة والوقف والتمويل الإسلامي على الناتج المحلي والتوزيع العادل للدخل ([115]).

دمج الاقتصاد الإسلامي في المنظومة المالية الدولية عبر تشريعات تتيح للمؤسسات الإسلامية التوسع عالميًا دون التضحية بالضوابط الشرعية ([116]).

إطلاق برامج توعية اقتصادية تربط الأفراد والمؤسسات بمسؤولياتهم الأخلاقية تجاه المجتمع لتصبح ثقافة التوازن جزءًا من السلوك الاقتصادي العام ([117]).

([113]) Khan, M.F. Islamic Economics and Finance: A Systematic Approach.

([114])IMF, Policy Coordination and Global Economic Stability.

([115])OECD, Measuring Inclusive Growth and Distribution.

([116])IFSB, Global Stability Report 2024.

([117])Chapra, M.U. Islam and the Economic Challenge.

المبحث الرابع: آفاق الإصلاح الاقتصادي العالمي

يرى التحليل أن النظام الاقتصادي العالمي يمر بمرحلة مراجعة فكرية عميقة بعد توالي الأزمات وأن الاقتصاد الإسلامي يمكن أن يقدم بديلاً واقعياً يجمع بين الكفاءة والاستدامة والعدالة ([118]).

فالإصلاح المنشود لا يقوم على تغيير الأدوات فحسب بل على إعادة بناء القيم الحاكمة للنشاط الاقتصادي بما يجعل الإنسان محور التنمية لا وسيلتها.

ويُتوقع أن يشهد المستقبل توسعًا تدريجيًا للنظام المالي الإسلامي في الأسواق العالمية خاصة في ظل تزايد الإقبال على أدوات التمويل الأخلاقي والمستدام ([119]).

كما أن التجربة العملية للبنوك والمؤسسات الإسلامية أثبتت جدواها في تحقيق الاستقرار وهو ما يشير إلى إمكانية بناء نظام اقتصادي عالمي متعدد الأقطاب أكثر عدالة وتوازناً تكون فيه مبادئ الاقتصاد الإسلامي جزءًا من الحلول العالمية للتنمية والعدالة والرفاه ([120]).

([118]) Stiglitz, J.E. Globalization and Its Discontents Revisited.

([119])El-Gamal, M. Islamic Finance: Law, Economics, and Practice.

([120])Iqbal, Z. & Mirakhor, A. Stability of Islamic Financial Systems.

القسم الرابع: إلغاء الفائدة وأثرها على الاقتصاد الكلي في المنهج الإسلامي

الفصل الأول: تحليل مفهوم الفائدة وآثارها الكلية

المبحث الأول: طبيعة الفائدة وتناقضها مع العدالة الاقتصادية

تُعد الفائدة من أكثر المفاهيم الاقتصادية إثارة للجدل إذ تمثل في الفكر الوضعي عائداً لرأس المال مقابل الزمن بينما في التصور الإسلامي تعد عنصراً غير مشروع لأنها تحقق ربحاً بلا مخاطرة وتؤدي إلى اختلال العدالة في توزيع الثروة ([121]).

وتُظهر التحليلات الاقتصادية أن الفائدة الثابتة تؤدي إلى نتائج عكسية على النمو إذ ترفع تكلفة الاقتراض فتحد من الاستثمار والإنتاج وتزيد من البطالة وتضعف التكوين الرأسمالي في المدى الطويل ([122]). كما تؤدي إلى إعادة توزيع غير عادل للدخل لصالح أصحاب رؤوس الأموال على حساب العمل والإنتاج مما يعمق الفوارق الطبقية ويقوض التوازن الاجتماعي ([123]).

وفي ظل التضخم تصبح الفائدة الحقيقية سالبة مما يضر بالمدخرين بينما تؤدي الفائدة المرتفعة إلى ركود استثماري. لذا فإن النظام القائم على الفائدة يتأرجح بين التضخم والانكماش دون استقرار مستدام وهو ما يخالف جوهر التوازن الكلي الذي يسعى الاقتصاد الإسلامي لتحقيقه عبر أدوات تشاركية قائمة على الربح المشروع ([124]).

([121])Chapra, M.U. Islam and the Economic Challenge.

([122])Stiglitz, J.E. Freefall: America, Free Markets, and the Sinking of the World Economy.

([123])Kahf, M. The Islamic Economy: Analytical Study of Functioning and Policies.

([124])Blanchard, O. Macroeconomics.

المبحث الثاني: أثر الفائدة على الاستثمار والادخار والاستهلاك

تؤدي الفائدة إلى تشويه العلاقة الطبيعية بين الادخار والاستثمار إذ تفصل بين رأس المال والنشاط الإنتاجي فترتفع معدلات الادخار غير المنتج وتتجه الأموال إلى المضاربات والأدوات المالية قصيرة الأجل بدلاً من الاستثمار الحقيقي ([125]).

أما في الاقتصاد الإسلامي فإن العلاقة بين الادخار والاستثمار قائمة على المشاركة والمخاطرة مما يربط الادخار مباشرة بالإنتاج ويضمن توجيه الموارد نحو التنمية الفعلية.

كما أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة تكلفة التمويل وانخفاض معدلات تكوين رأس المال في حين أن انخفاضها يدفع نحو التوسع الاستهلاكي غير المنتج مما يؤدي في الحالتين إلى فقدان التوازن بين الادخار والاستهلاك والاستثمار ([126]).

وفي المقابل يحقق نظام المشاركة الإسلامي توازناً ذاتياً لأن الربح المتغير يُعد حافزًا للاستثمار في أوقات الرواج وضابطًا له في فترات الركود مما يُحقق استقراراً تلقائياً في الدورة الاقتصادية ويقلل من التقلبات الحادة ([127]).

([125]) Iqbal, Z. & Mirakhor, A. An Introduction to Islamic Finance.

([126])Naqvi, S.N.H. Ethics and Economics: An Islamic Synthesis.

([127])Siddiqi, M.N. Role of the State in the Economy: An Islamic Perspective.

المبحث الثالث: الفائدة وتوزيع الدخل والثروة

تُسهم الفائدة في تكوين تركز ثروات هائل لدى فئة محدودة من المقرضين والمؤسسات المالية بينما تتحمل الأغلبية أعباء الديون والفوائد التراكمية ما يؤدي إلى ضعف الطلب الكلي وزيادة هشاشة الاقتصاد ([128]).

ويؤدي هذا النمط إلى ما يسمى "الإدمان المالي" حيث تُموَّل الأنشطة الاقتصادية بالدين بدلاً من الإنتاج فيتضاعف حجم المديونية وتستمر الدورة التضخمية في التوسع حتى تفقد الدولة والمجتمع السيطرة على مواردها ([129]).

وفي المقابل يقوم النظام الإسلامي على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة ما يضمن عدالة التوزيع وتحمل المخاطر بشكل متوازن بين رأس المال والعمل ويحول دون تراكم الثروة في يد فئة محدودة. كما تعزز الزكاة والوقف والتمويل الخيري التوازن الاجتماعي وتدعم القدرة الشرائية للفئات الضعيفة ([130]).

([128])Hasan, Z. Sustainability in an Islamic Economic Framework.

([129])Al-Qaradawi, Y. Fiqh al-Zakah.

([130])Khan, M.F. Islamic Economics and Finance: A Systematic Approach.

المبحث الرابع: إلغاء الفائدة وإحلال معدل الربح

يُعد إلغاء الفائدة خطوة جوهرية في بناء اقتصاد إسلامي متوازن حيث يُستبدل العائد الثابت على رأس المال بعائد متغير يعتمد على الربح الحقيقي الناتج من النشاط الإنتاجي.

فمعدل الربح في هذا السياق ليس بديلاً حسابياً للفائدة بل هو جزء من نظام متكامل يقوم على المشاركة في الإنتاج وتوزيع المخاطر والمكاسب وفقاً لقواعد الشريعة ([131]).

ويُحقق هذا النظام عدداً من المزايا؛ منها رفع كفاءة تخصيص الموارد وتوجيه رأس المال نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية وتحفيز روح المبادرة وتقليل المضاربات المالية غير المنتجة. كما يؤدي إلى استقرار أكبر في معدلات النمو لأن الربح الحقيقي يتبع حركة الإنتاج وليس سياسات نقدية مصطنعة ([132]).

وبذلك فإن النظام الإسلامي لا يسعى فقط إلى إلغاء الفائدة بوصفها ظاهرة مالية بل إلى بناء منظومة بديلة تُعيد تعريف رأس المال والربح على أساس القيم الإنسانية والإنتاج الفعلي مما يجعل الاقتصاد أكثر عدلاً واستقراراً في المدى الطويل ([133]).

([131]) Iqbal, Z. & Mirakhor, A. Stability of Islamic Financial Systems.

([132])Chapra, M.U. Towards a Just Monetary System.

([133])Siddiqi, M.N. Islamic Banking: Theory and Practice.

القسم الرابع: إلغاء الفائدة وأثرها على الاقتصاد الكلي في المنهج الإسلامي

الفصل الثاني: البدائل الإسلامية للفائدة

المبحث الأول: نظام المشاركة في الربح والخسارة

يُعدّ نظام المشاركة في الربح والخسارة الركيزة الأساسية التي يقوم عليها التمويل الإسلامي وهو البديل المباشر للنظام الربوي القائم على الفائدة الثابتة. إذ يقوم على مبدأ العدالة في توزيع العوائد بين أطراف النشاط الاقتصادي وفقًا لمقدار مساهمتهم في رأس المال أو الجهد أو الإدارة ([134]).

ويُحقق هذا النظام توازنًا حقيقيًا بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية لأنه يربط العائد بالأداء الفعلي للنشاط الإنتاجي. ففي حالات الربح يتقاسم الأطراف العائد بما يتناسب مع مساهمتهم أما في حالات الخسارة فتوزع الأعباء بعدالة تمنع الظلم والاستغلال ([135]).

كما يُعدّ نظام المشاركة آلية فعّالة لتحقيق الاستقرار الكلي لأنه يُسهم في توجيه الموارد نحو المشاريع المنتجة ويُقلل من المضاربات والمخاطر المالية التي تُسبب التقلبات الدورية ([136]).

([134])Chapra, M.U. Towards a Just Monetary System.

([135])Kahf, M. The Islamic Economy: Analytical Study of Functioning and Policies.

([136])Siddiqi, M.N. Role of the State in the Economy: An Islamic Perspective.

وتُعد صيغتا المضاربة والمشاركة من أهم تطبيقات هذا النظام؛ فالمضاربة تقوم على تمويل صاحب المال لصاحب العمل بعقد قائم على الثقة والمشاركة في الربح بينما المشاركة تعتمد على اشتراك الطرفين في رأس المال والإدارة معًا. وكلاهما يعززان الارتباط المباشر بين رأس المال والعمل ما يجعل التمويل الإسلامي أكثر عدالة واستدامة مقارنة بالائتمان الربوي ([137]).

المبحث الثاني: بدائل تمويلية قائمة على الأصول الحقيقية

يرتكز الاقتصاد الإسلامي على أدوات تمويلية حقيقية تستند إلى الأصول المادية والإنتاج الفعلي لا إلى التوسع الائتماني الورقي. ومن أبرز هذه الأدوات المرابحة والإجارة والاستصناع والسَّلَم وكلها صيغ تُحقق مقاصد الشريعة في العدالة والشفافية وتوازن المنافع ([138]).

تُعد المرابحة أداة تمويلية آمنة لأنها تربط الربح بالملكية الحقيقية للسلعة فيتحقق الربح المشروع مقابل المخاطرة الفعلية وهو ما يمنع المضاربات الوهمية ويُقلل من مخاطر الإفلاس المالي ([139]).

أما الإجارة فتمثل بديلاً تمويليًا فعالاً للاستثمارات طويلة الأجل حيث تُتيح تمويل الأصول الإنتاجية دون تحميل المقترض فوائد ثابتة. بينما يسهم الاستصناع والسَّلَم في تمويل مراحل الإنتاج قبل اكتمالها مما يدعم القطاعين الزراعي والصناعي ويُحقق استقرارًا في العرض والإنتاج ([140]).

([137])Iqbal, Z. & Mirakhor, A. An Introduction to Islamic Finance.

([138])Naqvi, S.N.H. Ethics and Economics: An Islamic Synthesis.

([139])Hasan, Z. Sustainability in an Islamic Economic Framework.

([140])Khan, M.F. Islamic Economics and Finance: A Systematic Approach.

وتتميز هذه الصيغ بأنها تُحول العلاقة بين المؤسسة المالية والعميل من علاقة دائن ومدين إلى علاقة شراكة في النشاط الاقتصادي مما يُعيد التوازن بين رأس المال والعمل ويمنع تركز الثروة ([141]).

المبحث الثالث: أثر البدائل الإسلامية على النمو والاستقرار

يُؤدي تطبيق أدوات التمويل الإسلامي إلى تعزيز النمو الاقتصادي الحقيقي لأنها تُوجّه المدخرات إلى الاستثمار المنتج بدلاً من المضاربة في الأسواق المالية. فكل تمويل في الاقتصاد الإسلامي مرتبط بسلعة أو خدمة حقيقية ما يُقلل من احتمالية الأزمات الناتجة عن الفقاعات المالية ([142]).

كما أن هذه الأدوات تُحقق استقراراً نقدياً طبيعياً لأن زيادة عرض النقود ترتبط بزيادة الإنتاج لا بالتوسع الائتماني وهو ما يمنع التضخم المفرط ويُحافظ على القوة الشرائية للنقود ([143]).
ويظهر أثر ذلك جلياً في الاقتصادات التي دمجت أدوات التمويل الإسلامي ضمن أنظمتها المصرفية حيث انخفضت معدلات التعثر المالي وارتفعت مستويات الاستثمار الحقيقي والإنتاج الكلي ([144]).

ومن منظور التوازن الكلي فإن النظام الإسلامي يُوفّر آلية تلقائية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية من خلال ارتباط الربح بالمخاطرة وتحقيق الانسجام بين أهداف النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية دون الحاجة إلى تدخل حكومي مفرط ([145]).

([141])Al-Qaradawi, Y. Fiqh al-Zakah.

([142])Chapra, M.U. Islam and the Economic Challenge.

([143])Blanchard, O. Macroeconomics.

([144])Iqbal, Z. & Mirakhor, A. Stability of Islamic Financial Systems.

([145])Stiglitz, J.E. Whither Socialism?

المبحث الرابع: متطلبات التحول نحو الاقتصاد الإسلامي الخالي من الفائدة

يستلزم الانتقال من الاقتصاد الربوي إلى الاقتصاد الإسلامي الخالي من الفائدة مجموعة من المتطلبات المؤسسية والتشريعية في مقدمتها تطوير البنية القانونية لتتوافق مع عقود التمويل الإسلامي وإنشاء مؤسسات رقابية شرعية واقتصادية تتابع التطبيق الميداني ([146]).

كما يتطلب الأمر تهيئة بيئة مصرفية تتعامل بالشفافية وتعمل على تمويل القطاعات الإنتاجية الحقيقية مع بناء قدرات بشرية متخصصة في الاقتصاد الإسلامي قادرة على تطوير منتجات تمويلية تتلاءم مع متطلبات السوق العالمية ([147]).

ويُعد التعاون بين البنوك المركزية وهيئات الرقابة الشرعية خطوة أساسية لتحقيق الانسجام بين السياسة النقدية وأدوات التمويل الإسلامي بما يضمن الاستقرار المالي والقدرة على التكيف مع النظام الاقتصادي الدولي دون المساس بالمبادئ الشرعية ([148]).

([146]) Siddiqi, M.N. Islamic Banking: Theory and Practice.

([147])IMF, Policy Coordination and Islamic Finance Reform.

([148])IFSB, Global Stability Report 2024.

القسم الرابع: إلغاء الفائدة وأثرها على الاقتصاد الكلي في المنهج الإسلامي

الفصل الثالث: تطبيقات وتجارب معاصرة لإلغاء الفائدة

المبحث الأول: التجربة الماليزية في تطبيق النظام المالي الإسلامي

تُعد التجربة الماليزية من أبرز النماذج الناجحة في تطبيق النظام المالي الإسلامي إلى جانب النظام التقليدي في إطار اقتصاد مزدوج متكامل. فقد بدأت ماليزيا منذ ثمانينيات القرن الماضي في إدخال أدوات التمويل الإسلامي ضمن نظامها المصرفي مستندة إلى رؤية استراتيجية تهدف إلى تحويل الفائدة إلى أرباح مشروعة قائمة على المشاركة والإجارة والمرابحة ([149]).

تميزت التجربة بإنشاء بنوك إسلامية مستقلة إلى جانب فروع إسلامية في البنوك التقليدية مما أتاح بيئة تنافسية ساهمت في توسيع قاعدة المتعاملين مع التمويل الإسلامي. كما دعمت الحكومة هذا التوجه من خلال إطار قانوني وتنظيمي متكامل يشمل هيئة الرقابة الشرعية في البنك المركزي الماليزي التي تشرف على مطابقة المعاملات لأحكام الشريعة ([150]).

وقد انعكس هذا النظام على أداء الاقتصاد الكلي بزيادة معدلات الادخار والاستثمار الحقيقي وتراجع معدلات التعثر المالي إذ إن العقود القائمة على المشاركة والمضاربة جعلت العلاقة بين المؤسسات المالية والقطاع الإنتاجي أكثر توازناً واستدامة ([151]).

([149])Chapra, M.U. Islam and the Economic Challenge.

([150])Bank Negara Malaysia, Islamic Finance Development Report.

([151])Iqbal, Z. & Mirakhor, A. An Introduction to Islamic Finance.

المبحث الثاني: التجربة السودانية في تطبيق النظام المصرفي الإسلامي الكامل

اعتمد السودان منذ أوائل الثمانينيات نظاماً مصرفياً إسلامياً كاملاً بعد إلغاء الفائدة نهائياً من جميع التعاملات المصرفية. وقد مثّل ذلك تجربة فريدة على مستوى العالم حيث أُنشئت المؤسسات المصرفية الإسلامية لتعمل وفق صيغ المرابحة والمضاربة والمشاركة والسلم ([152]).

رغم الصعوبات التي واجهتها التجربة في بدايتها نتيجة نقص الكوادر وضعف الوعي المصرفي إلا أنها أسهمت في توجيه التمويل نحو القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة بدلاً من الأنشطة الطفيلية التي تعتمد على الربح السريع ([153]).

كما ساعدت سياسات الزكاة والوقف والتمويل الصغير في تعزيز الشمول المالي وتخفيف الفقر من خلال دعم صغار المنتجين مما خلق توازناً اجتماعياً واقتصادياً واضحاً ([154]).

ورغم التحديات المتعلقة بالتضخم والسيولة وضعف البنية المؤسسية إلا أن التجربة أثبتت أن الاقتصاد يمكن أن يعمل بكفاءة دون فائدة إذا توفرت الإرادة السياسية والبيئة التشريعية الداعمة ([155]).

([152])El-Gamal, M. Islamic Finance: Law, Economics, and Practice.

([153])Siddiqi, M.N. Role of the State in the Economy: An Islamic Perspective.

([154])Kahf, M. The Islamic Economy: Analytical Study of Functioning and Policies.

([155])Naqvi, S.N.H. Ethics and Economics: An Islamic Synthesis

المبحث الثالث: التجربة الإيرانية في استبدال الفائدة بمعدل الربح

بدأت إيران منذ عام 1983 تطبيق قانون إلغاء الفائدة واستبدالها بمعدل الربح في جميع مؤسساتها المصرفية مع التركيز على العقود الإنتاجية كالمرابحة والمضاربة والإجارة. وقد سعت التجربة إلى دمج أدوات التمويل الإسلامي في السياسة النقدية بما يتماشى مع أهداف التنمية الشاملة ([156]).

ساهم هذا التحول في استقرار نسبي للنظام المالي وتقليل الديون غير المنتجة لكنه واجه تحديات تنفيذية تمثلت في صعوبة تسعير العقود وتقييم المخاطر ضمن بيئة اقتصادية متقلبة. ومع ذلك أظهرت النتائج قدرة النظام على تمويل مشروعات كبرى في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والزراعة دون الاعتماد على القروض الربوية ([157]).

وتُبرز التجربة الإيرانية أهمية الدمج بين السياسة النقدية والتمويل الإسلامي في تحقيق التوازن الكلي خاصة من خلال إدارة السيولة على أساس المشاركة بدلاً من الفائدة ([158]).

([156])Central Bank of Iran, Law for Usury-Free Banking Operations.

([157])IMF, Islamic Finance and Monetary Policy Integration.

([158])Iqbal, Z. & Mirakhor, A. Stability of Islamic Financial Systems.

المبحث الرابع: دروس مستفادة من التجارب الدولية

من خلال تحليل التجارب السابقة يتضح أن نجاح تطبيق النظام الاقتصادي الخالي من الفائدة يرتبط بعدة عوامل أساسية:

الإطار القانوني والرقابي الذي يضمن مطابقة جميع العقود والمعاملات لأحكام الشريعة ويمنع التحايل الربوي ([159]).

تأهيل الكوادر البشرية القادرة على إدارة المؤسسات المالية الإسلامية وفق المعايير الشرعية والمحاسبية الدولية.

التدرج في التحول من النظام الربوي إلى الإسلامي عبر مراحل انتقالية تجمع بين الاستقرار المالي والالتزام الشرعي.

تكامل السياسة النقدية والمالية بحيث تُدار أدوات السوق المفتوحة والتمويل الحكومي بما يتوافق مع صيغ التمويل الإسلامي

بناء الثقة المجتمعية من خلال الشفافية والإفصاح الكامل عن طبيعة العقود والعوائد بما يعزز إقبال المستثمرين على النظام الإسلامي ([160]).

وتؤكد هذه التجارب أن إلغاء الفائدة لا يعني تعطيل الاقتصاد بل إصلاح بنيته العميقة وإعادة توجيهه نحو الإنتاج الحقيقي والعدالة الاجتماعية بما يحقق التوازن الكلي والاستقرار المستدام ([161]).

([159]) Al-Qaradawi, Y. Fiqh al-Zakah.

([160])Khan, M.F. Islamic Economics and Finance: A Systematic Approach.

([161])Chapra, M.U. Towards a Just Monetary System.

القسم الرابع: إلغاء الفائدة وأثرها على الاقتصاد الكلي في المنهج الإسلامي

الفصل الرابع: التحول العالمي نحو التمويل الإسلامي وآفاق المستقبل

المبحث الأول: النمو العالمي للتمويل الإسلامي

شهد العقدان الأخيران توسعًا غير مسبوق في التمويل الإسلامي على المستويين الإقليمي والدولي إذ تجاوزت أصوله حاجز التريليونات من الدولارات وأصبح يمثل مكونًا أساسيًا في النظام المالي العالمي. ويرجع هذا النمو إلى اتساع نطاق الطلب على أدوات تمويل عادلة ومستقرة تقوم على الأصول الحقيقية وتخلو من الفائدة والمضاربة ([162]).

وقد برزت المؤسسات المالية الإسلامية في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وأوروبا كمحركات رئيسية لهذا التوسع مدعومة بإنشاء أطر تنظيمية وهيئات رقابة شرعية على مستوى البنوك المركزية ما عزز الثقة في هذا القطاع وجذب رؤوس الأموال الباحثة عن استثمارات أخلاقية ومستدامة ([163]).

كما أسهمت الأزمة المالية العالمية في تسريع التحول نحو التمويل الإسلامي بعدما أثبتت الأنظمة الربوية هشاشتها أمام التقلبات بينما حافظت المؤسسات الإسلامية على استقرارها بسبب ارتباطها بالتمويل القائم على المشاركة والإنتاج الفعلي ([164]).

([162])IFSB, Global Stability Report 2024.

([163])Chapra, M.U. Islam and the Economic Challenge.

([164])Stiglitz, J.E. Freefall: America, Free Markets, and the Sinking of the World Economy.

المبحث الثاني: أدوات السوق المالية الإسلامية

تطورت أدوات السوق الإسلامية لتشمل الصكوك وصناديق الاستثمار المتوافقة مع الشريعة وشركات التأمين التكافلي. وتُعد الصكوك أبرز هذه الأدوات إذ تمثل بديلاً شرعيًا للسندات القائمة على الفائدة وتقوم على المشاركة في الأصول أو الأرباح الناتجة عنها مما يربط التمويل بالإنتاج لا بالمديونية ([165]).

كما أن الصناديق الإسلامية أتاحت للمستثمرين فرصًا متنوعة ضمن بيئة استثمارية شفافة تراعي الضوابط الشرعية. أما التأمين التكافلي فقد أعاد صياغة مفهوم التأمين من علاقة تجارية إلى علاقة تضامنية قائمة على التعاون وتوزيع الأخطار بما يعزز التكافل الاقتصادي والاجتماعي ([166]).

وتُظهر الإحصاءات الحديثة أن الصكوك الإسلامية أصبحت أداة رئيسية في تمويل المشروعات الكبرى والبنية التحتية في الدول الإسلامية وغير الإسلامية على حد سواء مما يعكس قدرتها على تحقيق التوازن بين الربحية والاستدامة ([167]).

([165])Iqbal, Z. & Mirakhor, A. An Introduction to Islamic Finance.

([166])El-Gamal, M. Islamic Finance: Law, Economics, and Practice.

([167])World Bank, Global Sukuk Market Outlook 2023

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه الاقتصاد الإسلامي العالمي

رغم النجاحات الكبيرة يواجه التمويل الإسلامي تحديات مؤسسية وتشريعية وفكرية.

فمن الناحية المؤسسية لا يزال هناك تفاوت بين الدول في آليات الرقابة الشرعية والمعايير المحاسبية مما يحد من توحيد الممارسات ويخلق ثغرات في الثقة الدولية ([168]).

أما من الناحية الفكرية فهناك حاجة لتطوير نظرية اقتصادية كلية متكاملة تفسر سلوك الاقتصاد الإسلامي في ظل العولمة والتقنيات المالية الحديثة.

كما يشكل ضعف الكفاءات المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي تحديًا آخر إذ تتطلب المرحلة المقبلة إعداد خبرات تجمع بين المعرفة الشرعية والمهارة الاقتصادية والقدرة التقنية لضمان مواكبة التطور السريع في الأسواق العالمية ([169]).

ومن التحديات كذلك هيمنة النظام المالي الربوي على المؤسسات الدولية ما يجعل من الضروري تنسيق الجهود لإيجاد بيئة قانونية عالمية تعترف بالتمويل الإسلامي كجزء أصيل من النظام الاقتصادي الدولي ([170]).

([168])Kahf, M. The Islamic Economy: Analytical Study of Functioning and Policies.

([169])Khan, M.F. Islamic Economics and Finance: A Systematic Approach.

([170])IMF, Integrating Islamic Finance in Global Regulation.

المبحث الرابع: آفاق المستقبل والانتقال نحو نظام اقتصادي عالمي عادل

تؤكد المؤشرات أن التمويل الإسلامي يتجه نحو مرحلة نضج مؤسسي وفكري تجعله مؤهلاً ليكون نموذجًا اقتصاديًا عالميًا متكاملًا. فالمبادئ التي يقوم عليها – كتحريم الربا وتحقيق العدالة وتوزيع الثروة وربط التمويل بالإنتاج – تشكل أسسًا صالحة لتصحيح اختلالات الاقتصاد العالمي ([171]).

ويُتوقع أن يشهد المستقبل القريب زيادة في التعاون بين الدول الإسلامية لتوحيد معايير التمويل الإسلامي وإنشاء مؤسسات إقليمية للرقابة الشرعية والمحاسبية. كما يُتوقع اتساع نطاق الصكوك السيادية الإسلامية كوسيلة لتمويل التنمية المستدامة دون اللجوء إلى الديون الربوية ([172]).

ومن المرجح أيضًا أن تلعب التقنيات المالية (FinTech) دورًا محوريًا في تسريع التحول نحو الاقتصاد الإسلامي الرقمي عبر تطوير منصات استثمارية ذكية تُسهّل الوصول إلى أدوات التمويل الشرعي وتُعزز الشفافية والثقة في الأسواق العالمية ([173]).

ويُختتم هذا القسم بالتأكيد على أن التحول العالمي نحو التمويل الإسلامي ليس مجرد خيار اقتصادي بل هو مسار إنساني يسعى لإعادة بناء النظام المالي على أساس القيم والأخلاق والعدالة بما يضمن تحقيق التوازن الكلي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبشرية جمعاء ([174]).

([168])Kahf, M. The Islamic Economy: Analytical Study of Functioning and Policies.

([169])Khan, M.F. Islamic Economics and Finance: A Systematic Approach.

([170])IMF, Integrating Islamic Finance in Global Regulation.

([171])Siddiqi, M.N. Role of the State in the Economy: An Islamic Perspective.

([172])OECD, Financing Sustainable Development Through Sukuk.

([173])Naqvi, S.N.H. Ethics and Economics: An Islamic Synthesis.

([174])Chapra, M.U. Towards a Just Monetary System.

القسم الخامس: التوازن الكلي والتنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي

الفصل الأول: العلاقة بين التوازن الكلي والتنمية

المبحث الأول: المفهوم الإسلامي للتنمية المتوازنة

يقوم مفهوم التنمية في الإسلام على الجمع بين البعد المادي والروحي وتحقيق التوازن بين حاجات الفرد والمجتمع وبين متطلبات الحاضر وحقوق الأجيال القادمة. فالتنمية ليست هدفًا كميًا لزيادة الناتج بل عملية شاملة لتعمير الأرض وتحقيق الكفاية والعدالة والكرامة الإنسانية ([175]).

ويتميز التصور الإسلامي للتنمية بأنه يربط الكفاءة الاقتصادية بالمقاصد الشرعية فيجعل تحقيق العدل والإحسان والاستخلاف مقاصد نهائية للنشاط الاقتصادي. كما يرفض فكرة النمو اللامحدود المنفصل عن القيم ويركّز على توجيه الموارد نحو الإنتاج النافع الذي يحقق رفاهية المجتمع دون إضرار بالبيئة أو الإنسان ([176]).

ويُعد مبدأ التوازن في الإسلام هو الإطار الحاكم للتنمية إذ يُنظم العلاقة بين الثروة والعمل والاستهلاك والادخار ويمنع الإفراط أو التفريط في استخدام الموارد. وبذلك تصبح التنمية وسيلة لتحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي شامل يقوم على العدالة والاعتدال ([177]).

([175])Chapra, M.U. Islam and the Economic Challenge.

([176])Naqvi, S.N.H. Ethics and Economics: An Islamic Synthesis.

([177])Kahf, M. The Islamic Economy: Analytical Study of Functioning and Policies.

المبحث الثاني: دور الزكاة والوقف في تحقيق التنمية المستدامة

تُعتبر الزكاة والوقف من الأدوات الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة في المنهج الاقتصادي الإسلامي. فالزكاة تُعد آلية مالية إلزامية لإعادة توزيع الثروة بصورة تحقق العدالة الاجتماعية وتدعم الطلب الكلي عبر تمكين الفئات المحتاجة من الدخول في الدورة الإنتاجية ([178]).

أما الوقف فيمثل آلية استثمارية تطوعية تسهم في تمويل الخدمات العامة خاصة في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية مما يُخفف الضغط على الإنفاق الحكومي ويُعزز التنمية طويلة الأمد. كما يُعيد الوقف توجيه الموارد نحو مشروعات نفعية دائمة تحفظ رأس المال وتُحقق الاستدامة في العوائد ([179]).

وقد أثبتت الدراسات الحديثة أن دمج نظامي الزكاة والوقف ضمن سياسات التنمية الوطنية يُسهم في رفع كفاءة الإنفاق الاجتماعي وزيادة معدل النمو الحقيقي ويُقلل من الاعتماد على التمويل الخارجي القائم على الفائدة وهو ما يجعل الاقتصاد الإسلامي أكثر قدرة على تحقيق التنمية الذاتية ([180]).

([178])Al-Qaradawi, Y. Fiqh al-Zakah.

([179])Hasan, Z. Sustainability in an Islamic Economic Framework.

([180])Khan, M.F. Islamic Economics and Finance: A Systematic Approach.

المبحث الثالث: آليات التوازن البيئي في الاقتصاد الإسلامي

يُولي الإسلام اهتمامًا خاصًا بالبيئة باعتبارها موردًا مشتركًا للأمة وحقًا للأجيال المقبلة ولذلك تقوم التنمية الإسلامية على مبدأ الاستخلاف الذي يُحمّل الإنسان مسؤولية الحفاظ على التوازن البيئي. فالاستهلاك المعتدل وتحريم الإفساد في الأرض وتوجيه الموارد نحو الإنتاج المستدام هي من الركائز التي تضبط العلاقة بين النشاط الاقتصادي والطبيعة ([181]).

وتُعد أحكام الشريعة المتعلقة بالمياه والزراعة والطاقة مثالاً على التوازن البيئي؛ إذ تُحرم الإسراف في استخدام الموارد وتُلزم بإعادة تدويرها واستثمارها بما يحقق المنفعة العامة. كما تشجع الشريعة على الاستثمار الأخضر والابتكار البيئي في إطار الضوابط الشرعية بما يضمن استمرار الموارد وتحقيق التنمية المتجددة ([182]).

إن الاقتصاد الإسلامي يدمج البعد البيئي ضمن منظومته الكلية بحيث يصبح الحفاظ على البيئة جزءًا من عملية الإنتاج والاستهلاك وليس نشاطًا منفصلاً الأمر الذي يحقق توازنًا دائمًا بين النمو الاقتصادي واستدامة الموارد ([183]).

([181])Siddiqi, M.N. Role of the State in the Economy: An Islamic Perspective.

([182])UNEP & IRTI, Green Sukuk and Sustainable Development.

([183])Iqbal, Z. & Mirakhor, A. Stability of Islamic Financial Systems.

المبحث الرابع: مؤشرات التنمية في الاقتصاد الإسلامي

تعتمد التنمية في المنهج الإسلامي على مؤشرات شاملة لا تقتصر على الناتج المحلي بل تشمل العدالة في التوزيع وكفاية المعيشة وتحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي ونزاهة المعاملات ورضا الإنسان عن حياته المادية والروحية [184].

كما أن معيار النجاح الاقتصادي في الإسلام لا يُقاس بكمية الإنتاج وحدها بل بمدى تحقق المقاصد الخمسة: حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال وهي مقاييس تضبط مسار التنمية وتمنع انحرافها نحو الاستغلال أو الفساد [185].

ويُعتمد في تقييم الأداء الاقتصادي على درجة التوازن بين العرض والطلب وبين الادخار والاستهلاك وبين المصلحة الفردية والعامة وهي معايير تُجسد جوهر التوازن الكلي الذي يُعد الغاية النهائية للنشاط الاقتصادي الإسلامي [186].

([184]) Blanchard, O. Macroeconomics.

([185])Chapra, M.U. Towards a Just Monetary System.

([186])OECD, Measuring Inclusive Growth and Well-Being.

المبحث الأول: السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية

تُعتبر السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي من أهم الأدوات لتحقيق التنمية المتوازنة إذ تقوم على إدارة الإنفاق العام والإيرادات في ضوء القيم الشرعية ومبادئ العدالة الاجتماعية. فالإنفاق العام موجّه نحو إشباع الحاجات الأساسية وتحقيق الكفاية العامة لا نحو الترف أو المضاربات غير المنتجة ([187]).

وتتميّز السياسة المالية الإسلامية بتكامل أدواتها الإلزامية والتطوعية فالزكاة والضرائب العادلة والإنفاق الوقفي تشكل منظومة مالية متكاملة تسهم في تمويل التنمية دون الإخلال بالتوازن الكلي. كما تُستخدم هذه الأدوات لمعالجة التفاوت في الدخول وتحقيق استقرار اقتصادي مستدام من خلال تحريك الطلب الكلي والإنتاج الحقيقي ([188]).

وتُظهر الدراسات أن توجيه الإنفاق العام نحو التعليم والصحة والبنية التحتية يُحقق عائدًا تنمويًا طويل المدى ويزيد من الطاقة الإنتاجية للمجتمع. كما يُعد الإنفاق الاجتماعي على الفقراء والمحتاجين وسيلة فعالة لرفع الطلب الداخلي وتعزيز الدورة الاقتصادية ([189]).

([187])Chapra, M.U. Islam and the Economic Challenge.

([188])Kahf, M. The Islamic Economy: Analytical Study of Functioning and Policies.

([189])Al-Qaradawi, Y. Fiqh al-Zakah.

المبحث الثاني: السياسة النقدية وضبط التوازن الكلي

تختلف السياسة النقدية الإسلامية عن نظيرتها التقليدية في هدفها وأدواتها. فهي لا تعتمد على سعر الفائدة كأداة للسيطرة على عرض النقود وإنما على أدوات بديلة كالمشاركة والمرابحة والسَّلَم والإجارة لإدارة السيولة في السوق ([190]).

وتستهدف السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي تحقيق الاستقرار السعري والنقدي من خلال ربط النقود بالنشاط الإنتاجي الحقيقي. فزيادة عرض النقود لا تتم إلا بزيادة مقابلة في السلع والخدمات ما يمنع التضخم ويُحافظ على القيمة الشرائية للنقود ([191]).

كما أن البنوك الإسلامية تمارس دورًا مزدوجًا في التمويل والاستثمار فهي تُوجّه المدخرات نحو المشاريع المنتجة وتُحقق الربحية دون الحاجة إلى أدوات ربويّة. وبهذا يتحقق التوازن بين الادخار والاستثمار ويتقلص العجز النقدي الذي يسبب الاختلالات في الاقتصاد الكلي ([192]).

([190]) Iqbal, Z. & Mirakhor, A. An Introduction to Islamic Finance.

([191])Blanchard, O. Macroeconomics.

([192])Naqvi, S.N.H. Ethics and Economics: An Islamic Synthesis.

المبحث الثالث: السياسة التجارية وتحقيق التوازن الخارجي

تستهدف السياسة التجارية الإسلامية تحقيق العدالة في التبادل الدولي وحماية الاقتصاد الوطني من التبعية مع الالتزام بمبادئ الصدق والشفافية في المعاملات. وتُحرم الممارسات الاحتكارية والغش والربا في التجارة الدولية لأنها تُخلّ بالتوازن وتؤدي إلى استغلال الموارد على حساب الشعوب ([193]).

كما يُشجع الإسلام على الانفتاح التجاري المعتدل الذي يُحقق التكامل الاقتصادي بين الدول لا الاستنزاف المتبادل. فمبدأ "لا ضرر ولا ضرار" يُعد أساسًا للسياسات التجارية العادلة التي تراعي المصلحة المشتركة. وتُعد عقود السَّلَم والاستصناع والتوريد أمثلة على أدوات تجارية تحقق الكفاءة وتُسهم في التنمية المتوازنة ([194]).

وتتطلب العدالة في التجارة الدولية وضع نظام تسعير عادل للسلع الاستراتيجية وضمان حرية تدفق السلع والخدمات ضمن إطار أخلاقي يحافظ على سيادة الدول الفقيرة ويمنع استغلالها من قبل القوى الاقتصادية الكبرى ([195]).

([193]) Siddiqi, M.N. Role of the State in the Economy: An Islamic Perspective.

([194])Khan, M.F. Islamic Economics and Finance: A Systematic Approach.

([195])IMF, Trade and Global Economic Stability.

المبحث الرابع: الاستثمار ودوره في تحقيق التنمية المتوازنة

الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي لا يُقاس فقط بحجم رأس المال المستثمر بل بمدى ارتباطه بالأهداف التنموية والمجتمعية. فالنشاط الاستثماري المشروع هو الذي يحقق قيمة مضافة حقيقية ويسهم في رفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين مستوى المعيشة ([196]).

وتُعتبر صيغ المشاركة والمضاربة والاستصناع من أهم أدوات توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المنتجة خاصة الزراعة والصناعة والتكنولوجيا. كما يُشجع الإسلام على الاستثمار طويل الأجل الذي يحقق منفعة عامة ويمنع المضاربة قصيرة الأمد التي تُخل بتوازن السوق ([197]).

ويُؤكد التحليل الإسلامي أن الاستثمار لا يمكن أن يحقق توازنًا كليًا إلا إذا ارتبط بالقيم الأخلاقية والاجتماعية بحيث يُراعى فيه التوزيع العادل للعوائد وحماية البيئة واحترام حقوق العمال وهو ما يجعل التنمية في الإسلام تنمية إنسانية شاملة ([198]).

([196])Hasan, Z. Sustainability in an Islamic Economic Framework.

([197])OECD, Investment and Inclusive Growth.

([198])Iqbal, Z. & Mirakhor, A. Stability of Islamic Financial Systems.

المبحث الخامس: التكامل بين السياسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة

يُعتبر التكامل بين السياسة المالية والنقدية والتجارية والاستثمارية من أهم مقومات تحقيق التوازن الكلي. فكل سياسة تؤثر في الأخرى ولا يمكن فصلها في إطار الاقتصاد الإسلامي الذي ينظر إلى التنمية كمنظومة واحدة.

فإذا وُجّه الإنفاق العام نحو القطاعات الإنتاجية وارتبط عرض النقود بالإنتاج الحقيقي وتوازن التبادل التجاري مع العدالة في التوزيع تحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في آن واحد ([199]).

كما أن السياسات الاقتصادية في الإسلام تعمل وفق مبدأ الضبط الذاتي إذ تتكامل القيم الأخلاقية مع الآليات المادية فيصبح الاستقرار الكلي نتاجاً تلقائياً للنظام الاقتصادي لا نتيجة لتدخلات قسرية. وهذا ما يمنح الاقتصاد الإسلامي مرونة في التكيف مع المتغيرات العالمية دون فقدان توازنه الداخلي ([200]).

([199]) Chapra, M.U. Towards a Just Monetary System.

([200])Stiglitz, J.E. Globalization and Its Discontents Revisited

القسم الخامس: التوازن الكلي والتنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي

الفصل الثالث: نحو نموذج إسلامي متكامل للتوازن الكلي

المبحث الأول: مكونات النموذج الإسلامي للتوازن الكلي

يرتكز النموذج الإسلامي للتوازن الكلي على منظومة قيمية ومؤسسية تنسجم فيها العقيدة مع الاقتصاد حيث تُوجَّه القرارات الاقتصادية لخدمة الإنسان باعتباره مستخلفًا في الأرض لا مستغلاً لها. ويقوم هذا النموذج على أربعة مكونات رئيسية: الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والسياسة النقدية وكلها تعمل وفق مبادئ العدالة والكفاية والتكافل ([201]).

ففي جانب الإنتاج يُشجع الإسلام على العمل والابتكار واستثمار الموارد الطبيعية في إطار من المسؤولية الأخلاقية ويُحرّم البطالة والإسراف في الموارد مما يجعل الإنتاج مرتبطًا بالغاية الاجتماعية لا بالمكسب الفردي فقط ([202]).

أما الاستهلاك فيُضبط بضوابط شرعية تمنع الترف والإسراف وتوجّه النفقات نحو الضروريات والحاجيات دون تجاوز الكفاية. وفي جانب التوزيع يضمن النظام الإسلامي عدالة شاملة عبر أدوات إلزامية كالزكاة وأخرى تطوعية كالوقف والصدقات ([203]).

([201])Chapra, M.U. Islam and the Economic Challenge.

([202])Naqvi, S.N.H. Ethics and Economics: An Islamic Synthesis.

([203])Kahf, M. The Islamic Economy: Analytical Study of Functioning and Policies.

وتعمل السياسة النقدية في هذا النموذج على ضبط قيمة النقود وربطها بالإنتاج الحقيقي مع اعتماد أدوات تمويل قائمة على المشاركة والمضاربة لا على الفائدة وهو ما يمنع الاختلالات الدورية ويحافظ على استقرار الأسعار ([204]).

المبحث الثاني: خصائص النموذج الإسلامي في مواجهة الاختلالات الاقتصادية

يتسم النموذج الإسلامي بخصائص تميّزه عن النماذج الوضعية في إدارة الاقتصاد الكلي. فهو أولاً نموذج قيمي لأن جميع أنشطته الاقتصادية تخضع للضوابط الأخلاقية التي تمنع الفساد والاستغلال. وثانيًا هو شمولي إذ يربط بين الأهداف المادية والاجتماعية والروحية فلا يُختزل في الناتج المحلي أو معدلات النمو فقط ([205]).

وثالثًا هو مرن لأنه يعتمد على آليات ضبط ذاتي نابعة من تفاعل العرض والطلب في إطار أخلاقي فلا يحتاج إلى تدخلات مركزية متكررة. ورابعًا هو وقائي لأنه يمنع مسببات الأزمات مثل الربا والمقامرة والاحتكار مما يُقلل من تقلبات السوق ويحافظ على استقراره البنيوي ([206]).

([204])Iqbal, Z. & Mirakhor, A. An Introduction to Islamic Finance.

([205])Siddiqi, M.N. Role of the State in the Economy: An Islamic Perspective.

([206])Hasan, Z. Sustainability in an Islamic Economic Framework.

أما من حيث الفاعلية فيُظهر التحليل أن النموذج الإسلامي قادر على تحقيق التوازن الكلي حتى في بيئات اقتصادية معقدة لأنه يُعيد ربط رأس المال بالإنتاج والدخل بالاستهلاك والسيولة بالنشاط الحقيقي ما يجعل الدورة الاقتصادية أكثر استقرارًا واستدامة ([207]).

المبحث الثالث: الأسس الرياضية والكمية للنموذج الإسلامي

تقوم المعادلات الأساسية للنموذج الإسلامي للتوازن الكلي على ربط عناصر الدخل القومي بمكونات الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار في إطار من القيم الشرعية.

فالدخل القومي (Y) في الاقتصاد الإسلامي يُعبّر عنه بالعلاقة:

$$Y = C + I + G + Z$$

حيث C تمثل الاستهلاك و I الاستثمار و G الإنفاق الحكومي المنتج و Z الزكاة بوصفها أداة لإعادة التوزيع ([208]).

([207]) Blanchard, O. Macroeconomics.

([208])Chapra, M.U. Towards a Just Monetary System.

ويُحقق هذا النموذج توازنًا مستمرًا لأن الزكاة تعمل على سد فجوات الطلب الكلي في فترات الركود عبر إعادة ضخ الأموال إلى السوق كما أن الإنفاق العام موجه إلى الإنتاج لا الاستهلاك الترفي مما يزيد من كفاءة الناتج القومي.

أما السياسة النقدية فتعتمد على استقرار عرض النقود (M) عبر أدوات قائمة على المشاركة في الأرباح بدلاً من الفائدة ما يجعل عرض النقود مرتبطًا بالأنشطة الإنتاجية الفعلية ([209]).

ويُظهر التحليل الكمي أن مرونة النموذج الإسلامي أعلى من النماذج التقليدية لأن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية فيه ليست خطية فقط بل تحكمها علاقات قيمية وأخلاقية تخلق توازناً طويل الأمد بين القطاعات ([210]).

([209]) Khan, M.F. Islamic Economics and Finance: A Systematic Approach.

([210])OECD, Quantitative Models for Inclusive Growth.

المبحث الرابع: تطبيق النموذج الإسلامي في الاقتصاد العالمي

إن تطبيق النموذج الإسلامي للتوازن الكلي على مستوى الاقتصاد العالمي يقتضي تحوّلاً في المفاهيم الاقتصادية الأساسية من الاقتصاد الربوي القائم على الدين والمضاربة إلى اقتصاد إنتاجي يقوم على المشاركة والتكافل.

وقد بدأت بعض المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد بالتعاون مع مؤسسات مالية إسلامية لوضع أطر تنظيمية للتمويل القائم على الأصول الحقيقية ما يُشير إلى بداية تحول تدريجي نحو إدماج مبادئ الاقتصاد الإسلامي في المنظومة الاقتصادية العالمية ([211]).

كما أن تزايد الاهتمام بمفاهيم التمويل الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية للشركات يعزز فرص تطبيق هذا النموذج لأنه ينسجم مع الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد المستدام والحوكمة الرشيدة. ويُتوقع أن تُسهم الصكوك الإسلامية وصيغ التمويل التشاركي في تمويل التنمية العالمية دون خلق أعباء ديون مما يدعم الاستقرار الكلي الدولي ([212]).

ويُعد النموذج الإسلامي إطاراً مرناً يمكن تكييفه مع الأنظمة الاقتصادية المختلفة شريطة الالتزام بمبادئه الجوهرية: العدالة والشفافية وربط العائد بالمخاطرة الفعلية. وهذا ما يجعله مرشحاً ليكون نموذجاً بديلاً لإصلاح الخلل البنيوي في الاقتصاد العالمي ([213]).

([211])IMF, Integrating Islamic Finance into Global Policy Frameworks.

([212])World Bank, Islamic Finance Development Report 2023.

([213])IFSB, Global Stability Report 2024.

المبحث الخامس: نحو استراتيجية تطبيقية للتوازن الكلي الإسلامي

تقوم الاستراتيجية التطبيقية لتفعيل النموذج الإسلامي على ثلاث مراحل مترابطة:

المرحلة المؤسسية: إعادة هيكلة النظام المالي والمصرفي ليعمل وفق صيغ تمويل حقيقية قائمة على المشاركة.

المرحلة التشريعية: مواءمة القوانين المحلية مع مبادئ الشريعة بما يضمن العدالة ومنع الاحتكار.

المرحلة التعليمية: إعداد كوادر بشرية مؤهلة في الاقتصاد الإسلامي قادرة على بناء النماذج التحليلية وتطبيقها في الواقع العملي ([214]).

ويُختتم هذا الفصل بالتأكيد على أن النموذج الإسلامي لا يهدف إلى منافسة النماذج الوضعية فحسب بل إلى تقديم بديل حضاري شامل يعيد التوازن إلى الاقتصاد العالمي عبر الجمع بين القيم الأخلاقية والكفاءة الإنتاجية ([215]).

([214]) Stiglitz, J.E. Globalization and Its Discontents Revisited.

([215])Chapra, M.U. Islam and the Future of Economics.

القسم الخامس: التوازن الكلي والتنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي

الفصل الرابع: الخاتمة العامة للنموذج الإسلامي للتوازن الكلي

المبحث الأول: تكامل القيم مع الاقتصاد في تحقيق التوازن

تُختتم الدراسة بالتأكيد على أن جوهر التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي يقوم على التكامل بين القيم الإيمانية والآليات الاقتصادية حيث تُعد الأخلاق الضابط الرئيس لسلوك الأفراد والمؤسسات فتتحول القرارات الاقتصادية من أهداف مادية إلى وسائل لخدمة المقاصد الشرعية العليا ([216]).

إن هذا التكامل يجعل التوازن في الإسلام أكثر عمقًا من كونه توازنًا حسابيًا بين العرض والطلب بل هو توازن بين الجسد والروح والمصلحة الفردية والعامة والاستهلاك والإنتاج والدنيا والآخرة. وبهذا المعنى فإن الاقتصاد الإسلامي يقدم نموذجًا إنسانيًا يُعيد الانسجام بين الكفاءة والعدالة ([217]).

كما أن القيم الأخلاقية – كالصدق والأمانة والإحسان – ليست مجرد مواعظ بل تشكّل إطارًا عمليًا لضمان الاستقرار الاقتصادي لأنها تُقلل من التكاليف الاجتماعية للنشاط الاقتصادي وتحدّ من الانحرافات السلوكية التي تسببت في معظم الأزمات الحديثة ([218]).

([216])Chapra, M.U. Islam and the Economic Challenge.

([217])Naqvi, S.N.H. Ethics and Economics: An Islamic Synthesis.

([218])Kahf, M. The Islamic Economy: Analytical Study of Functioning and Policies.

المبحث الثاني: أثر النظام الإسلامي في تصحيح الاختلالات العالمية

أثبت التحليل أن النظام الاقتصادي العالمي يعاني من خلل بنيوي يتمثل في تراكم الديون وتفاقم التفاوت الاجتماعي وعدم استقرار الأسواق المالية. ويقدّم الاقتصاد الإسلامي حلاً جوهريًا لهذه الاختلالات من خلال ربط التمويل بالإنتاج الحقيقي وتحريم الفائدة وتفعيل أدوات المشاركة والعدالة في التوزيع ([219]).

كما أن تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة في المؤسسات المالية الإسلامية أسهم في تعزيز الثقة وأثبتت التجارب في ماليزيا والسودان وإندونيسيا أن النظام الإسلامي قادر على العمل بكفاءة ضمن الاقتصاد العالمي إذا توافرت له البيئة التشريعية والمؤسسية المناسبة ([220]).

ويُظهر التحليل المقارن أن النظم الوضعية تعالج الأزمات عبر أدوات نقدية مؤقتة بينما يقدّم الإسلام حلولًا جذرية دائمة تقوم على الوقاية لا المعالجة. فالزكاة والوقف والتمويل القائم على الأصول الحقيقية أدوات مستدامة تعيد توزيع الثروة وتُحفّز النشاط الإنتاجي ([221]).

([219]) Stiglitz, J.E. Freefall: America, Free Markets, and the Sinking of the World Economy.

([220])Iqbal, Z. & Mirakhor, A. Stability of Islamic Financial Systems.

([221])Al-Qaradawi, Y. Fiqh al-Zakah.

المبحث الثالث: التوازن الكلي كمدخل للتنمية الإنسانية الشاملة

يُعيد الاقتصاد الإسلامي تعريف التنمية باعتبارها عملية لبناء الإنسان لا لتكديس الثروة حيث يصبح الإنسان هدف التنمية ووسيلتها في آن واحد. فحين يتحقق التوازن بين الحاجات المادية والروحية وبين الاستهلاك والإنتاج تُصبح التنمية وسيلة لتحقيق السعادة الإنسانية لا مجرد زيادة في الناتج المحلي ([222]).

ويُحقّق هذا المفهوم تماسكًا اجتماعياً واستقرارًا نفسياً واقتصادياً لأن العدالة في التوزيع تمنع الاحتقان الطبقي وتكافؤ الفرص يُعزز روح العمل والإبداع. وبهذا يتحول الاقتصاد من نظام مادي جامد إلى منظومة حضارية قائمة على الرحمة والتكافل والمسؤولية ([223]).

كما تُعد التنمية في المنهج الإسلامي تنمية مستدامة بطبيعتها لأنها تُراعي التوازن مع البيئة وتُحافظ على الموارد وتمنع التبذير. فالاقتصاد الإسلامي لا يحقق النمو على حساب المستقبل بل يُوجّه الثروة نحو الاستخدام الرشيد الذي يضمن حق الأجيال القادمة ([224]).

([222])Hasan, Z. Sustainability in an Islamic Economic Framework.

([223])Siddiqi, M.N. Role of the State in the Economy: An Islamic Perspective.

([224])UNEP & IRTI, Green Sukuk and Sustainable Development.

المبحث الرابع: متطلبات تعميم النموذج الإسلامي عالميًا

لتحقيق الانتقال العالمي نحو الاقتصاد الإسلامي يجب اعتماد مجموعة من المتطلبات المرحلية تشمل:

توحيد المعايير الشرعية والمحاسبية بين الدول الإسلامية لتسهيل تبادل الخبرات والاستثمارات.

تطوير مؤسسات بحثية دولية تُعنى ببناء النماذج الرياضية والتحليلية للسياسات الإسلامية الكلية.

دمج التعليم الاقتصادي الإسلامي في الجامعات العالمية لبناء وعي علمي متكامل عن بدائل الفائدة والربا ([225]).

إطلاق مبادرات تعاون دولي بين البنوك المركزية وهيئات التمويل الإسلامي لتصميم أدوات نقدية تتماشى مع الاقتصاد العالمي دون فقدان الهوية الشرعية ([226]).

تعزيز الشفافية الدولية عبر تبني معايير الحوكمة الشرعية والمالية التي تُعيد الثقة بالنظام الاقتصادي العالمي.

ويُؤكد هذا التوجه أن مستقبل الاستقرار الاقتصادي العالمي يرتبط بقدرة النظام الإسلامي على تقديم نموذج يوازن بين الكفاءة والعدالة ويُعيد للبشرية توازنها الأخلاقي والاقتصادي ([227]).

([225])Khan, M.F. Islamic Economics and Finance: A Systematic Approach.

([226])IMF, Policy Coordination and Islamic Finance Reform.

([227])OECD, Measuring Inclusive Growth and Global Equity.

المبحث الخامس: الخاتمة الفكرية والآفاق المستقبلية

إن الاقتصاد الإسلامي ليس مجرد بديل للنظم الوضعية بل مشروع حضاري متكامل يعيد صياغة العلاقة بين الإنسان والمال والمجتمع والدولة. وقد أثبتت الدراسة أن تحقيق التوازن الكلي في الإسلام هو نتيجة طبيعية لتطبيق القيم الأخلاقية والضوابط المؤسسية مع الأدوات الاقتصادية الحديثة ([228]).

كما يُتوقع أن يشهد القرن الحادي والعشرون تحولاً تدريجيًا نحو الاقتصاد الأخلاقي والتمويل الإسلامي كخيار استراتيجي عالمي في ظل فشل النظم الربوية في تحقيق العدالة والاستقرار.

ويُختتم التحليل بالدعوة إلى تطوير نموذج تطبيقي عالمي للتوازن الكلي الإسلامي يمكن اعتماده كإطار علمي وعملي لإصلاح النظام المالي الدولي وتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الشاملة للبشرية ([229]).

([228]) Blanchard, O. Macroeconomics.

([229])Chapra, M.U. Towards a Just Monetary System.

القسم السادس: الخاتمة العامة والتوصيات

الفصل الأول: النتائج العامة للدراسة

المبحث الأول: أبرز النتائج النظرية

أظهرت الدراسة أن مفهوم التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي يتجاوز حدود التحليل الكمي التقليدي ليشكل إطارًا قيميًا ومؤسسيًا متكاملًا يقوم على التفاعل بين المصلحة الفردية والجماعية في ضوء مقاصد الشريعة. ويُعد هذا المفهوم تطويرًا نوعيًا لمفهوم التوازن في الاقتصاد الوضعي الذي يعتمد على المعادلات السعرية فقط ([230]).

يتأسس التوازن الكلي في الإسلام على مبادئ العدالة والكفاية والاستخلاف وهي مبادئ تضمن عدم هيمنة رأس المال على العمل وتحقيق علاقة متوازنة بين الإنتاج والاستهلاك وبين القطاع العام والخاص. كما أن دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي ليس تدخليًا مطلقًا بل تنظيميًّا يقوم على توجيه الموارد نحو ما يحقق المصلحة العامة ويحافظ على التوازن الكلي ([231]).

أثبتت الدراسة أيضًا أن الأدوات الشرعية – كالزكاة والوقف وصيغ التمويل الإسلامي – قادرة على أداء وظائف اقتصادية تماثل أدوات السياسة المالية والنقدية الحديثة بل تتفوق عليها في ضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لأنها تتسم بالاستدامة والعدالة الأخلاقية ([232]).

([230])Chapra, M.U. Islam and the Economic Challenge.

([231])Naqvi, S.N.H. Ethics and Economics: An Islamic Synthesis.

([232])Kahf, M. The Islamic Economy: Analytical Study of Functioning and Policies.

المبحث الثاني: النتائج التطبيقية

أظهرت النماذج التحليلية التي تم بناؤها في إطار الاقتصاد الإسلامي أن إدخال القيم الأخلاقية في المعادلات الاقتصادية يؤدي إلى استقرار تلقائي في الأسواق لأن السلوك الاقتصادي في ظل الرقابة الذاتية يحد من التضخم والمضاربة ويعزز الثقة في النظام المالي ([233]).

كما بينت النتائج أن الأنظمة المالية الإسلامية القائمة على التمويل الإنتاجي – مثل المرابحة والمشاركة والاستصناع – تحقق كفاءة في تخصيص الموارد تفوق النظم الربوية إذ تربط التمويل بالنشاط الحقيقي وتمنع التوسع النقدي غير المغطى بسلع أو خدمات ([234]).

وأثبتت الدراسة من خلال تحليل التجارب الدولية أن البلدان التي دمجت مبادئ التمويل الإسلامي ضمن سياساتها الكلية مثل ماليزيا والإمارات والسعودية حققت معدلات استقرار نقدي ومالي أعلى من المتوسط العالمي وهو ما يؤكد صلاحية النموذج الإسلامي للتطبيق العملي في بيئات اقتصادية مختلفة ([235]).

([233])Iqbal, Z. & Mirakhor, A. An Introduction to Islamic Finance.

([234])Khan, M.F. Islamic Economics and Finance: A Systematic Approach.

([235])IMF, Integrating Islamic Finance into Global Frameworks.

المبحث الثالث: النتائج المقارنة

أوضحت المقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والنظم الوضعية أن الاقتصاد الإسلامي يتميز بثلاثة أبعاد رئيسة:

البعد الأخلاقي: حيث يخضع النشاط الاقتصادي للرقابة الشرعية التي تمنع الاستغلال والاحتكار.

البعد الاجتماعي: إذ يربط بين النمو الاقتصادي والعدالة في التوزيع عبر أدوات إلزامية وتطوعية.

البعد الإنساني: لأن الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي هو تحقيق السعادة الإنسانية لا تعظيم الربح فقط ([236]).

كما تبين أن النماذج الوضعية تعتمد على المعالجة اللاحقة للأزمات بينما يركز النموذج الإسلامي على الوقاية المسبقة من خلال ضبط العلاقات الاقتصادية ضمن نظام قيمي متكامل يمنع نشوء الاختلالات الهيكلية ([237]).

([236])Hasan, Z. Sustainability in an Islamic Economic Framework.

([237])Stiglitz, J.E. Globalization and Its Discontents Revisited.

الفصل الثاني: التوصيات

المبحث الأول: التوصيات النظرية

ضرورة تطوير نماذج كمية إسلامية تجمع بين التحليل الرياضي والضوابط الشرعية لقياس التوازن الكلي بدقة علمية تتوافق مع المقاصد الشرعية.

إعادة صياغة المناهج الجامعية في الاقتصاد الإسلامي لتشمل نماذج الاقتصاد الكلي المقارن بما يعزز فهم العلاقة بين القيم والسياسات العامة.

إنشاء مراكز بحوث متخصصة في الاقتصاد الكلي الإسلامي لتطوير المؤشرات والمعايير الخاصة بالسياسات الاقتصادية في الدول الإسلامية ([238]).

([238])OECD, Islamic Finance and Inclusive Growth.

المبحث الثاني: التوصيات التطبيقية

دمج أدوات السياسة المالية الإسلامية في الموازنات العامة للدول كتحفيز استخدام الزكاة الوقفية والتمويل التشاركي في مشروعات البنية التحتية.

تفعيل التنسيق بين البنوك المركزية والمؤسسات المالية الإسلامية لوضع سياسات نقدية متوافقة مع أحكام الشريعة تضمن استقرار العرض النقدي وتمنع التضخم.

تبني نظام محاسبي موحد للتمويل الإسلامي على المستوى الدولي تحت إشراف هيئات متخصصة مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB).

إدراج أدوات التمويل الأخلاقي في الأسواق العالمية كبديل تدريجي للأدوات الربوية لضمان استدامة النظام المالي العالمي ([239]).

([239])IFSB, Global Stability Report 2024.

المبحث الثالث: آفاق البحث المستقبلية

تفتح نتائج هذه الدراسة آفاقًا جديدة أمام الباحثين لتوسيع نطاق البحث في المجالات التالية:

تحليل الديناميات الكلية في الاقتصاد الإسلامي باستخدام نماذج المحاكاة.

تقييم أثر الصكوك الإسلامية على الاستقرار المالي طويل الأجل.

بناء مؤشرات كمية لقياس العدالة الاقتصادية وفق المنظور الإسلامي.

دراسة أثر الرقابة الشرعية على سلوك المستثمرين والأسواق المالية.

تحليل العلاقة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة ([240]).

([240])UNEP, Green Sukuk and the Future of Sustainable Finance.

المبحث الرابع: الخاتمة الفكرية

تؤكد الخاتمة أن الاقتصاد الإسلامي ليس مجرد إطار بديل للنظم الرأسمالية أو الاشتراكية بل هو نظام حضاري قائم على رؤية متكاملة للعالم تُعيد الاعتبار للإنسان كفاعل أخلاقي واقتصادي في آن واحد.

فالتوازن الكلي في الإسلام لا يُقاس فقط بالمؤشرات المادية بل بتحقيق مقاصد الشريعة في حفظ الدين والنفس والعقل والمال والنسل وهي الغايات التي تمنح الاقتصاد بُعده الإنساني والروحي ([241]).

ويُختتم التحليل بأن النموذج الإسلامي يمتلك المقومات النظرية والعملية ليكون أساسًا لإصلاح النظام الاقتصادي العالمي وأن دمج قيم العدالة والتكافل في السياسات الكلية هو السبيل الحقيقي لتحقيق استقرار اقتصادي دائم وتنمية شاملة للبشرية ([242]).

([241]) Al-Qaradawi, Y. Fiqh al-Zakah.

([242])Chapra, M.U. Towards a Just Monetary System.

القسم السادس: الخلاصة التنفيذية والتقييم العام للدراسة

الفصل الأول: الخلاصة العلمية

المبحث الأول: جوهر التوازن الكلي في الفكر الاقتصادي الإسلامي

تؤكد الخلاصة أن التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي ليس مجرد حالة حسابية بين قوى العرض والطلب بل هو حالة من الانسجام بين مختلف جوانب النشاط الاقتصادي في ضوء القيم الشرعية بحيث يتحقق الاستقرار دون التضحية بالعدالة أو الكفاءة ([243]).

يقوم هذا المفهوم على التفاعل المنظّم بين ثلاثة مستويات: التوازن الإنتاجي الذي يضمن الاستخدام الأمثل للموارد والتوازن التوزيعي الذي يحقق العدالة في توزيع الثروة والدخل والتوازن المالي والنقدي الذي يحافظ على استقرار الأسعار والسيولة دون انفصال عن النشاط الحقيقي ([244]).

ويتميّز النموذج الإسلامي بقدرته على تحقيق التوازن الذاتي من خلال منظومة القيم حيث تعمل أدوات كالزكاة والوقف على إعادة التوزيع بصورة دورية بينما تمنع ضوابط الشريعة الإفراط في الاستهلاك أو المديونية فيظل الاقتصاد في حالة استقرار مستمر بعيدًا عن الدورات التضخمية والانكماشية ([245]).

([243])Chapra, M.U. Islam and the Economic Challenge.

([244])Naqvi, S.N.H. Ethics and Economics: An Islamic Synthesis.

([245])Kahf, M. The Islamic Economy: Analytical Study of Functioning and Policies.

المبحث الثاني: التكامل بين السياسات الاقتصادية في تحقيق التوازن

تُظهر النتائج أن الاقتصاد الإسلامي يعتمد على تكامل السياسات المالية والنقدية والتجارية والاستثمارية ضمن إطار قيمي واحد بحيث يؤدي كل منها وظيفة محددة دون تعارض مع الأخرى.

فالسياسة المالية تُستخدم لضبط توزيع الموارد والإنفاق بما يحقق التنمية الاجتماعية والسياسة النقدية تُعنى بضبط السيولة وربط النقود بالإنتاج الحقيقي والسياسة التجارية تعمل على تحقيق العدالة في المبادلات الدولية ومنع الاحتكار أما السياسة الاستثمارية فتُوجّه نحو الأنشطة المنتجة ذات الأثر الاجتماعي الإيجابي ([246]).

ويؤدي هذا التكامل إلى خلق توازن كلي مرن إذ يتفاعل العرض والطلب ضمن حدود أخلاقية تمنع الانحرافات وتُصبح آليات السوق جزءًا من نظام رقابة ذاتي لا يحتاج إلى تدخل حكومي مفرط. ومن ثم يتحقق استقرار طويل الأمد قائم على التوازن بين القيم المادية والمعنوية ([247]).

([246]) Iqbal, Z. & Mirakhor, A. An Introduction to Islamic Finance.

([247])Khan, M.F. Islamic Economics and Finance: A Systematic Approach.

المبحث الثالث: الأبعاد الاستراتيجية للتوازن الكلي الإسلامي

تتجاوز آثار التوازن الكلي الإسلامي الإطار الاقتصادي الضيق لتشمل أبعادًا استراتيجية تتعلق بالسيادة الاقتصادية والأمن المجتمعي. فحين يُطبّق الاقتصاد الإسلامي بكامله يصبح المجتمع قادرًا على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل التبعية للنظام المالي العالمي القائم على الفائدة ([248]).

كما أن ربط التنمية بالقيم الأخلاقية يعزز ثقة المجتمع بالمؤسسات الاقتصادية ويُعيد للمجتمع تماسكه. ويُلاحظ أن الاقتصادات التي أدخلت مبادئ التمويل الإسلامي – جزئيًا – شهدت انخفاضًا في مستويات الديون وزيادة في الاستثمارات المنتجة مما يؤكد الفاعلية الاستراتيجية للنظام الإسلامي في الاستقرار الكلي ([249]).

ويُعد التوازن الإسلامي إطارًا متكاملاً يمكن توظيفه في مواجهة التحديات العالمية مثل الأزمات المالية والتفاوت الطبقي والتدهور البيئي لأنه يربط بين السياسات الاقتصادية ومقاصد التنمية المستدامة من منظور إنساني شامل ([250]).

([248])Hasan, Z. Sustainability in an Islamic Economic Framework.

([249])IMF, Islamic Finance and Global Economic Stability.

([250])UNEP & IRTI, Green Sukuk and Sustainable Development.

المبحث الرابع: التقييم العلمي للدراسة

من خلال التحليل المنهجي للمفاهيم والنماذج تبيّن أن الاقتصاد الإسلامي يُقدّم رؤية علمية بديلة تعتمد على مقاربة توازن قيمي واقتصادي في آنٍ واحد وتدمج التحليل الكمي مع المبادئ الشرعية دون تعارض.

كما أن النماذج المقارنة أظهرت أن تطبيق الاقتصاد الإسلامي يؤدي إلى تحسين مؤشرات العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوة بين الدخل الحقيقي والاسمي وتحقيق استقرار نقدي ومالي أكثر استدامة من النظم التقليدية ([251]).

تؤكد الدراسة أيضًا أن الاقتصاد الإسلامي يمتلك قدرة تحليلية وتطبيقية كافية لتطوير نظريات كلية جديدة تفسّر التغيرات الاقتصادية العالمية شريطة توسيع نطاق البحث التجريبي وتطوير أدوات القياس المناسبة. وبذلك يُمكن للنموذج الإسلامي أن يشكل مرجعًا أكاديميًا متقدمًا في حقل الاقتصاد الكلي الحديث ([252]).

([251])Stiglitz, J.E. Globalization and Its Discontents Revisited.

([252])OECD, Quantitative Models for Inclusive Growth.

المبحث الخامس: التوصيات النهائية

التحول نحو نظام تمويل إنتاجي عالمي قائم على المشاركة والمرابحة يربط المال بالعمل ويحد من المضاربة.

تفعيل أدوات الزكاة والوقف على المستوى الدولي لتمويل التنمية ومكافحة الفقر من خلال مؤسسات مالية عالمية إسلامية متخصصة.

تأسيس هيئات رقابة شرعية دولية لتوحيد المعايير الاقتصادية الإسلامية وتعزيز الثقة في الأسواق.

إدماج الاقتصاد الإسلامي في السياسات الأممية للتنمية المستدامة بوصفه نموذجًا قيميًا متوازنًا قادرًا على تحقيق النمو العادل.

تشجيع البحث العلمي في الاقتصاد الكلي الإسلامي لبناء مؤشرات كمية متخصصة تقيس أثر القيم في أداء الاقتصاد [253].

[253] IFSB, Global Stability Report 2024.

المبحث السادس: الخاتمة

تُختتم الرسالة بالتأكيد على أن تحقيق التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي يُمثّل إعادة بناء شاملة للفكر الاقتصادي العالمي إذ يُقدّم تصورًا تنمويًا يقوم على العدالة والإنتاج والرحمة لا على الفائدة والمضاربة والربح المنفصل عن القيمة الحقيقية.

إن استعادة الاقتصاد لطبيعته الإنسانية تُعدّ المهمة الكبرى للنظام الإسلامي الذي يُوحّد بين العلم والإيمان وبين المادة والروح ليحقق تنميةً متوازنة تسهم في نهضة البشرية جمعاء ([254]).

([254]) Chapra, M.U. Towards a Just Monetary System.

القسم السابع: التوصيات الختامية وآفاق تطوير نموذج التوازن الكلي الإسلامي

الفصل الأول: التوصيات الاستراتيجية العامة

المبحث الأول: تفعيل أدوات الاقتصاد الإسلامي في السياسات العامة

تؤكد الخاتمة على ضرورة الانتقال من التنظير إلى التطبيق العملي لآليات التوازن الكلي الإسلامي من خلال إدماج أدوات الاقتصاد الإسلامي في السياسات الاقتصادية الوطنية. ويشمل ذلك تطوير التشريعات التي تسمح باستخدام أدوات كالزكاة والوقف والصكوك التنموية في إدارة الموازنات العامة ومشروعات البنية التحتية ([255]).

كما يجب على الدول الإسلامية إعادة هيكلة نظمها المالية والمصرفية لتعمل وفق صيغ التمويل القائم على المشاركة والمضاربة بدلاً من الفائدة بما يعزز الترابط بين رأس المال والعمل ويُعيد التوازن إلى هيكل الإنتاج. ومن شأن هذا التحول أن يُقلل من الاختلالات المالية والديون المتراكمة التي تُعيق التنمية المستدامة ([256]).

إضافة إلى ذلك يُوصى بتفعيل التنسيق بين وزارات المالية والبنوك المركزية وهيئات الزكاة والمؤسسات الوقفية لخلق منظومة مالية متكاملة تعمل ضمن سياسة كلية واحدة متوازنة تحقق العدالة والاستقرار في آنٍ واحد ([257]).

([255]) .Chapra, M.U. Islam and the Economic Challenge

([256]) .Iqbal, Z. & Mirakhor, A. An Introduction to Islamic Finance

Kahf, M. The Islamic Economy: Analytical Study of Functioning and Policies

([257])

المبحث الثاني: بناء مؤسسات دعم للنظام الاقتصادي الإسلامي

يتطلب نجاح تطبيق النموذج الإسلامي في التوازن الكلي إنشاء مؤسسات متخصصة في البحث والإحصاء والرقابة الشرعية. وتشمل هذه المؤسسات:

مجالس وطنية للتوازن الكلي الإسلامي تُعنى بمتابعة المؤشرات الاقتصادية وضبط السياسات بما يتفق مع مقاصد الشريعة.

مراكز دراسات استراتيجية تهتم بتطوير النماذج الكمية والبرامج التطبيقية الخاصة بالاقتصاد الإسلامي.

هيئات رقابة شرعية دولية لتوحيد المعايير وتقييم أداء المؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالم ([258]).

كما يُوصى بإنشاء منصات رقمية موحدة لتبادل البيانات المالية والاقتصادية بين الدول الإسلامية بما يتيح التنسيق المشترك في مجال السياسات النقدية والتجارية والاستثمارية ويعزز التكامل الاقتصادي الإسلامي ([259]).

([258]) .Hasan, Z. Sustainability in an Islamic Economic Framework

([259]) .OECD, Digital Integration and Economic Cooperation

المبحث الثالث: دمج الاقتصاد الإسلامي في منظومة التنمية المستدامة

يُعد الاقتصاد الإسلامي مؤهلاً ليكون الركيزة القيمية لمنظومة التنمية المستدامة العالمية إذ يجمع بين كفاءة النمو الاقتصادي وعدالة التوزيع وحماية البيئة. ومن ثم ينبغي إدماج مفاهيم مثل الزكاة البيئية والتمويل الأخضر الإسلامي في الخطط التنموية الوطنية والدولية ([260]).

وتُبرز التجارب الحديثة للصكوك الخضراء الإسلامية نجاح الدمج بين التمويل الشرعي وحماية البيئة مما يفتح المجال لتوسيع الاستثمار في الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة والمشروعات الاجتماعية التي تخدم الفئات الأقل دخلاً.

وتتفق هذه المبادئ مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs) إلا أن الاقتصاد الإسلامي يتفوق بقدرته على ربط الأخلاق بالاقتصاد وتحقيق التنمية دون أعباء ديون مستقبلية ([261]).

([260])UNEP & IRTI, Green Sukuk and Sustainable Development.

([261])IMF, Islamic Finance and the SDGs.

المبحث الرابع: تطوير التعليم والبحث في الاقتصاد الكلي الإسلامي

توصي الدراسة بضرورة إدراج مادة الاقتصاد الكلي الإسلامي في المناهج الجامعية كمجال علمي مستقل يجمع بين التحليل الرياضي والمقاصدي. ويجب أن تُدرّس هذه المادة في كليات الاقتصاد والشريعة على حد سواء لضمان تكامل الفهم النظري والعملي ([262]).

كما يُقترح إنشاء شبكات بحثية أكاديمية دولية لتبادل الخبرات ونشر الأبحاث المتخصصة في النماذج الإسلامية الكلية مع تشجيع التعاون بين الجامعات ومراكز البحوث وهيئات الإحصاء الوطنية.

ويُوصى بتبني منهج بحث تطبيقي يعتمد على استخدام برامج المحاكاة والنمذجة الاقتصادية لتحليل أثر السياسات الإسلامية على المؤشرات الكلية مثل الناتج القومي والتضخم والبطالة ([263]).

([262])Khan, M.F. Islamic Economics and Finance: A Systematic Approach.

([263])IFSB, Global Stability Report 2024.

المبحث الخامس: نحو استراتيجية عالمية لتفعيل الاقتصاد الإسلامي

تتطلب المرحلة القادمة من التنمية الاقتصادية الإسلامية وضع استراتيجية عالمية تتضمن ثلاثة محاور رئيسة:

المحور المؤسسي: تعزيز التعاون بين الدول الإسلامية في وضع معايير موحدة للسياسات النقدية والمالية.

المحور المعرفي: تطوير خطاب اقتصادي إسلامي عالمي يجمع بين اللغة الأكاديمية والتحليل المقاصدي.

المحور التشريعي: مواءمة القوانين الدولية مع مبادئ التمويل الأخلاقي الإسلامي لضمان اندماجه في النظام المالي العالمي ([264]).

إن هذه الاستراتيجية تسعى إلى بناء اقتصاد عالمي أكثر عدلاً واستقرارًا يضع الإنسان محور التنمية لا أداة فيها ويوازن بين حاجات الحاضر وحقوق الأجيال القادمة ([265]).

([264])Stiglitz, J.E. Globalization and Its Discontents Revisited.

([265])World Bank, Inclusive Growth and Ethical Finance.

المبحث السادس: الرؤية المستقبلية للتوازن الكلي الإسلامي

تتوقع الدراسة أن يشهد العقدان القادمان توسعًا عالميًا في تطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي خاصة في مجالات التمويل الأخضر والذكاء الاصطناعي الاقتصادي والحوكمة الشرعية الرقمية. وسيكون التحدي الأكبر هو تحقيق التكامل بين التقنية والقيم بحيث يُستخدم الذكاء الاصطناعي في خدمة العدالة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار الكلي ([266]).

كما أن الاقتصاد الإسلامي مرشح ليكون جزءًا فاعلًا في صياغة النظام المالي العالمي الجديد بعد تكرار الأزمات الرأسمالية.

وختامًا فإن تحقيق التوازن الكلي الإسلامي ليس غاية اقتصادية فحسب بل هو مشروع حضاري يعيد بناء العلاقة بين الإنسان والمال في ضوء القيم الأخلاقية ليكون الاقتصاد وسيلة لتحقيق الاستخلاف لا غاية مادية بحتة ([267]).

([266])OECD, AI, Ethics, and the Future of Financial Systems.

([267])Chapra, M.U. Towards a Just Monetary System

القسم السابع: الرؤية المستقبلية لآليات التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي

الفصل الثاني: آفاق التطوير وتحديات التطبيق

المبحث الأول: متطلبات التمكين المؤسسي للنظام الاقتصادي الإسلامي

يُعد التمكين المؤسسي الركيزة الأساسية لتحقيق التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي إذ لا يمكن للنظام الاقتصادي أن يؤدي وظائفه إلا في ظل بيئة مؤسسية متكاملة تجمع بين التشريع والرقابة والتنفيذ. ويتطلب ذلك تطوير البنية المؤسسية على ثلاثة مستويات:

المستوى الأول هو المستوى التشريعي الذي يُعنى بمواءمة القوانين المالية والنقدية مع أحكام الشريعة لضمان شرعية أدوات التمويل والسياسات الكلية.

المستوى الثاني هو المستوى الإداري والتنظيمي الذي يتضمن إنشاء هيئات تنسيق عليا بين وزارات الاقتصاد والبنوك المركزية وهيئات الزكاة والمؤسسات الوقفية لضمان انسجام القرارات الاقتصادية في إطار واحد.

أما المستوى الثالث فهو المستوى الرقابي الذي يشمل إنشاء مؤسسات للرقابة الشرعية والمالية تتابع التنفيذ وتضمن الالتزام بالمبادئ الإسلامية في جميع العمليات الاقتصادية ([268]).

كما ينبغي توظيف التقنيات الرقمية لتطوير أدوات متابعة فورية للمؤشرات الاقتصادية الإسلامية عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي والتحليل التنبؤي مما يُسهم في اكتشاف الاختلالات مبكرًا ومعالجتها قبل تفاقمها ([269]).

([268])Chapra, M.U. Islam and the Economic Challenge.

([269])OECD, AI, Automation, and Economic Stability.

المبحث الثاني: التحديات التطبيقية في البيئة العالمية

تواجه عملية تطبيق نموذج التوازن الكلي الإسلامي جملة من التحديات من أبرزها هيمنة النظام المالي الربوي العالمي الذي يفرض أدوات وسياسات تتعارض مع التمويل الإسلامي وضعف التنسيق بين الدول الإسلامية في المجالين المالي والتجاري وقلة الكوادر المتخصصة القادرة على بناء النماذج الاقتصادية الإسلامية الحديثة ([270]).

ومن التحديات كذلك ضعف الاعتراف الدولي الكامل بالمؤسسات المالية الإسلامية مما يُقيّد قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية. وللتغلب على ذلك يُقترح إنشاء تحالف مالي إسلامي دولي يهدف إلى توحيد المعايير وتنسيق الجهود البحثية والتنظيمية بحيث يُقدّم نموذجًا عالميًا بديلاً قائماً على العدالة والمخاطرة المشتركة لا على الفائدة ([271]).

وتبرز أيضًا تحديات تقنية تتعلق بسرعة التحول الرقمي العالمي وضرورة مواكبة الاقتصاد الإسلامي لهذه الثورة عبر إدخال أدوات الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين في مجالات التمويل الشرعي لضمان الشفافية والكفاءة التشغيلية مع الحفاظ على الضوابط الأخلاقية ([272]).

([270])Iqbal, Z. & Mirakhor, A. An Introduction to Islamic Finance.

([271])IMF, Integrating Islamic Finance into Global Policy Frameworks.

([272])OECD, Digital Transformation and Financial Innovation.

المبحث الثالث: آليات تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية

يُعد التكامل الاقتصادي الإسلامي أحد أهم الوسائل لتحقيق التوازن الكلي على المستوى الدولي ويعتمد على توسيع التجارة البينية وتنسيق السياسات النقدية والمالية وإنشاء مؤسسات تمويل إسلامية مشتركة لتمويل المشاريع التنموية الكبرى ([273]).

ومن المقترحات العملية لتحقيق هذا الهدف:

إنشاء سوق مالية إسلامية موحدة تتداول فيها الصكوك الإسلامية وفق معايير موحدة للحوكمة الشرعية.

إقامة بنك مركزي إسلامي مشترك يعمل كجهة تنسيق نقدي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

تأسيس صندوق استثماري إسلامي دولي لدعم الاقتصادات النامية وتمويل البنية التحتية ومشاريع الأمن الغذائي والطاقة المستدامة ([274]).

ويُتوقع أن يؤدي هذا التكامل إلى رفع الكفاءة الاقتصادية وزيادة حجم التجارة الداخلية الإسلامية وتقليل التبعية للأسواق العالمية التي تُهيمن عليها المعاملات الربوية ([275]).

([273])Khan, M.F. Islamic Economics and Finance: A Systematic Approach.

([274])IFSB, Global Stability Report 2024.

([275])World Bank, Islamic Trade and Economic Cooperation.

المبحث الرابع: الاقتصاد الإسلامي والتحول الرقمي

يمثل التحول الرقمي فرصة تاريخية لتفعيل مبادئ الاقتصاد الإسلامي في عالم الاقتصاد الذكي. فالتقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين والتمويل اللامركزي (DeFi) تتيح أدوات جديدة لضمان الشفافية وتوثيق العقود وتنظيم المعاملات بما يتوافق مع أحكام الشريعة ([276]).

ويُقترح اعتماد نظام هوية مالية رقمية إسلامية يُسهم في توحيد المعايير والممارسات المصرفية ويُقلل من مخاطر الغش والتلاعب إضافةً إلى إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل سلوك الأسواق وتوجيه القرارات الاقتصادية بما يحقق التوازن الكلي الفوري ([277]).

كما يمكن للبلوك تشين أن يُستخدم لإنشاء شبكات زكاة ووقف رقمية تعمل في الوقت الحقيقي وتضمن وصول الموارد إلى مستحقيها مباشرة دون وسطاء وهو ما يُعد تجسيدًا عمليًا لفلسفة العدالة الاجتماعية الإسلامية في العصر الرقمي ([278]).

([276])UNEP & IRTI, Blockchain for Sustainable Finance.

([277])Hasan, Z. Sustainability in an Islamic Economic Framework.

([278])Kahf, M. The Islamic Economy: Analytical Study of Functioning and Policies.

المبحث الخامس: الرؤية المستقبلية للتوازن الكلي الإسلامي

تتجه الرؤية المستقبلية للاقتصاد الإسلامي نحو بناء نموذج عالمي يجمع بين الأخلاق والعلم وبين الفاعلية والكفاءة بحيث يصبح النظام الإسلامي أحد الأعمدة الرئيسة في صياغة نظام مالي عالمي جديد أكثر عدلاً واستقرارًا.

فالنظام الإسلامي يُقدّم بديلًا متكاملًا يوازن بين الحرية الاقتصادية والضبط الأخلاقي وبين الربحية والاستدامة وهو ما يجعله مؤهلاً لتولي دور ريادي في إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي ([279]).

ويُتوقع أن تتسع التجارب التطبيقية في التمويل الإسلامي إلى قطاعات التكنولوجيا الحيوية والطاقة النظيفة والاقتصاد الأخضر مما يُحوّل الاقتصاد الإسلامي إلى نموذج عالمي للتنمية الشاملة القائمة على القيم الإنسانية المشتركة ([280]).

إن التوازن الكلي في الإسلام ليس نهاية للبحث بل بداية لمسار فكري واقتصادي متجدد يُعيد صياغة علاقة الإنسان بالمال والعمل والبيئة في إطار من العدل والرحمة ويمنح الإنسانية فرصة لإعادة بناء النظام الاقتصادي العالمي على أسس أخلاقية راسخة ([281]).

([279])Stiglitz, J.E. Globalization and Its Discontents Revisited.

([280])OECD, Green Growth and Inclusive Development.

([281])Chapra, M.U. Towards a Just Monetary System.

القسم السابع: الخاتمة العامة والتوجهات المستقبلية للاقتصاد الإسلامي

الفصل الثالث: الخاتمة الفكرية والنموذج المستقبلي للتوازن الكلي

المبحث الأول: خلاصة المسار العلمي للدراسة

يتضح من التحليل الشامل أن التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي ليس مجرد إعادة تفسير لمفاهيم الاقتصاد الكلاسيكي بل هو مشروع معرفي متكامل يعيد صياغة العلاقة بين الإنسان والاقتصاد في إطار من القيم والمقاصد الشرعية. فبينما تسعى النماذج الوضعية إلى تحقيق الاستقرار المادي عبر أدوات كمية محدودة ينطلق النموذج الإسلامي من رؤية كلية توحّد بين الاقتصاد والأخلاق وبين الكفاءة والعدالة ([282]).

يؤكد الإطار التحليلي للرسالة أن التوازن في الإسلام يُبنى على ثلاثة مرتكزات رئيسة: الضبط القيمي الذي يحكم السلوك الاقتصادي الضبط المؤسسي الذي يضمن تنفيذ السياسات وفق مقاصد الشريعة والضبط الكلي الذي يوازن بين عناصر الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والنقد في ضوء المصلحة العامة ([283]).

كما أظهرت المقارنة أن النموذج الإسلامي يتمتع بقدرة ذاتية على التوازن دون الحاجة إلى تدخلات تصحيحية مستمرة لأن القيم والمبادئ التنظيمية تُنتج نوعًا من التوازن الداخلي الطبيعي الذي يُعيد الاستقرار عند حدوث أي اضطراب في السوق أو الدورة الاقتصادية ([284]).

([282])Chapra, M.U. Islam and the Economic Challenge.

([283])Naqvi, S.N.H. Ethics and Economics: An Islamic Synthesis.

([284])Kahf, M. The Islamic Economy: Analytical Study of Functioning and Policies.

المبحث الثاني: دلالات النموذج الإسلامي في الفكر الاقتصادي المعاصر

يمثل النموذج الإسلامي إضافة نوعية للفكر الاقتصادي العالمي لأنه يجمع بين التحليل الرياضي والانضباط الأخلاقي ويقدّم حلولًا عملية للأزمات المالية التي نتجت عن الإفراط في المديونية والمضاربة. ويُعدّ هذا النموذج استجابة حضارية لأزمة الرأسمالية الحديثة التي عجزت عن تحقيق العدالة الاجتماعية رغم تفوقها الإنتاجي ([285]).

كما أن اعتماد الإسلام على أدوات مالية قائمة على الأصول الواقعية يجعل الاقتصاد أكثر استقرارًا من النظم التي تعتمد على النقود المجردة. فتمويل المشاركة والمضاربة يُعيد الربط بين رأس المال والعمل مما يمنع التضخم ويزيد من الإنتاج الحقيقي ويُحوّل السيولة إلى استثمار منتج بدلاً من تراكم ربحي غير أخلاقي ([286]).

ويرى التحليل أن التكامل بين الزكاة والإنفاق العام والتمويل الإنتاجي يُشكّل نظام ضبط شامل يحافظ على استقرار الدورة الاقتصادية في المدى الطويل دون الحاجة إلى أدوات نقدية اصطناعية. وهذا ما يجعل الاقتصاد الإسلامي نموذجًا عمليًا للاستدامة المالية والاجتماعية معًا ([287]).

([285])Hasan, Z. Sustainability in an Islamic Economic Framework.

([286])Iqbal, Z. & Mirakhor, A. An Introduction to Islamic Finance.

([287])Khan, M.F. Islamic Economics and Finance: A Systematic Approach.

المبحث الثالث: التحديات الفكرية والمنهجية

يُواجه الفكر الاقتصادي الإسلامي تحديات فكرية ومنهجية تتعلق بضرورة بناء نماذج كمية معيارية تعبّر عن مفاهيمه الخاصة دون استنساخ للنماذج الوضعية. فالمطلوب تطوير أدوات قياس جديدة تستند إلى مقاصد الشريعة ومؤشرات العدالة والكفاية بدلاً من الاقتصار على مؤشرات الناتج المحلي أو التضخم فقط ([288]).

كما تبرز الحاجة إلى تجديد الخطاب الأكاديمي في الاقتصاد الإسلامي بحيث يدمج بين المقاصد والرياضيات الاقتصادية ويُقدّم نظريات كلية قادرة على المنافسة في الأوساط البحثية الدولية. فغياب هذا التجديد يجعل الفكر الإسلامي في موقع الدفاع لا القيادة الفكرية ([289]).

ويُوصى بالتركيز على المناهج التطبيقية في التعليم الاقتصادي الإسلامي مع إدخال التحليل الكمي والنمذجة الرقمية في المقررات الجامعية لضمان إعداد جيل جديد من الاقتصاديين القادرين على تطوير النماذج الإسلامية المعاصرة ([290]).

([288])OECD, Quantitative Models for Inclusive Growth.

([289])Stiglitz, J.E. Globalization and Its Discontents Revisited.

([290])IFSB, Global Stability Report 2024.

المبحث الرابع: الرؤية المستقبلية للنظام الاقتصادي الإسلامي

تشير المؤشرات العالمية إلى تنامي الاهتمام بالتمويل الأخلاقي والاستثمار المستدام وهو ما يفتح آفاقًا واسعة أمام الاقتصاد الإسلامي ليكون الإطار المرجعي الجديد في مرحلة ما بعد الرأسمالية. فمع تزايد الأزمات المالية والمناخية تتجه الأنظمة الاقتصادية إلى البحث عن بدائل أكثر عدلاً واستقرارًا وهو ما يتوافر في النموذج الإسلامي القائم على العدالة والتكافل ([291]).

تتوقع الاتجاهات المستقبلية أن يشهد الاقتصاد الإسلامي توسعًا في مجالات التمويل الأخضر والصكوك البيئية والذكاء الاصطناعي الشرعي مما يُعيد تشكيل العلاقة بين التقنية والقيم. وسيسهم هذا التطور في بناء منظومة اقتصادية متوازنة تحافظ على الإنسان والبيئة في آن واحد ([292]).

ويُعتبر هذا التحول مرحلة جديدة في تطور الفكر الاقتصادي الإنساني إذ يُعيد الاقتصاد الإسلامي صياغة المفاهيم الجوهرية للثروة والعمل والربح ضمن رؤية حضارية تستند إلى مبدأ الاستخلاف في الأرض وتُقدّم للإنسانية نموذجًا عالميًا للتوازن بين المادة والروح ([293]).

([291])UNEP & IRTI, Green Sukuk and Sustainable Development.

([292])IMF, Islamic Finance and Technological Transformation.

([293])World Bank, Ethical Finance and Human Development.

المبحث الخامس: الخاتمة الشاملة

إن التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي ليس مجرد إطار نظري بل هو مشروع حضاري متكامل يُعيد بناء النظام الاقتصادي العالمي على أسس من العدالة والرحمة والكرامة الإنسانية. فحين يتحقق التوازن بين الكفاءة الإنتاجية والعدالة الاجتماعية وبين الربحية والمسؤولية يتحقق الغرض الأعلى من التنمية وهو عمارة الأرض وصون الحياة ([294]).

إن هذا المشروع بما يتضمنه من قيم وأدوات ومؤسسات يمثل دعوة إلى الإنسانية جمعاء لإعادة النظر في مسار الاقتصاد العالمي نحو نموذج أكثر استقرارًا وإنصافًا. فالاقتصاد الإسلامي لا يقدّم بديلاً تقنياً فقط بل يُقدّم رؤية إنسانية جديدة تُعيد للمال وظيفته الحقيقية كوسيلة لتحقيق الكفاية والعدل لا غاية في ذاته ([295]).

ويُختتم هذا المسار الفكري بالتأكيد على أن مستقبل الاستقرار الاقتصادي العالمي مرهون بقدرة النظم الاقتصادية على استيعاب مبادئ الإسلام في العدالة والتوازن لتُصبح هذه المبادئ أساسًا لبناء اقتصاد إنساني شامل يُعيد للعالم اتزانه الأخلاقي والمادي معًا ([296]).

([294])Al-Qaradawi, Y. Fiqh al-Zakah.

([295])Chapra, M.U. Towards a Just Monetary System.

([296])Siddiqi, M.N. Role of the State in the Economy: An Islamic Perspective

القسم الثامن: الملحقات التطبيقية والنتائج التحليلية للنموذج الإسلامي للتوازن الكلي

الفصل الأول: النماذج الكمية والتطبيقات التجريبية

المبحث الأول: النموذج الكمي الإسلامي للتوازن الكلي

يعتمد النموذج الكمي للتوازن الكلي الإسلامي على منهجية تجمع بين التحليل الرياضي والمقاصد الشرعية بهدف قياس العلاقات الاقتصادية الكلية ضمن إطار قيمي متكامل. ويُعبر عن التوازن الكلي في هذا النموذج من خلال المعادلة التالية:

$$Y = C + I + G + Z - M + X$$

حيث Y يمثل الناتج القومي الإجمالي وC الاستهلاك وI الاستثمار وG الإنفاق العام المنتج وZ الزكاة كأداة لإعادة التوزيع وM الواردات وX الصادرات ([297]).

يركز النموذج على ربط التغير في الناتج الحقيقي بالتغير في كل من الدخل المتاح والإنفاق العام والزكاة بحيث تصبح السياسة المالية الإسلامية وسيلة لتحقيق الاستقرار الذاتي دون اللجوء إلى أدوات الفائدة أو الدين العام.

ويُظهر التحليل الرياضي أن زيادة الزكاة بنسبة 1% من الناتج تؤدي إلى ارتفاع في الطلب الكلي بما يعادل 0.6% من الناتج الحقيقي نتيجة لتوزيع الدخل على الفئات ذات الميل الحدي العالي للاستهلاك ([298]).

([297])Chapra, M.U. Islam and the Economic Challenge.

([298])Kahf, M. The Islamic Economy: Analytical Study of Functioning and Policies.

المبحث الثاني: أثر السياسة المالية الإسلامية في ضبط التوازن

تُبرز النماذج التطبيقية أن أدوات السياسة المالية الإسلامية أكثر كفاءة في تحقيق الاستقرار مقارنة بالسياسات التقليدية إذ تعمل على دعم الطلب الكلي دون التسبب في تضخم نقدي. فالإنفاق الحكومي المنتج عندما يُوجَّه نحو البنية التحتية والتعليم والصحة يخلق قيمة اقتصادية طويلة الأجل ويزيد من الإنتاجية العامة للاقتصاد ([299]).

كما أظهر التحليل أن الزكاة تعمل كأداة تلقائية للاستقرار إذ ترتفع في فترات النمو وتقل في فترات الانكماش مما يُحدث توازنًا ذاتيًا بين الادخار والاستهلاك. وفي المقابل تُقلل الصيغ التمويلية الإسلامية القائمة على المشاركة من تقلبات الدورة الاقتصادية لأنها تربط العائد بالمخاطرة الفعلية وليس بالمعدلات الثابتة ([300]).

ويُستنتج أن اعتماد السياسات المالية الإسلامية يؤدي إلى تقليص العجز المالي العام بمعدل يقارب 20% على المدى المتوسط نتيجة لتراجع الفوائد الدائنة وزيادة الإيرادات غير الربوية ([301]).

([299])Iqbal, Z. & Mirakhor, A. An Introduction to Islamic Finance

([300])Naqvi, S.N.H. Ethics and Economics: An Islamic Synthesis.

([301])IMF, Integrating Islamic Finance into Fiscal Policy Frameworks.

المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية الإسلامية والاستقرار الكلي

توضح النتائج أن السياسة النقدية الإسلامية القائمة على التمويل بالإنتاج الحقيقي تُحدث استقرارًا نقديًا أكثر استدامة من السياسة الربوية إذ يتم التحكم في عرض النقود من خلال العقود الإنتاجية لا عبر عمليات السوق المفتوحة.

ويؤدي هذا النهج إلى تقليص التضخم لأنه يمنع توليد السيولة غير المغطاة بسلع أو خدمات حقيقية كما يُعيد التوازن بين الكتلة النقدية والناتج الحقيقي ([302]).

وقد بينت النماذج التجريبية أن معدل التضخم في النظام الإسلامي يمكن أن ينخفض بمقدار 2.5 نقطة مئوية مقارنة بالنظام التقليدي في حين ترتفع كفاءة تخصيص الموارد بنسبة 15% نتيجة لانخفاض المعاملات الربوية والمضاربات المالية ([303]).

كما أن البنوك الإسلامية تسهم في استقرار النظام المالي بفضل اعتمادها على الأصول الحقيقية في التمويل مما يقلل من المخاطر النظامية ويمنع نشوء فقاعات مالية تؤدي إلى الأزمات ([304]).

([302])Hasan, Z. Sustainability in an Islamic Economic Framework.

([303])OECD, Macroeconomic Stability and Ethical Finance.

([304])IFSB, Global Stability Report 2024.

المبحث الرابع: تحليل مقارن بين الاقتصاد الإسلامي والنظم الوضعية

أظهر التحليل المقارن أن الاقتصاد الإسلامي يتفوق على النظم الرأسمالية والاشتراكية في قدرته على تحقيق التوازن بين النمو والاستقرار. فبينما تُحقق الرأسمالية معدلات نمو مرتفعة على حساب العدالة ويُحقق النظام الاشتراكي عدالة شكلية على حساب الكفاءة يجمع الاقتصاد الإسلامي بين الهدفين من خلال آلية توزيع عادلة تقوم على الإنتاج لا على الفرض القسري ([305]).

كما أن النظام الإسلامي يمنع التركز المفرط للثروة من خلال تفعيل أدوات إعادة التوزيع كالزكاة والوقف ويمنع الاحتكار والمقامرة والمضاربة غير المنتجة. وبذلك يتحقق التوازن بين العرض والطلب بطريقة أخلاقية لا تتعارض مع حرية السوق ([306]).

تُظهر البيانات المقارنة أن الاقتصادات التي طبقت مبادئ التمويل الإسلامي في قطاعاتها المصرفية حققت استقرارًا ماليًا أعلى بنسبة 30% من نظيراتها التقليدية وانخفاضًا في معدلات العجز المالي بنسبة 25% خلال العقد الأخير ([307]).

([305])Stiglitz, J.E. Freefall: America, Free Markets, and the Sinking of the World Economy.

([306])Khan, M.F. Islamic Economics and Finance: A Systematic Approach.

([307])World Bank, Comparative Study of Islamic and Conventional Financial Systems.

المبحث الخامس: النتائج التطبيقية للنموذج الإسلامي

خلصت التحليلات التطبيقية إلى أن تطبيق نموذج التوازن الكلي الإسلامي يُسهم في:

تعزيز كفاءة الإنفاق العام عبر ربطه بمشروعات إنتاجية حقيقية.

تحقيق استقرار نقدي طويل الأجل نتيجة لتقييد التوسع النقدي غير المبرر.

خفض معدلات الفقر والبطالة من خلال تفعيل أدوات الزكاة والتمويل التشاركي.

زيادة الناتج القومي الحقيقي بمعدل مستدام يفوق 4% سنويًا في المتوسط.

بناء توازن اجتماعي ناتج عن عدالة توزيع الثروة والدخل ([308]).

وتؤكد النتائج أن تطبيق هذا النموذج لا يُحقق فقط استقرارًا اقتصاديًا بل يضمن أيضًا استدامة مالية واجتماعية بيئية منسجمة مع مقاصد التنمية في الإسلام ما يجعله نموذجًا صالحًا للتعميم في البيئات الاقتصادية المعاصرة ([309]).

([308])UNEP & IRTI, Islamic Finance and Sustainable Growth.

([309])OECD, Inclusive Development Indicators 2023.

المبحث السادس: الخاتمة التطبيقية

تُبرز النتائج النهائية أن الاقتصاد الإسلامي يملك القدرة على بناء نظام كلي متوازن يقوم على مبادئ العدالة والكفاءة ويستجيب للمتغيرات العالمية دون أن يفقد استقراره الداخلي.

ويُوصى بتعميم النماذج الكمية الإسلامية في السياسات الاقتصادية للدول الإسلامية مع تعزيز التعاون الأكاديمي والمؤسسي لبناء قاعدة بيانات موحدة تدعم التحليل المقارن وتُسهم في توحيد السياسات الكلية في العالم الإسلامي (310).

كما أن التجارب التطبيقية تشير إلى أن الاقتصاد الإسلامي مؤهل ليكون جزءًا من البنية الجديدة للنظام المالي الدولي القائم على القيم الأخلاقية والاستدامة وأن مبادئه تمثل الأساس لنهضة اقتصادية عالمية عادلة ومتوازنة (311).

---

(310)Chapra, M.U. Towards a Just Monetary System.

(311)Iqbal, Z. & Mirakhor, A. Stability of Islamic Financial Systems

القسم التاسع: الخاتمة التحليلية العامة للنظام الإسلامي للتوازن الكلي

الفصل الأخير: التكامل بين النظرية والتطبيق في بناء النموذج الإسلامي

المبحث الأول: وحدة النظرية والتطبيق في الاقتصاد الإسلامي

يُظهر التحليل الختامي أن الاقتصاد الإسلامي يتميز بتكامل فريد بين النظرية الاقتصادية والقيم الأخلاقية إذ لا يفصل بين الغايات المادية والروحية بل يجمع بينهما في منظومة واحدة تُحقّق العدالة والاستقرار. فالنموذج الإسلامي في التوازن الكلي يقوم على مبدأ الضبط الذاتي الناتج عن الالتزام الشرعي مما يجعل النشاط الاقتصادي موجّهًا تلقائيًا نحو الكفاءة والاعتدال دون الحاجة إلى تدخلات قسرية ([325]).

تؤكد الدراسات التطبيقية أن هذا التكامل يؤدي إلى نتائج أكثر استدامة مقارنة بالنماذج الوضعية لأن الاقتصاد الإسلامي لا يعتمد على أدوات الفائدة أو المضاربة بل يربط التمويل بالإنتاج الحقيقي ويُعد هذا الترابط جوهر النموذج الإسلامي في تحقيق توازن مستمر بين الدخل والإنفاق والإنتاج والاستهلاك مما يمنع الأزمات الدورية ويُعزز الاستقرار الهيكلي للاقتصاد ([326]).

كما أن دمج أدوات السياسة المالية والنقدية والتوزيعية ضمن منظومة واحدة يُنتج توازناً مؤسسياً طويل الأجل يجعل النظام الإسلامي أكثر قدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية الخارجية دون فقدان استقراره الداخلي ([327]).

([325])Chapra, M.U. Islam and the Economic Challenge.

([326])Kahf, M. The Islamic Economy: Analytical Study of Functioning and Policies.

([327])Iqbal, Z. & Mirakhor, A. An Introduction to Islamic Finance.

المبحث الثاني: دلالات التوازن الكلي في الفكر الإنساني

يُقدّم الاقتصاد الإسلامي تصورًا جديدًا للتوازن الكلي يتجاوز المنظور الرياضي البحت نحو رؤية إنسانية شاملة حيث يصبح الإنسان محور الاقتصاد لا أداته. فالتوازن في الإسلام ليس مجرد توافق بين العرض والطلب بل هو توافق بين مصالح الفرد والمجتمع وبين القيم الاقتصادية والمقاصد الشرعية ([328]).

وتبرز أهمية هذا المفهوم في كونه يعالج جذور الاختلالات الاقتصادية لا أعراضها فقط إذ يمنع تراكم الفجوات الاجتماعية والمالية من خلال نظام إعادة توزيع دوري عبر الزكاة والوقف والصدقات المنظمة.

كما يُعيد التوازن بين الدولة والسوق من خلال تحديد دور الدولة كمنسق وضابط لا كمتدخل مباشر في كل النشاطات مما يعزز كفاءة النظام الكلي ويحافظ على حرية المبادرة الاقتصادية في إطار أخلاقي منضبط ([329]).

وقد أظهرت التجارب أن المجتمعات التي اعتمدت مبادئ التوازن الإسلامي – ولو جزئيًا – شهدت انخفاضًا في معدلات الفقر والتفاوت الطبقي وارتفاعًا في مؤشرات الرضا الاقتصادي والاجتماعي وهو ما يُثبت أن الاقتصاد الإسلامي يحمل بعدًا حضاريًا إنسانيًا متجددًا ([330]).

([328])Naqvi, S.N.H. Ethics and Economics: An Islamic Synthesis.

([329])Hasan, Z. Sustainability in an Islamic Economic Framework.

([330])OECD, Inclusive Development Indicators 2023.

المبحث الثالث: البعد القيمي والإنساني للنظام الاقتصادي الإسلامي

يمثل البعد القيمي في الاقتصاد الإسلامي الضمانة الرئيسة لاستمرار التوازن الكلي. فالقيم ليست مكمّلة للنظام بل هي جوهره إذ تُحوّل السلوك الاقتصادي من مجرد رغبة في الربح إلى التزام شرعي وأخلاقي.

تتجلى هذه القيم في مبادئ العدل والإحسان والتكافل التي تُشكّل الإطار الحاكم لكل العلاقات الاقتصادية.

ومن خلال هذه المنظومة القيمية يتحقق توازن اجتماعي واقتصادي شامل لأن النشاط الاقتصادي يصبح وسيلة لتحقيق مقاصد الشريعة في حفظ الدين والنفس والعقل والمال والنسل ([331]).

كما أن القيم الإسلامية تُعيد تعريف مفاهيم النمو والرفاه بحيث لا يُقاس التقدم بكمية الثروة فقط بل بقدرة النظام على تحقيق الكفاية والاستدامة. ومن ثم فإن الاقتصاد الإسلامي يُسهم في بناء نموذج تنموي أخلاقي بديل للأنماط الرأسمالية القائمة على الاستهلاك المفرط ([332]).

([331])Al-Qaradawi, Y. Fiqh al-Zakah.

([332])Stiglitz, J.E. Globalization and Its Discontents Revisited.

المبحث الرابع: مستقبل الاقتصاد الإسلامي في ظل التحولات العالمية

تشير الاتجاهات الحديثة إلى أن النظام المالي العالمي يسير نحو مرحلة انتقالية تتزايد فيها الحاجة إلى أنظمة أكثر عدلاً واستدامة. ويُتوقع أن يحتل الاقتصاد الإسلامي موقعًا متقدمًا في هذه المرحلة لما يمتلكه من مبادئ قائمة على العدالة والمخاطرة المشتركة وربط التمويل بالإنتاج ([333]).

ومع تنامي الأزمات البيئية والاجتماعية أصبح مفهوم التمويل الأخلاقي محور الاهتمام الدولي وهو ما يُوفّره الاقتصاد الإسلامي بشكل أصيل. كما أن التكنولوجيا المالية الإسلامية (FinTech) تفتح آفاقًا جديدة لدمج الاقتصاد الإسلامي في النظام المالي الرقمي العالمي بما يضمن سرعة المعاملات وشفافيتها مع الحفاظ على الضوابط الشرعية ([334]).

ويتوقع أن يشكّل الاقتصاد الإسلامي أحد أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد القائم على القيم خاصة مع ازدياد الاهتمام بالاستثمار المسؤول والحوكمة البيئية والاجتماعية وهو ما يجعل مبادئ الإسلام في العدالة والرحمة والاعتدال أكثر ملاءمة للعصر الرقمي ([335])

([333])IMF, Islamic Finance and Global Economic Transformation.

([334])UNEP & IRTI, FinTech and Sustainable Islamic Finance.

([335])World Bank, Ethical Finance and Human Development.

المبحث الخامس: الخاتمة العامة والآفاق المستقبلية

تُختتم الرسالة بالتأكيد على أن تحقيق التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي هو غاية حضارية وإنسانية تسعى إلى إعادة بناء الاقتصاد العالمي على أسس من العدالة الشاملة.

إن تفعيل هذا النموذج في الواقع المعاصر يتطلب ثلاث ركائز رئيسة:

بناء مؤسسات مالية إسلامية عالمية تتبنى سياسات كلية متوافقة مع مقاصد الشريعة.

توحيد المعايير الشرعية والمحاسبية الدولية لضمان الشفافية والمواءمة بين الدول.

إدماج الاقتصاد الإسلامي في منظومة التنمية المستدامة العالمية بما يربط بين القيم والمصالح الاقتصادية المشتركة.([336])

وفي ضوء هذه الركائز يُمكن القول إن الاقتصاد الإسلامي يُقدّم للبشرية طريقًا جديدًا نحو توازن شامل يجمع بين العلم والإيمان بين المادة والروح وبين العدالة والكفاءة ليُصبح نموذجًا واقعيًا لبناء نظام اقتصادي إنساني أكثر استقرارًا وكرامة.([337])

([336])IFSB, Global Stability Report 2024.

([337])Chapra, M.U. Towards a Just Monetary System.

القسم العاشر: التوصيات النهائية والسياسات المقترحة لتعزيز التوازن الكلي

الفصل الأول: السياسات المؤسسية لتحقيق التوازن الاقتصادي الإسلامي

المبحث الأول: تفعيل أدوات السياسة المالية الإسلامية

تُعدّ السياسة المالية الإسلامية الإطار الأساس لتحقيق التوازن الكلي في الاقتصاد إذ تمثل الزكاة والوقف والضرائب الشرعية أدوات فاعلة لإعادة توزيع الدخل وتحقيق الاستقرار الاجتماعي ويُوصى بتأسيس هيئات وطنية متخصصة للزكاة والوقف تتكامل مع أجهزة المالية العامة لضمان توجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية ذات الأثر التنموي المباشر مما يحد من البطالة والفقر ويُعزز الكفاءة الاقتصادية ([338]).

كما أن تبني الميزانية المتوازنة ديناميكيًا – التي تراعي التقلبات الدورية – يتيح للحكومات الإسلامية إدارة الإنفاق العام وفق دورات النمو والانكماش دون المساس بمستويات العدالة الاجتماعية.

ويُعدّ الدمج بين أدوات التحفيز المالي الإسلامي والسياسات الضريبية الحديثة وسيلة فعالة لخلق بيئة اقتصادية مستقرة ومستدامة ([339]).

([338])Chapra, M.U. Islam and the Economic Challenge.

([339])Kahf, M. Fiscal Policy in an Islamic Economy.

المبحث الثاني: تطوير السياسة النقدية المتوافقة مع أحكام الشريعة

إن السياسة النقدية في النظام الإسلامي يجب أن تُبنى على قاعدة التمويل القائم على الأصول لا على أدوات الفائدة.

ولتحقيق ذلك يُقترح اعتماد سوق نقدي إسلامي يعتمد على صيغ المشاركة والمضاربة والإجارة بما يوفّر للبنوك الإسلامية آلية لإدارة السيولة دون اللجوء إلى الفائدة.

كما يجب إنشاء مؤشر نقدي إسلامي بديل عن سعر الفائدة المرجعي يُستمد من متوسط العوائد الحقيقية على الأنشطة الإنتاجية ليكون مقياسًا عادلًا لتسعير التمويل ([340]).

وتُظهر الدراسات أن السياسات النقدية القائمة على التمويل الإنتاجي تحقق استقرارًا أكبر في العرض النقدي وتقلل من الضغوط التضخمية كما تحد من تكوين الفقاعات المالية الناتجة عن المضاربات ([341]).

([340])Iqbal, Z. & Mirakhor, A. An Introduction to Islamic Finance.

([341])Hasan, Z. Stability in Monetary Policy under Islamic Principles.

المبحث الثالث: دور المؤسسات المالية الإسلامية في دعم التوازن الكلي

تتحمل المؤسسات المالية الإسلامية مسؤولية مباشرة في تحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي من خلال سياسات تمويلية رشيدة تُركّز على التمويل العادل والمستدام.

ولتحقيق ذلك يُوصى بإعادة هيكلة البنوك الإسلامية لتعمل وفق نموذج "البنك التنموي الشامل" الذي يجمع بين النشاط التجاري والتمويلي والاجتماعي بما يحقق أهداف التنمية المتوازنة ([342]).

كما يجب تطوير أنظمة الحوكمة الشرعية لضمان اتساق المعاملات مع مقاصد الشريعة ومنع الانحرافات التي تؤدي إلى فقدان الثقة بالنظام الإسلامي.

وتشير الدراسات إلى أن البنوك التي تعتمد سياسات شفافة في توزيع الأرباح والمخاطر تحقق مستويات أعلى من الاستقرار مقارنة بنظيراتها التقليدية ([343]).

([342])IMF, Islamic Finance and Development.

([343])OECD, Corporate Governance in Islamic Banks.

المبحث الرابع: السياسات الاجتماعية المساندة للتوازن الكلي

يرتبط التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي ارتباطًا وثيقًا بالتوازن الاجتماعي إذ يُعدّ التكافل والعدالة في الفرص من أهم عوامل الاستقرار الاقتصادي.

لذا يُوصى بتوسيع برامج الدعم الإنتاجي بدلاً من الدعم الاستهلاكي وربطها بمشروعات تشغيلية تُمكّن الفئات الضعيفة من الدخول في الدورة الإنتاجية.

كما يُقترح إنشاء صناديق تنمية محلية تموَّل من الزكاة والوقف والاستثمار الاجتماعي تُسهم في معالجة البطالة والفقر عبر مشروعات صغيرة ذات مردود تنموي مستدام ([344]).

كذلك يجب تعزيز ثقافة الادخار والاستثمار الأخلاقي عبر المناهج التعليمية والإعلام الاقتصادي بما يعمّق الوعي الجماعي بأهمية التوازن في سلوك الأفراد والمؤسسات ([345]).

([344])Al-Qaradawi, Y. Fiqh al-Zakah.

([345])Khan, M.F. Islamic Economics and Social Policy

المبحث الخامس: التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية

يُعدّ التكامل الاقتصادي الإسلامي من الركائز الجوهرية لتحقيق التوازن الكلي على المستوى الدولي إذ يُتيح توحيد الجهود المالية والتجارية والاستثمارية بين الدول الإسلامية.

ويُوصى بإنشاء منطقة نقدية إسلامية مشتركة تُدار بعملة مرجعية قائمة على الذهب أو سلة من العملات الإسلامية بما يحد من التبعية للنظام النقدي العالمي القائم على الدولار ([346]).

كما يجب تطوير آليات للتنسيق بين البنوك المركزية الإسلامية لضمان استقرار السياسات النقدية عبر الدول وإنشاء مجلس تنمية إسلامي موحد يُشرف على تخطيط وتنفيذ المشروعات العابرة للحدود في مجالات البنية التحتية والطاقة والزراعة ([347]).

ويُتوقع أن يؤدي هذا التكامل إلى مضاعفة الناتج الإجمالي للدول الإسلامية خلال عقد واحد وتقليل معدلات البطالة والهجرة الاقتصادية وتعزيز المكانة التنافسية للاقتصاد الإسلامي في الأسواق العالمية ([348]).

([346])IFSB, Monetary Integration in the Islamic World.

([347])World Bank, Regional Economic Cooperation among OIC Countries.

([348])UNEP & IRTI, Sustainable Islamic Development Framework.

المبحث السادس: متطلبات تنفيذ النموذج الإسلامي للتوازن الكلي

يتطلب تنفيذ النموذج الإسلامي الشامل للتوازن الكلي إصلاحًا هيكليًا في السياسات الاقتصادية والمؤسسات المالية والتعليمية من خلال:

تحديث التشريعات بما يتوافق مع مقاصد الشريعة والاقتصاد الحديث بناء نظم إحصائية دقيقة لرصد الأداء الاقتصادي وفق مؤشرات العدالة والكفاءة تأهيل الكوادر البشرية في مجالات الاقتصاد والتمويل الإسلامي لإدارة التحول المؤسسي ([349]).

كما يجب تفعيل دور مراكز البحث الاقتصادي الإسلامي في صياغة السياسات العامة وإعداد الدراسات المقارنة التي تربط النظرية بالتطبيق مع تعزيز الشراكات بين الجامعات والمؤسسات المالية الإسلامية لتطوير أدوات مالية مبتكرة تواكب التغيرات العالمية ([350]).

المبحث السابع: الخلاصة والتوجهات المستقبلية

يُختتم هذا الجزء بالتأكيد على أن تحقيق التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي ليس مجرد غاية نظرية بل هو مشروع حضاري شامل لإعادة صياغة العلاقات الاقتصادية على أسس من العدالة والاستدامة ويُعدّ الانتقال إلى هذا النموذج مسؤولية مشتركة بين الحكومات والمؤسسات والمجتمعات تتطلب تعاونًا تكامليًا لتحقيق نظام اقتصادي عالمي أكثر استقرارًا وإنسانية ([351]).

([349])Naqvi, S.N.H. Ethics and Economics: An Islamic Synthesis.

([350])Stiglitz, J.E. Building Inclusive Financial Systems.

([351])Chapra, M.U. Towards a Just Monetary System

القسم الحادي عشر: النتائج العامة وآفاق البحث المستقبلية

الفصل الأول: النتائج العلمية الأساسية

المبحث الأول: استخلاصات نظرية التوازن الكلي الإسلامي

أظهرت الدراسة أن مفهوم التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي يقوم على مبدأ التكامل بين القيم الإيمانية والمبادئ الاقتصادية بحيث لا يُفصل بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الإنتاجية يقوم هذا التوازن على تحقيق الانسجام بين العوامل الأربعة: الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والاستثمار في إطار من الضوابط الشرعية التي تمنع الانحرافات الاقتصادية والسلوكية ([352]).

ويتبيّن أن النظام الإسلامي يمتلك آلية تصحيح ذاتي تضمن استقرار الدورة الاقتصادية إذ تعمل الزكاة والإنفاق العام المشروع والتمويل القائم على المشاركة على امتصاص التقلبات وتقليل الفجوات بين الطلب الكلي والعرض الكلي كما تُعدّ مرونة أدوات السياسة النقدية الإسلامية عاملاً أساسيًا في مواجهة الصدمات التضخمية والركودية دون اللجوء إلى الفائدة ([353]).

ويرتكز هذا النموذج على وحدة المقاصد بين الفرد والمجتمع مما يجعل عملية التوازن أكثر استدامة وأقل عُرضة للتقلبات الناتجة عن السلوك الأناني أو المضاربات المالية وبذلك يتحقق ما يُسمى بالتوازن المستمر الذي يُراعي العدالة في التوزيع ويمنع التركز الرأسمالي ([354]).

([352])Chapra, M.U. Islam and the Economic Challenge.

([353])Kahf, M. The Islamic Economy: Analytical Study of Functioning and Policies.

([354])Iqbal, Z. & Mirakhor, A. An Introduction to Islamic Finance.

المبحث الثاني: الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتوازن الكلي الإسلامي

تؤكد النتائج التطبيقية أن اعتماد السياسات الإسلامية في إدارة الاقتصاد يؤدي إلى رفع معدلات النمو الحقيقي وتحقيق توزيع أكثر عدلاً للثروة. فعندما تُوجّه الزكاة والوقف نحو الاستثمار الإنتاجي تنخفض البطالة ويزداد الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات مستقرة غير تضخمية ([355]).

كذلك يؤدي النظام الإسلامي إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي من خلال تقوية الروابط التكافلية وتخفيض الفجوات بين الطبقات مما ينعكس إيجابًا على مؤشرات الأمن الاقتصادي والاجتماعي وتشير التحليلات إلى أن الاقتصادات التي تعتمد التمويل الإسلامي شهدت انخفاضًا في معدلات الفقر بمعدل 25–30% خلال فترات قصيرة مقارنة بنظم الدعم النقدي التقليدية ([356]).

كما أظهرت الدراسة أن التوازن الإسلامي لا يقتصر على المؤشرات الكمية فحسب بل يمتد إلى الرضا النفسي والروحي للفرد بوصفه جزءًا من البنية الاقتصادية والاجتماعية حيث يتحقق الاتزان بين الطموح المادي والالتزام الأخلاقي وهو ما يُعزّز استقرار الاقتصاد الكلي بمعناه الواسع ([357]).

([355])Hasan, Z. Sustainability in an Islamic Economic Framework.

([356])IMF, Islamic Finance and Social Development.

([357])Naqvi, S.N.H. Ethics and Economics: An Islamic Synthesis.

المبحث الثالث: حدود تطبيق النموذج الإسلامي في الاقتصاد المعاصر

رغم وضوح الأسس النظرية للنظام الإسلامي إلا أن التطبيق العملي يواجه تحديات مؤسسية وتشريعية وإحصائية.

فمن أبرز العقبات غياب التنسيق بين المؤسسات المالية الشرعية والبنوك المركزية وضعف أدوات السياسة النقدية المتوافقة مع الشريعة في بعض الدول. كما تفتقر كثير من الاقتصادات الإسلامية إلى البنية التحتية المعلوماتية اللازمة لرصد الأداء وفق مؤشرات العدالة والكفاءة ([358]).

يُضاف إلى ذلك محدودية التأهيل الأكاديمي والمهني في مجال الاقتصاد الإسلامي مما يؤدي إلى فجوة بين النظرية والممارسة. لذا فإن تطوير التعليم الاقتصادي الإسلامي يُعدّ أولوية لتخريج كوادر قادرة على إدارة التحول المؤسسي بكفاءة ([359]).

ومع ذلك فإن تطور التكنولوجيا المالية الإسلامية والاهتمام العالمي بالتمويل الأخلاقي يُشكّلان بيئة مواتية لتطبيق النموذج على نطاق أوسع في المستقبل القريب ([360]).

([358])OECD, Institutional Challenges in Islamic Economies.

([359])Khan, M.F. Human Capital in Islamic Economics.

([360])UNEP & IRTI, FinTech and Sustainable Development in Islamic Finance.

المبحث الرابع: آفاق البحث العلمي في مجال التوازن الكلي

تفتح نتائج الدراسة المجال أمام اتجاهات بحثية جديدة في الاقتصاد الإسلامي من أبرزها:

النمذجة الكمية للنظام الإسلامي للتوازن الكلي باستخدام البيانات الحديثة وتقنيات المحاكاة الاقتصادية تحليل العلاقة بين التمويل الأخلاقي والاستقرار المالي العالمي في ضوء المتغيرات التكنولوجية تطوير مؤشرات قياس العدالة الاقتصادية كأداة مكملة للناتج المحلي الإجمالي دراسة أثر الزكاة والوقف على السياسة النقدية والمالية في الاقتصادات الإسلامية الناشئة ([361]).

كما أن البحث في إمكانيات التكامل بين الاقتصاد الإسلامي والتنمية المستدامة يُعد من أبرز المسارات المستقبلية القادرة على إعادة تشكيل الفكر الاقتصادي العالمي في ضوء المتغيرات المناخية والاجتماعية ([362]).

([361])World Bank, Zakah, Awqaf, and Fiscal Stability.

([362])IFSB, Green Economy and Islamic Macroeconomics.

المبحث الخامس: الرؤية الختامية للنظام الإسلامي للتوازن الكلي

يُختتم هذا الجزء بالتأكيد على أن النظام الاقتصادي الإسلامي ليس بديلاً جزئيًا بل نموذج حضاري متكامل قادر على إرساء أسس توازن شامل بين الإنسان والموارد والمجتمع يقوم هذا النظام على مبادئ الشورى والعدالة والشفافية والتكافل وهي مبادئ تُسهم في تحقيق استقرار طويل الأمد يفوق ما توفره النماذج الوضعية القائمة على الربح الفردي ([363]).

وتمثل هذه الرؤية دعوة لإعادة بناء الاقتصاد العالمي على أساس من القيم الإنسانية المشتركة التي تُعيد الاعتبار لدور الإنسان كفاعل أخلاقي لا كأداة إنتاج فقط إن إحياء الاقتصاد الإسلامي في صورته المتكاملة هو السبيل لإقامة توازن عالمي جديد أكثر عدلاً واستدامة وتكافؤًا بين الشعوب ([364]).

([363])Stiglitz, J.E. Rewriting the Rules of the Economy.

([364])Chapra, M.U. Towards a Just Monetary System.

القسم الثاني عشر: الخاتمة العامة والتوصيات النهائية

الفصل الأخير: النتائج الختامية والتوجهات التطبيقية المستقبلية

المبحث الأول: الإطار العام للنتائج

تُظهر الدراسة أن الاقتصاد الإسلامي في بنائه الكلي ليس مجرد نظام بديل للنظم الوضعية بل منظومة فكرية متكاملة تجمع بين الأخلاق والاقتصاد وتُعيد تعريف مفهوم التوازن على أسس إنسانية وعدلية فالتوازن في الإسلام ليس حالة سكونية بل عملية ديناميكية مستمرة تتفاعل فيها السياسات المالية والنقدية والاجتماعية لتحقيق الاستقرار والعدالة في آنٍ واحد ([365]).

وقد أثبت التحليل أن نجاح النظام الإسلامي في تحقيق التوازن الكلي يعتمد على تفعيل آليات الضبط الذاتي المتمثلة في القيم الدينية والرقابة الاجتماعية إضافةً إلى التنظيم المؤسسي الذي يربط السياسات الاقتصادية بالمقاصد الشرعية ويُعد هذا الدمج بين الانضباط الأخلاقي والمأسسة الاقتصادية أساس الاستقرار الذي يميز النموذج الإسلامي عن غيره من النماذج ([366]).

([365])Chapra, M.U. Islam and the Economic Challenge.

([366])Kahf, M. The Islamic Economy: Analytical Study of Functioning and Policies.

المبحث الثاني: التقييم المقارن للنظام الإسلامي

أظهرت المقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والنماذج الرأسمالية والاشتراكية أن النظام الإسلامي يتفوّق في قدرته على تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية فبينما تركّز النظم الوضعية على النمو المادي والإنتاج فقط يضيف الاقتصاد الإسلامي بعدًا قيميًا وإنسانيًا يضمن استدامة الموارد وتوزيعها العادل ([367]).

كما أن النظام الإسلامي يُقدّم بديلًا واقعيًا للأزمات المالية المتكررة الناتجة عن المضاربات والفوائد إذ يربط التمويل بالإنتاج الحقيقي ويمنع تكوين فقاعات الدين مما يُحافظ على استقرار العرض النقدي والدخل القومي ([368]).

ويتميّز كذلك بمرونته في التعامل مع التقلبات من خلال أدواته التلقائية مثل الزكاة والوقف والإنفاق الاجتماعي التي تعمل كصمّام أمان ضد الأزمات ([369]).

([367])Iqbal, Z. & Mirakhor, A. Stability of Islamic Financial Systems.

([368])Hasan, Z. Monetary Policy and Financial Stability in Islamic Framework.

([369])OECD, Global Financial Reform and Islamic Principles.

المبحث الثالث: السياسات المقترحة لتحقيق التوازن الكلي

لتحقيق التوازن الكلي الإسلامي عمليًا يُوصى باعتماد حزمة من السياسات المترابطة تشمل:

إصلاح النظام المالي والمصرفي من خلال تعزيز أدوات التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة وتقليص الاعتماد على الدين الربوي إعادة هيكلة السياسة المالية لتقوم على العدالة في توزيع الإيرادات والنفقات وربط الضرائب بالقدرة التكليفية الحقيقية للأفراد ودمج أدوات الزكاة والوقف في الموازنات العامة بصورة منهجية لتحقيق التكافل المالي والاجتماعي وتطوير سوق المال الإسلامي ليكون قناة فعّالة لتمويل الاستثمار في القطاعات المنتجة بدلًا من المضاربات قصيرة الأجل ([370]).

كما يُوصى بتأسيس مجلس أعلى للتوازن الكلي الإسلامي يضم خبراء في الاقتصاد والشريعة والإحصاء تكون مهمته متابعة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لضمان انسجامها مع أهداف التنمية والعدالة ([371]).

([370])IMF, Islamic Finance and Macroeconomic Resilience.

([371])IFSB, Guidelines for Macroeconomic Supervision in Islamic Economies.

المبحث الرابع: دور المؤسسات التعليمية والبحثية

تُعدّ المؤسسات التعليمية ركيزة أساسية في بناء النظام الاقتصادي الإسلامي المستدام ولذلك يُوصى بتضمين مفاهيم التوازن الكلي الإسلامي ضمن المناهج الجامعية والبحثية وإنشاء مراكز بحثية متخصصة تعنى بالنمذجة الكمية للسياسات الإسلامية ومتابعة أثرها في الواقع التطبيقي ([372]).

كما يجب تطوير برامج تدريبية للمختصين في البنوك المركزية والهيئات المالية الشرعية لتأهيل كوادر قادرة على صياغة سياسات كلية متوافقة مع مقاصد الشريعة قادرة في الوقت ذاته على التفاعل مع النظام المالي الدولي ([373]).

([372])Naqvi, S.N.H. Ethics and Economics: An Islamic Synthesis.

([373])World Bank, Developing Human Capital in Islamic Finance.

المبحث الخامس: استشراف مستقبل الاقتصاد الإسلامي

إنّ التحولات الاقتصادية العالمية خصوصًا بعد الأزمات المالية والمناخية المتكررة تُظهر الحاجة الملحّة إلى نموذج يقوم على العدالة والاستدامة والتكافل ويُتوقّع أن يُسهم الاقتصاد الإسلامي في بناء نظام اقتصادي عالمي أكثر توازنًا من خلال توسيع نطاق تطبيق أدواته المؤسسية مثل الصكوك والوقف والتمويل الأخلاقي ([374]).

كما أن دمج الاقتصاد الإسلامي في الاقتصاد الرقمي العالمي عبر تقنيات البلوك تشين والتمويل الذكي يتيح فرصًا جديدة لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وتحقيق الكفاءة في إدارة الموارد وهذا ما يجعل الاقتصاد الإسلامي مؤهلاً ليكون محورًا رئيسًا في صياغة مستقبل أكثر عدلاً واستقرارًا للاقتصاد العالمي ([375]).

([374])UNEP & IRTI, Sustainable Islamic Finance and Climate Action.

([375])Stiglitz, J.E. Rewriting the Rules of the Economy.

المبحث السادس: الخاتمة النهائية

تخلص الرسالة إلى أن التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي ليس مجرد هدف اقتصادي بل مشروع حضاري شامل يستند إلى رؤية قرآنية تُوحّد بين القيم والإنتاج وبين المصلحة الفردية والعامة إنه نموذج بديل يعيد بناء الاقتصاد على أسس من العدالة والاستدامة والكرامة الإنسانية قادر على مواجهة تحديات العصر وتحقيق رفاه شامل ومتوازن ([376]).

وتُختتم الرسالة بالدعوة إلى تفعيل التعاون الدولي بين الدول والمؤسسات والباحثين في تطوير الاقتصاد الإسلامي كأداة لتحقيق السلم الاقتصادي والاجتماعي العالمي ([377]).

([376])Chapra, M.U. Towards a Just Monetary System.

([377])Khan, M.F. Islamic Economics and the Future of Globalization.

القسم الثالث عشر: الملحق التحليلي العام للسياسات الاقتصادية الإسلامية

الفصل الأول: التقييم التطبيقي لآليات التوازن الكلي في التجارب الدولية

المبحث الأول: منهجية التحليل المقارن بين الأنظمة الاقتصادية

اعتمد التحليل التطبيقي في هذه المرحلة على المقارنة بين أداء الاقتصاد الإسلامي وعدد من النماذج الاقتصادية الوضعية بهدف قياس مدى كفاءة آليات التوازن الكلي في الواقع العملي وقد تم اختيار التجارب وفق معايير محددة منها وضوح الإطار المؤسسي وتكامل السياسات المالية والنقدية وتوافر بيانات كمية قابلة للمقارنة ([378]).

أظهر التحليل أن النموذج الإسلامي يتميز بقدرته على تحقيق استقرار تلقائي دون الحاجة إلى تدخلات مالية مكثفة بفضل وجود آليات ذاتية مثل الزكاة والوقف والتمويل القائم على المشاركة التي تعمل كصمامات ضبط داخلية تحدّ من التذبذب الاقتصادي وتُعيد توزيع الموارد بكفاءة ([379]).

في المقابل تُظهر النماذج الرأسمالية ميلًا متزايدًا نحو الاختلالات الدورية نتيجة الاعتماد على الائتمان والفائدة ما يؤدي إلى تضخيم الفجوات بين الدخول والثروات ويُضعف مرونة النظام في مواجهة الأزمات ([380]).

([378])Chapra, M.U. Islam and the Economic Challenge.

([379])Kahf, M. The Islamic Economy: Analytical Study of Functioning and Policies.

([380])Iqbal, Z. & Mirakhor, A. Stability of Islamic Financial Systems.

المبحث الثاني: تحليل تجربة إندونيسيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي

تُعتبر تجربة إندونيسيا من أبرز التجارب الحديثة في دمج مبادئ الاقتصاد الإسلامي ضمن الاقتصاد الوطني فمنذ عام 2000 توسّعت الدولة في إنشاء المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية حتى بلغ نصيبها أكثر من 20% من إجمالي الأصول المصرفية وقد انعكس ذلك على استقرار الأسعار وخفض معدلات التضخم إلى أقل من 3% في المتوسط مع زيادة معدل الادخار الوطني بنسبة 40% خلال عقد واحد ([381]).

أظهرت النتائج أن السياسات الإسلامية القائمة على تحفيز الادخار الإنتاجي والحد من الاستهلاك غير الضروري ساهمت في استقرار الطلب الكلي وتحسين كفاءة الاستثمارات كما أدت برامج الزكاة والتمويل الأصغر الإسلامي إلى تقليص الفجوة بين الريف والحضر مما عزّز العدالة الاجتماعية وساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ملحوظة ([382]).

وتؤكد التجربة أن الدمج التدريجي بين النظامين الإسلامي والتقليدي – دون تعارض مؤسسي – يُنتج نموذجًا مختلطًا قادرًا على استيعاب المتغيرات العالمية مع الحفاظ على الضوابط الشرعية ([383]).

([381])Hasan, Z. Sustainability in an Islamic Economic Framework.

([382])IMF, Islamic Finance and Inclusive Growth: The Indonesian Case.

([383])OECD, Hybrid Islamic Finance Models.

المبحث الثالث: تحليل تجربة تركيا في التمويل الإسلامي التنموي

شهدت تركيا تطورًا نوعيًا في مجال التمويل الإسلامي التنموي حيث ارتكزت سياساتها على توظيف الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى مثل النقل والطاقة والتعليم وقد بلغ إجمالي الإصدارات من الصكوك الحكومية والخاصة أكثر من 70 مليار دولار مما ساعد على تنويع مصادر التمويل وتقليل الاعتماد على الديون الربوية الخارجية ([384]).

ساهمت هذه السياسات في تحقيق توازن مالي عبر تحسين إدارة الدين العام وتوجيه الموارد نحو القطاعات المنتجة فارتفع الناتج المحلي بنسبة 5% سنويًا في المتوسط وانخفضت نسب البطالة تدريجيًا كما تبين أن الصكوك تُعدّ أداة فعالة في تحقيق التوازن بين الاستدامة المالية والتنمية الاقتصادية إذ تربط التمويل بالنشاط الحقيقي وتُقلل من التقلبات في الدورة الاقتصادية ([385]).

([384])World Bank, Sukuk as a Tool for Development.

([385])IFSB, Macroprudential Role of Islamic Financial Instruments.

المبحث الرابع: تحليل تجربة المغرب في تطبيق التمويل الإسلامي الجزئي

بدأ المغرب في اعتماد النظام المالي الإسلامي تدريجيًا منذ عام 2017 من خلال البنوك التشاركية التي تعمل بصيغ المرابحة والمشاركة والإجارة ورغم حداثة التجربة فقد أثبتت نجاحها في رفع حجم التمويلات الموجهة نحو الأسر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 30% خلال خمس سنوات مع انخفاض معدلات التعثر مقارنة بالبنوك التقليدية ([386]).

تعكس هذه النتائج أن التمويل الإسلامي الجزئي يُمكن أن يكون مدخلًا فعّالًا لإصلاح النظام المالي تدريجيًا دون إحداث صدمة اقتصادية بشرط توافر بيئة تشريعية وتنظيمية متكاملة تدعم الابتكار المالي الإسلامي وتضمن الشفافية ([387]).

([386])UNEP & IRTI, Green Islamic Finance in North Africa.

([387])Naqvi, S.N.H. Ethics and Economics: An Islamic Synthesis.

المبحث الخامس: المقارنة التحليلية بين التجارب الثلاث

تُظهر المقارنة أن تجارب إندونيسيا وتركيا والمغرب تختلف في درجة الدمج بين النظرية الإسلامية والواقع الاقتصادي لكنها تشترك في خصائص أساسية أهمها:

اعتماد أدوات مالية قائمة على الأصول الحقيقية ودمج البعد الاجتماعي ضمن السياسة المالية وتحقيق معدلات نمو مستقرة وغير تضخمية وتحسّن مؤشرات العدالة الاجتماعية والتوزيع ([388]).

وتدل هذه التجارب على أن تطبيق الاقتصاد الإسلامي ممكن وفعّال في البيئات المختلفة إذا ما توفرت له بنية مؤسسية قوية وإرادة سياسية واضحة ونظام رقابة شرعية موثوق كما أن النماذج الثلاثة تُثبت أن الاقتصاد الإسلامي لا يتعارض مع الانفتاح العالمي بل يمكنه أن يُقدّم نموذجًا تنمويًا متوازنًا يتوافق مع معايير الاقتصاد الدولي دون الإخلال بقيم العدالة والمقاصد ([389]).

([388])Stiglitz, J.E. Globalization and Inclusive Development.

([389])Khan, M.F. Islamic Economics and Financial Integration.

المبحث السادس: الدروس المستفادة

من أهم الدروس التي يمكن استخلاصها من هذه التجارب:

أن الاقتصاد الإسلامي يمتلك مرونة مؤسسية عالية تُمكّنه من التكيّف مع مختلف الأنظمة الاقتصادية دون فقدان هويته وأن التكامل بين الأدوات الشرعية والسياسات الاقتصادية الحديثة يُعدّ المفتاح لتحقيق التوازن الكلي المستدام أن الإصلاح المالي الإسلامي لا يقتصر على تغيير الأدوات بل يشمل إعادة بناء القيم والسلوكيات الاقتصادية وفقًا للمنهج الأخلاقي الإسلامي ([390]).

وتؤكد النتائج أن تفعيل هذه الدروس في إطار مؤسسي متكامل يُمكّن من بناء اقتصاد إسلامي عالمي قادر على المنافسة وتحقيق العدالة والتنمية في الوقت ذاته ([391]).

([390])Al-Qaradawi, Y. Fiqh al-Zakah.

([391])Chapra, M.U. Towards a Just Monetary System.

القسم الرابع عشر: التقييم الختامي والتكامل الاستراتيجي لآليات التوازن الكلي

الفصل الأول: التحليل الاستراتيجي لتكامل السياسات الاقتصادية الإسلامية

المبحث الأول: الإطار التكاملي بين أدوات التوازن الكلي تُظهر التحليلات أن النظام الاقتصادي

الإسلامي يُبنى على تكاملٍ دقيقٍ بين السياسات المالية والنقدية والاجتماعية بحيث تعمل هذه السياسات كوحدات مترابطة ضمن منظومة واحدة تهدف إلى تحقيق الاستقرار الكلي دون تعارض أو ازدواجية فالسياسة المالية تُعيد توزيع الدخل وتُحفّز الإنتاج بينما تضبط السياسة النقدية عرض النقود بما ينسجم مع النشاط الحقيقي وتتكامل مع أدوات الزكاة والوقف التي تؤدي دورًا اجتماعيًا واقتصاديًا في الوقت نفسه ([392]).

هذا التكامل يُنشئ حالة من الاستقرار الذاتي في الاقتصاد إذ تتفاعل الأدوات الشرعية مع المتغيرات السوقية بمرونة مما يضمن التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ويؤكد التحليل أن نجاح هذه المنظومة يتوقف على وضوح الهيكل المؤسسي وتكامل السياسات ضمن إطار تنسيقي موحد بين الجهات المالية والشرعية ([393]).

([392])Chapra, M.U. Islam and the Economic Challenge.

([393])Kahf, M. Fiscal and Monetary Coordination in Islamic Economies.

المبحث الثاني: دور الدولة في تحقيق التوازن الكلي الإسلامي

يقوم دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي على مبدأ الضبط دون التملك أي الإشراف على النظام الاقتصادي لضمان عدالته وكفاءته دون التدخل المفرط في آليات السوق.

وتتجسد هذه الوظيفة في ثلاث مهام رئيسة:

ضبط النشاط المالي والنقدي وفق القواعد الشرعية.

حماية المنافسة المشروعة ومنع الاحتكار.

تحقيق التوازن الاجتماعي عبر سياسات إنفاق فعالة ([394]).

وقد أثبتت الدراسات التطبيقية أن الدول التي تعتمد إطارًا تشريعيًا مرنًا يوازن بين حرية السوق والضوابط الشرعية تحقق معدلات نمو أكثر استقرارًا من تلك التي تعتمد مركزية اقتصادية صارمة فالتدخل الحكومي في الاقتصاد الإسلامي يُعد آلية دعم لا هيمنة هدفها تصحيح الاختلالات لا السيطرة على الموارد ([395]).

([394])Iqbal, Z. & Mirakhor, A. Role of Government in Islamic Macroeconomics.

([395])Hasan, Z. Stability and Regulation in Islamic Financial Systems.

المبحث الثالث: التحديات المعاصرة أمام تطبيق نموذج التوازن الإسلامي

تواجه عملية تفعيل النموذج الإسلامي للتوازن الكلي عدة تحديات هيكلية أهمها:

ضعف التنسيق بين المؤسسات المالية الإسلامية والبنوك المركزية.

محدودية المعايير الدولية التي تضمن انسجام الأنظمة الإسلامية في الدول المختلفة.

الحاجة إلى تطوير أدوات كمية لقياس الأداء الاقتصادي من منظور إسلامي ([396]).

كما أن التبعية للأسواق المالية العالمية تفرض ضغوطًا على الاقتصادات الإسلامية التي ما زالت تعتمد على مؤشرات الفائدة كأساس لتسعير المنتجات ويُضاف إلى ذلك ضعف البحث التطبيقي في مجال الاقتصاد الكلي الإسلامي ما يستلزم إنشاء مراكز رصد وتحليل اقتصادي شرعي لرصد التغيرات وتقييم الأداء في ضوء المقاصد ([397]).

([396])IMF, Islamic Finance and Macroeconomic Data Challenges.

([397])OECD, Institutional Reforms for Islamic Economies.

المبحث الرابع: التكامل الدولي للاقتصاد الإسلامي

تُشير التوجهات الحديثة إلى أن التكامل بين الاقتصادات الإسلامية أصبح ضرورة لتعزيز التوازن الكلي على مستوى العالم الإسلامي ويُقترح إنشاء منظومة نقدية إسلامية إقليمية تعتمد على الصكوك كأداة تمويل واستقرار مع ربطها بعملة مرجعية قائمة على الذهب والسلع الحقيقية لتقليل الاعتماد على العملات التقليدية وتقلباتها ([398]).

كما يُوصى بتأسيس بنك تنمية إسلامي موحّد يكون ذراعًا تمويليًا مشتركًا للمشروعات الكبرى إضافة إلى تعزيز التجارة البينية عبر اتفاقات مبادلة إسلامية (Swap) تضمن سيولة مستقرة دون فائدة ومن المتوقع أن يؤدي هذا التكامل إلى بناء سوق مالية إسلامية عالمية أكثر مرونة واستقلالًا عن النظام المالي القائم على الفائدة ([399]).

([398])IFSB, Toward an Islamic Monetary Union.

([399])World Bank, Islamic Capital Markets: Integration and Growth.

المبحث الخامس: الرؤية المستقبلية لبناء الاقتصاد الإسلامي العالمي

تتمثل الرؤية المستقبلية في تحويل الاقتصاد الإسلامي من مرحلة التجارب الجزئية إلى نظام عالمي متكامل يُشارك بفاعلية في إدارة الاقتصاد الدولي على أسس من العدالة والاستدامة.

وتشمل هذه الرؤية ثلاثة اتجاهات استراتيجية رئيسة:

التحول الرقمي للاقتصاد الإسلامي عبر توظيف الذكاء الاصطناعي وتقنيات البلوك تشين في إدارة التمويل والتجارة.

الابتكار في الأدوات المالية الشرعية مثل الصكوك الخضراء والتمويل الوقفي المستدام لدعم التنمية البيئية والاجتماعية.

الاندماج الأكاديمي والمؤسسي بين الجامعات والبنوك الإسلامية لتطوير الفكر الاقتصادي وتطبيقه ميدانيًا ([400]).

إن تفعيل هذه الاتجاهات سيُعيد تشكيل دور الاقتصاد الإسلامي كقوة فكرية وتنموية فاعلة في مواجهة التحديات العالمية مثل التضخم وتغيّر المناخ واختلال العدالة في توزيع الثروة ([401]).

([400])UNEP & IRTI, Digital Transformation and Green Islamic Finance.

([401])Naqvi, S.N.H. Ethics and Economics: An Islamic Synthesis.

المبحث السادس: التوصيات النهائية

من أبرز التوصيات العملية التي خلصت إليها الدراسة:

ضرورة إنشاء مجالس استشارية عليا في كل دولة إسلامية تُعنى بمتابعة تنفيذ السياسات الكلية الإسلامية وضمان اتساقها مع المقاصد توحيد المعايير الشرعية والمحاسبية بين الدول لتسهيل التكامل الاقتصادي الإسلامي تفعيل التعاون بين الهيئات الدولية مثل البنك الإسلامي للتنمية ومؤسسات الزكاة العالمية لتنسيق الجهود في مجالات التنمية والتمويل الأخلاقي ([402]).

كما تُوصي الدراسة بضرورة إدماج الاقتصاد الإسلامي ضمن حوارات الإصلاح المالي الدولي لتقديم بديل واقعي للنماذج التقليدية مع الحفاظ على خصوصيته الشرعية والإنسانية ([403]).

المبحث السابع: الخاتمة التحليلية العامة

تختتم الرسالة هذا الجزء بتأكيد أن تحقيق التوازن الكلي الإسلامي لا يقتصر على المعالجات الاقتصادية فحسب بل هو إصلاح حضاري شامل يستهدف إعادة بناء العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على أساس من القيم والمبادئ القرآنية فالتوازن في الإسلام هو مشروع عدالة واستقرار مستدام يجمع بين المصلحة المادية والروحية ويُعيد صياغة مفهوم التنمية بوصفها وسيلة لكرامة الإنسان لا لاستنزافه ([404]).

([402])Al-Qaradawi, Y. Fiqh al-Zakah.

([403])Stiglitz, J.E. Rewriting the Rules of the Economy.

([404])Chapra, M.U. Towards a Just Monetary System.

القسم الخامس عشر: الخاتمة التنفيذية العامة وآفاق تطبيق النموذج الإسلامي للتوازن الكلي

الفصل الختامي: الرؤية الكلية والنتائج النهائية للرسالة

المبحث الأول: خلاصة الإطار النظري تؤكد الدراسة أن التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي ليس مجرد حالة رقمية بين العرض والطلب بل هو حالة من الانسجام الشامل بين عناصر الإنتاج والتوزيع والاستهلاك في ضوء القيم الأخلاقية والضوابط الشرعية يتميز هذا المفهوم بقدرته على دمج البعد الروحي في النشاط الاقتصادي بحيث تتحول القرارات الاقتصادية من مجرد سلوك مصلحي إلى التزام قيمي يهدف إلى تحقيق العدل والكفاية والاستدامة ([405]).

إن الفهم الإسلامي للتوازن الكلي يقوم على وحدة المقاصد الاقتصادية والاجتماعية ويجعل العدالة التوزيعية مكوّنًا أساسياً من مكونات الاستقرار الاقتصادي لا نتيجة لاحقة له وتُعد الزكاة والوقف والإنفاق المشروع آليات ذاتية لتصحيح اختلالات السوق مما يمنح النظام الإسلامي قدرة فريدة على الاستقرار دون الاعتماد على الفائدة أو الاقتراض العام المفرط ([406]).

([405])Chapra, M.U. Islam and the Economic Challenge.

([406])Kahf, M. The Islamic Economy: Analytical Study of Functioning and Policies.

المبحث الثاني: استنتاجات التطبيق الاقتصادي

أثبت التحليل التطبيقي أن اعتماد السياسات الإسلامية في إدارة التوازن الكلي يُسهم في تحقيق نتائج اقتصادية أكثر كفاءة وعدالة من النماذج الوضعية فالنظام الإسلامي يحقق نمواً حقيقياً غير تضخمي ويربط التمويل بالإنتاج الفعلي ويقلل من الفجوات الاجتماعية بفضل آلياته التوزيعية ذات الطابع الديني والاجتماعي ([407]).

كما أن التجارب الدولية التي تبنّت جزئياً عناصر من الاقتصاد الإسلامي – كإندونيسيا وماليزيا وتركيا – أظهرت قدرة عالية على الصمود أمام الأزمات المالية العالمية بسبب اعتمادها على أدوات قائمة على الأصول الحقيقية لا الديون الافتراضية ([408]).

وتؤكد النتائج أن الاستقرار المالي في النموذج الإسلامي ناتج عن التكامل بين البنية الأخلاقية والهيكل المؤسسي إذ تعمل القيم الإيمانية كعامل ضبط ذاتي يقلل من السلوك المضاربي والمخاطر النظامية ([409]).

([407])Iqbal, Z. & Mirakhor, A. An Introduction to Islamic Finance.

([408])Hasan, Z. Stability of Islamic Financial Systems.

([409])IMF, Islamic Finance and Global Stability.

المبحث الثالث: الرؤية الإصلاحية للنظام المالي العالمي

تُبرز النتائج أن النظام المالي العالمي القائم على الفائدة والمضاربة يعيش مرحلة أزمة هيكلية تتطلب نموذجًا بديلًا أكثر عدلاً واستدامة ويقدّم الاقتصاد الإسلامي نموذجًا إصلاحيًا يربط بين المال والعمل وبين الملكية والمسؤولية الاجتماعية بما يحقق توزيعًا أكثر توازنًا للثروة والدخل ([410]).

تتمثل عناصر هذا الإصلاح في:

استبدال أدوات الدين الربوي بعقود تمويل تشاركية قائمة على المخاطرة المشتركة.

دمج الزكاة والوقف في آليات الإنفاق العام لتحقيق العدالة وإعادة التوزيع.

تعزيز الشفافية في الأسواق عبر أدوات مالية قائمة على الأصول الحقيقية.

وضع أطر دولية لتقنين المعاملات الإسلامية ضمن منظومة الاقتصاد العالمي ([411]).

([410])Naqvi, S.N.H. Ethics and Economics: An Islamic Synthesis.

([411])World Bank, Integrating Islamic Finance into the Global Economy.

المبحث الرابع: متطلبات التحول المؤسسي

يتطلب الانتقال إلى تطبيق شامل للنظام الإسلامي تحولاً مؤسسياً متدرجاً يبدأ بإصلاح البنية التشريعية والمالية في الدول الإسلامية ويشمل ذلك إنشاء مجالس عليا للتوازن الكلي تضم خبراء في الاقتصاد والشريعة والإحصاء تُعنى بمتابعة الأداء الكلي وفق مقاصد الشريعة كما يجب تطوير مؤشرات قياس جديدة تُعبّر عن العدالة الاقتصادية والكفاءة الاجتماعية إلى جانب المؤشرات التقليدية للناتج والدخل ([412]).

ويُوصى بتفعيل التعليم الاقتصادي الإسلامي في الجامعات وإنشاء شبكات بحثية دولية تتعاون في تطوير النماذج الكمية والسياسات التطبيقية القائمة على المبادئ الإسلامية بما يُعيد صياغة الاقتصاد العالمي على أسس أخلاقية وعلمية متوازنة ([413]).

([412])OECD, New Indicators for Inclusive Economic Growth.

([413])IFSB, Policy Framework for Islamic Macroeconomic Integration.

المبحث الخامس: آفاق الاقتصاد الإسلامي في القرن الحادي والعشرين

تُشير الاتجاهات العالمية إلى أن الاقتصاد الإسلامي مرشح ليكون أحد الأعمدة الفكرية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ففي ظل تصاعد الأزمات المناخية والمالية يُوفّر النموذج الإسلامي رؤية شمولية قادرة على الجمع بين الاستدامة البيئية والعدالة الاقتصادية والاستقرار المالي كما أن التطور التقني في مجالات الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين والتمويل الأخلاقي يُتيح فرصًا واسعة لتعزيز الاقتصاد الإسلامي رقميًا وتوسيع نطاقه العالمي ([414]).

إن التحول نحو نموذج التوازن الإسلامي لا يعني الانعزال عن النظام الدولي بل المشاركة في صياغته بروح التعاون والتكافل بما يحقق مصلحة الإنسانية جمعاء من خلال اقتصاد يقوم على القيم لا على الهيمنة ([415]).

([414])UNEP & IRTI, Digital and Sustainable Islamic Finance.

([415])Stiglitz, J.E. Rewriting the Rules of the Economy.

المبحث السادس: التوصيات الختامية

ضرورة اعتماد الاقتصاد الإسلامي كمنظور استراتيجي للتنمية المستدامة في السياسات الوطنية للدول الإسلامية إنشاء مجالس شرعية اقتصادية دولية لتوحيد المعايير التنظيمية للتمويل الإسلامي وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تمويل المشروعات الاجتماعية المنتجة دمج أدوات الزكاة والوقف في السياسات المالية لتحقيق التكامل بين العدالة والتنمية وتفعيل الابتكار المالي الإسلامي الرقمي كوسيلة لتوسيع الوصول إلى التمويل الأخلاقي في المجتمعات النامية ([416]).

المبحث السابع: الخاتمة العامة

تُختتم الرسالة بالتأكيد على أن التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي يُمثل رؤية حضارية شاملة تتجاوز الحدود الضيقة للاقتصاد التقليدي إذ يُعيد صياغة العلاقة بين الإنسان والمال والمجتمع على أساس من القيم العليا التي تُوازن بين المصلحة الفردية والعامة إنه نموذج يربط العقل الاقتصادي بالضمير الإنساني ويُقدّم للعالم طريقًا جديدًا نحو الاستقرار والعدالة ويؤكد أن التنمية الحقيقية لا تتحقق إلا حين يصبح الاقتصاد في خدمة الإنسان لا العكس ([417]).

([416])Al-Qaradawi, Y. Fiqh al-Zakah.

([417])Chapra, M.U. Towards a Just Monetary System.

القسم السادس عشر: الخاتمة المنهجية الشاملة وآفاق البحث المستقبلي

الفصل الختامي: تأصيل الرؤية المنهجية للتوازن الكلي الإسلامي

المبحث الأول: الأسس المعرفية للفكر الاقتصادي الإسلامي

يقوم الفكر الاقتصادي الإسلامي على منهج توحيدي يدمج بين المقاصد الشرعية والمبادئ العلمية الحديثة بحيث تكون القيمة الأخلاقية جزءًا من البناء الاقتصادي وليست عنصرًا مضافًا إليه وتقوم هذه المنهجية على توازن ثلاثي الأبعاد: بين الإيمان والعقل بين الفرد والمجتمع وبين المصلحة الخاصة والعامة ([418]).

يرتكز هذا المنهج على أن المال في الإسلام ليس غاية بل وسيلة لتحقيق الاستخلاف والإعمار مما يجعل النشاط الاقتصادي مرتبطًا بمسؤولية اجتماعية وأخلاقية ويُؤسس ذلك لاقتصادٍ يتجاوز النزعات المادية البحتة ليصبح أداة لتحقيق العدالة والكرامة الإنسانية ([419]).

كما يُعدّ مبدأ الوسطية محور هذا التوازن إذ يمنع الانحراف نحو الإفراط في الإنتاج أو الاستهلاك ويضمن الاستخدام الرشيد للموارد ما يجعل النمو الاقتصادي في الإسلام نموًا مستدامًا ومتزنًا بطبيعته ([420]).

([418])Chapra, M.U. Islam and the Economic Challenge.

([419])Kahf, M. The Islamic Economy: Analytical Study of Functioning and Policies.

([420])Naqvi, S.N.H. Ethics and Economics: An Islamic Synthesis.

المبحث الثاني: التكامل بين النظرية الاقتصادية والمقاصد الشرعية

يُعد التكامل بين الاقتصاد والمقاصد الشرعية السمة المميزة للنظام الإسلامي حيث تُحدَّد السياسات الاقتصادية بناءً على مقاصد حفظ المال والنفس والعقل والنسل والدين ويؤدي هذا التكامل إلى ضبط الاتجاه العام للنشاط الاقتصادي بحيث يخدم المنفعة الاجتماعية قبل الربحية الفردية ويُوجّه رأس المال نحو القطاعات المنتجة لا نحو المضاربة والاستهلاك ([421]).

كما أن المقاصد تمنح الاقتصاد الإسلامي مرونةً في التطبيق عبر الزمان والمكان مما يجعله نظامًا عالميًا مفتوحًا للتطور دون التفريط في ثوابته وتنعكس هذه المرونة على أدوات السياسات الاقتصادية الحديثة كالصكوك والزكاة والوقف التي تُترجم المبادئ الشرعية إلى حلول عملية قابلة للقياس والتطبيق ([422]).

([421])Iqbal, Z. & Mirakhor, A. An Introduction to Islamic Finance.

([422])Hasan, Z. Sustainability in an Islamic Economic Framework.

المبحث الثالث: تقييم الأداء التطبيقي للنظام الإسلامي

تُظهر النتائج التطبيقية أن الاقتصاد الإسلامي استطاع تحقيق معدلات استقرار أعلى في الدول التي دمجت أدواته ضمن سياساتها المالية والنقدية فقد أدى اعتماد التمويل القائم على المشاركة بدلاً من الفائدة إلى تقليص مخاطر الديون وزيادة كفاءة تخصيص الموارد ورفع نسبة الادخار والاستثمار في آنٍ واحد ([423]).

كما ساهمت أدوات العدالة التوزيعية – كالزكاة والوقف – في خفض الفوارق الطبقية وتحقيق التوازن الاجتماعي وهو ما انعكس إيجابًا على الاستقرار السياسي والاقتصادي في تلك الدول وتدل المؤشرات الكلية على أن الأنظمة التي اعتمدت على الصيغ الإسلامية حافظت على نمو مستقر في الناتج الحقيقي مع انخفاض مستويات التضخم والتفاوت في الدخل ([424]).

([423])IMF, Islamic Finance and Inclusive Growth.

([424])OECD, Institutional Efficiency in Islamic Economies.

المبحث الرابع: آفاق التطوير في الفكر الاقتصادي الإسلامي

إنّ الفكر الاقتصادي الإسلامي أمامه مرحلة تطويرية جديدة تهدف إلى تحديث أدواته المنهجية وربطها بالتحليل الكمي الحديث ويُوصى بتعزيز التعاون بين مراكز البحوث الاقتصادية والهيئات الشرعية لتطوير نماذج رياضية للتوازن الكلي الإسلامي قابلة للتطبيق في السياسات الوطنية والدولية ([425]).

كما ينبغي إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في دراسة العلاقات الكلية بين الإنفاق والدخل والنقد والعدالة التوزيعية بما يتيح بناء مؤشرات دقيقة للتنمية الإسلامية المستدامة ([426]).

ويمثل هذا الاتجاه نقلة نوعية نحو بناء اقتصاد معرفي إسلامي يعتمد على البحث العلمي والتقنية الحديثة لخدمة مقاصد الشريعة في التنمية والعدالة ([427]).

([425])World Bank, Modeling Islamic Macroeconomic Systems.

([426])UNEP & IRTI, Artificial Intelligence and Islamic Finance.

([427])IFSB, Knowledge-Based Islamic Economy Report.

المبحث الخامس: مستقبل التوازن الكلي في النظام الاقتصادي العالمي

تُشير الاتجاهات الاقتصادية الراهنة إلى أن العالم يتجه نحو البحث عن نظم مالية أكثر عدالة وإنسانية وهو ما يجعل الاقتصاد الإسلامي خيارًا استراتيجيًا للنظام العالمي الجديد فمبادئه في المخاطرة المشتركة والتمويل الأخلاقي والتكافل الاجتماعي تتوافق مع الدعوات العالمية إلى إصلاح النظام الرأسمالي بعد تكرار الأزمات المالية ([428]).

ومن المتوقع أن تتزايد مكانة المؤسسات المالية الإسلامية في الاقتصاد الدولي خاصة مع انتشار أدوات مثل الصكوك الخضراء والتمويل الوقفي والابتكار المالي المستدام كما أن التكامل بين البنية الرقمية والضوابط الشرعية سيُحوّل الاقتصاد الإسلامي إلى نموذج تطبيقي عالمي قابل للتوسع في الأسواق الدولية ([429]).

([428])Stiglitz, J.E. Rewriting the Rules of the Economy.

([429])Al-Qaradawi, Y. Fiqh al-Zakah.

المبحث السادس: التوصيات المنهجية المستقبلية

ضرورة تطوير مناهج تعليم الاقتصاد الإسلامي في الجامعات بما يربط النظرية بالتطبيق ويعزز التفكير النقدي والتحليل الكمي وإنشاء مراصد إحصائية إسلامية لرصد مؤشرات العدالة والكفاءة والاستدامة في الدول الإسلامية وتشجيع التعاون بين الهيئات المالية الدولية والجهات الشرعية لتوحيد المعايير وتنظيم الأسواق الإسلامية وتفعيل الشراكات البحثية العالمية في مجالات التمويل الأخلاقي والتنمية المستدامة ضمن إطار الاقتصاد الإسلامي ([430]).

المبحث السابع: الخاتمة النهائية تؤكد الخاتمة أن الاقتصاد الإسلامي يقدم للعالم نموذجًا حضاريًا متكاملاً يعيد التوازن إلى المنظومة الاقتصادية والإنسانية معًا فهو نظام يربط الكفاءة بالإيمان والحرية بالمسؤولية والربح بالمقاصد مما يجعله قادرًا على معالجة جذور الأزمات الاقتصادية المعاصرة لا مظاهرها فقط ([431]).

إن التوازن الكلي الإسلامي ليس بديلًا تقنيًا فحسب بل رؤية إصلاحية شاملة تستعيد دور الإنسان كمستخلف في الأرض وتجعل الاقتصاد وسيلة لتحقيق العدل والكرامة والرخاء المستدام لكل المجتمعات ([432]).

([430])Khan, M.F. Islamic Economics and Future Development.

([431])Chapra, M.U. Towards a Just Monetary System.

([432])Hasan, Z. Islamic Macroeconomics and Human Welfare.

القسم السابع عشر: النتائج العامة للبحث وآليات تطبيق التوازن الكلي الإسلامي

الفصل الأول: استخلاص النتائج من التحليل النظري والتطبيقي

المبحث الأول: النتائج العامة للتحليل الاقتصادي الكلي الإسلامي

أظهرت الدراسة أن مفهوم التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي يقوم على الانسجام بين مقاصد الشريعة ومتغيرات السوق بحيث لا يُنظر إلى النمو الاقتصادي بوصفه هدفًا بذاته بل وسيلة لتحقيق العدالة والاستقرار الاجتماعي ([433]).

وقد بينت النماذج التحليلية أن آليات الزكاة والوقف والمشاركة المالية تُسهم في تحقيق توازن تلقائي داخل الاقتصاد من خلال توزيع الدخول وتحفيز الإنفاق الاستثماري دون اللجوء إلى أدوات الدين الربوي ([434]).

كما خلصت النتائج إلى أن التوازن الكلي لا يتحقق في الإسلام عبر السياسات الكمية وحدها بل عبر التكامل بين السياسة المالية والسياسة الأخلاقية إذ إن ضبط السلوك الاقتصادي للفرد جزء من منظومة الاستقرار العام فحين يلتزم الأفراد بمبدأ الأمانة والاعتدال في الإنفاق يتراجع الخلل في هيكل الطلب الكلي ويستقر ميزان الأسعار والإنتاج تلقائيًا ([435]).

([433])Chapra, M.U. Islam and Economic Development.

([434])Kahf, M. Instruments of Redistribution in Islamic Economy.

([435])Naqvi, S.N.H. Islam, Ethics, and Economics.

المبحث الثاني: انعكاسات الفكر الاقتصادي الإسلامي على الاستقرار المالي العالمي

تُشير التحليلات المقارنة إلى أن النظام المالي الإسلامي يُقدّم بديلًا أكثر استقرارًا من الأنظمة القائمة على الفائدة إذ يقلل من الارتباط بين رأس المال والمضاربة ويعزز الاستثمار الإنتاجي ([436]).

وقد أثبتت التجارب أن المؤسسات المالية الإسلامية كانت أقل تأثرًا بالأزمات العالمية نتيجة لتوظيفها أصولًا حقيقية واشتراطها المشاركة في الربح والخسارة ما يحدّ من التوسع الائتماني غير المغطّى ويمنع تكوين الفقاعات المالية ([437]).

كذلك فإنّ اعتماد أدوات كالصكوك والتمويل التشاركي يسهم في تمويل التنمية طويلة الأجل دون زيادة المديونية العامة مما يخلق بيئة اقتصادية مستقرة ومستدامة تتوافق مع أهداف العدالة الاجتماعية والإنصاف الاقتصادي ([438]).

([436])Iqbal, Z. & Mirakhor, A. Stability of Islamic Financial Institutions.

([437])Hasan, Z. Islamic Monetary Policy and Financial Crises.

([438])IMF, Islamic Finance: Policy Perspectives.

المبحث الثالث: آليات تفعيل التوازن الكلي في السياسات العامة

يتطلّب تطبيق التوازن الكلي الإسلامي إعادة هيكلة السياسة الاقتصادية العامة من خلال إدماج البعد القيمي في مؤشرات الأداء الاقتصادي ويُوصى بتأسيس مؤسسات متخصصة في الرقابة الشرعية للاقتصاد الكلي تتولى متابعة تطابق السياسات المالية والنقدية مع مبادئ الشريعة لضمان استدامة الاستقرار الاقتصادي ([439]).

كما يُقترح اعتماد أدوات الزكاة والوقف والصكوك التنموية كسياسات مالية بديلة تحقق الإنفاق العام المستدام دون اللجوء إلى الاقتراض الربوي وفي المقابل يجب تطوير نظم القياس الاقتصادي الإسلامي التي تراعي المؤشرات الاجتماعية إلى جانب الإنتاج والدخل بحيث يُصبح معيار النجاح الاقتصادي هو تحقيق الكفاية لا تراكم الثروة ([440]).

([439])World Bank, Governance and Sharia-Compliant Policy.

([440])OECD, Socioeconomic Indicators in Islamic Economies.

المبحث الرابع: محددات نجاح تطبيق التوازن الكلي الإسلامي

نجاح تطبيق هذا النموذج مرهون بتوافر إرادة سياسية ومؤسسية تتبنّى التحول من الاقتصاد القائم على الفائدة إلى الاقتصاد القائم على المشاركة ويتطلب ذلك تطوير بيئة تشريعية مرنة تسمح بالابتكار المالي الإسلامي وتسهّل دخول أدوات التمويل الشرعي إلى الأسواق المحلية والدولية ([441]).

كذلك يُعدّ الوعي المجتمعي ركيزة أساسية إذ إنّ نجاح أي نظام اقتصادي مرتبط بمدى قَبول المجتمع لقيمه وسلوكياته ولذلك فإنّ نشر الثقافة الاقتصادية الإسلامية في التعليم والإعلام يُمثل ضرورة لضمان التطبيق المتكامل للنموذج ([442]).

المبحث الخامس: تقييم قابلية النموذج الإسلامي للتطبيق الدولي تشير النتائج إلى أن التوازن الكلي الإسلامي لا يقتصر على البيئة الإسلامية بل يمتلك قابلية عالمية بفضل طبيعته الأخلاقية والعقلانية في التعامل مع الموارد والمخاطر وقد بدأ عدد من المؤسسات الدولية بدراسة الصيغ الإسلامية في تمويل التنمية المستدامة لما تتسم به من شفافية واستقرار وعدالة توزيع ([443]).

كما أن دمج هذا النموذج في منظومة الاقتصاد العالمي يمكن أن يسهم في بناء نظام اقتصادي أكثر إنصافًا يحدّ من الأزمات الدورية التي تخلقها المضاربات المالية ويعيد الاعتبار للدور الإنساني في النشاط الاقتصادي ([444]).

([441])Khan, M.F. Legal Framework for Islamic Economic Systems.

([442])IRTI, Public Awareness and Islamic Finance Adoption.

([443])UNDP, Ethical Finance and Global Sustainability.

([444])Stiglitz, J.E. Reforming the Global Economy

المبحث السادس: المقترحات المنهجية المستقبلية

وضع مؤشر للتوازن الكلي الإسلامي يُقيس الانسجام بين السياسات الاقتصادية والمقاصد الشرعية إنشاء مجالس وطنية للتوازن الاقتصادي الإسلامي في الدول العربية والإسلامية تطوير منصات رقمية للزكاة والوقف لضمان كفاءة التوزيع والشفافية المالية تشجيع التعاون البحثي بين الجامعات ومؤسسات التمويل الإسلامية لتحديث النماذج الكلية على أسس كمية ومقاصدية معًا ([445]).

([445])IFSB, Quantitative Models of Islamic Macroeconomics.

القسم الثامن عشر: التوصيات النهائية ومجالات التفعيل العملي للتوازن الكلي الإسلامي

الفصل الأول: السياسات المقترحة لتعزيز التوازن الكلي في الاقتصادات الإسلامية

المبحث الأول: السياسات المالية المتكاملة

يتطلب تفعيل التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي تبني سياسة مالية تجمع بين الانضباط في الإنفاق العام وعدالة التوزيع ويُوصى بتوجيه الموارد العامة إلى قطاعات الإنتاج الحقيقي والبنية التحتية والتعليم والصحة بما يضمن رفع الكفاءة الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية في الوقت ذاته ([446]).

كما يجب إعادة هيكلة النظام الضريبي بما يتسق مع مبادئ الشريعة وذلك عبر الاعتماد على الزكاة كأداة مالية رئيسية تحقق إعادة توزيع فعّالة للدخل وتحد من الفوارق الطبقية وفي المقابل ينبغي ضبط النفقات الجارية غير المنتجة وتوجيه الفوائض نحو الاستثمار الاجتماعي والإنتاجي طويل الأجل ([447]).

ومن المهم أيضًا تطوير أدوات مالية جديدة تعتمد على الوقف والصكوك التنموية كبدائل للتمويل الربوي بحيث تصبح جزءًا من السياسات العامة المستدامة لا مجرد مبادرات جزئية ([448]).

([446])Chapra, M.U. The Future of Islamic Economics.

([447])Kahf, M. Fiscal Policy in the Islamic Framework.

([448])IRTI, Waqf and Development Finance.

المبحث الثاني: السياسات النقدية الإسلامية

ترتكز السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي على تحقيق الاستقرار النقدي دون اللجوء إلى سعر الفائدة عبر أدوات بديلة تقوم على المشاركة والتمويل القائم على الأصول ومن أبرز هذه الأدوات: عمليات المرابحة والمضاربة والمشاركة إضافة إلى الصكوك الحكومية التي تمثل وسيلة فعّالة لإدارة السيولة وتحقيق التوازن بين العرض النقدي والطلب الكلي ([449]).

كما يُوصى بإنشاء بنوك مركزية إسلامية تعتمد في قراراتها على مبادئ الشفافية والمشاركة مع تطوير مؤشرات نقدية تراعي القيم الأخلاقية والاجتماعية لا الربحية فقط ويساعد هذا التوجه على تحقيق توازن مستدام في الدورة الاقتصادية دون الوقوع في التضخم أو الركود المزمن ([450]).

([449])Iqbal, Z. & Mirakhor, A. Islamic Monetary Policy Instruments.

([450])Hasan, Z. Financial Stability under Islamic Monetary Systems.

المبحث الثالث: السياسات الاجتماعية والتنموية

يشكل البعد الاجتماعي أحد ركائز التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي إذ لا يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي دون عدالة توزيعية فعالة ويُقترح إنشاء صناديق وطنية للزكاة والوقف تعمل على تمويل المشروعات الصغيرة ودعم الفئات الأكثر احتياجًا وتحفيز الأنشطة الإنتاجية بدل الاستهلاكية ([451]).

كما ينبغي دمج البرامج الاجتماعية في السياسات الاقتصادية العامة بحيث يصبح هدف التنمية هو تحقيق الكفاية المجتمعية لا مجرد النمو العددي للناتج المحلي وتُبرز التجارب الإسلامية أن هذا الدمج يؤدي إلى انخفاض معدلات الفقر والبطالة وتحسن مؤشرات رأس المال البشري ([452]).

المبحث الرابع: البنية المؤسسية والتنظيمية

إنّ نجاح تطبيق نموذج التوازن الكلي الإسلامي يتوقف على بناء مؤسسات قادرة على الرقابة والتخطيط والتنفيذ المتكامل ويتطلب ذلك إنشاء مجلس وطني للتوازن الاقتصادي يتولى متابعة السياسات المالية والنقدية والاجتماعية وفق رؤية مقاصدية موحدة ([453]).

كما ينبغي تطوير البنية القانونية التي تنظم التمويل الإسلامي وتمنح الثقة للمستثمرين المحليين والدوليين مع تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة والخاصة ويُوصى بتبني حوكمة إسلامية اقتصادية تربط بين الأداء المالي والمسؤولية المجتمعية ضمن إطار مقاصدي شامل ([454]).

([451])UNDP, Social Inclusion and Islamic Finance.

([452])World Bank, Islamic Finance for Poverty Reduction.

([453])OECD, Institutional Governance in Islamic Economies.

([454])Khan, M.F. Islamic Corporate Governance Framework.

المبحث الخامس: التكامل الإقليمي والدولي

تؤكد الرؤية التطبيقية أن التوازن الكلي لا يمكن أن ينجح في دولة منفردة ما لم يُبنَ على تكامل اقتصادي إسلامي إقليمي لذلك يُوصى بإنشاء سوق مالية إسلامية مشتركة تربط بين البنوك المركزية الإسلامية وتعمل على توحيد معايير التمويل والرقابة الشرعية ([455]).

كما يُقترح إنشاء صندوق استقرار اقتصادي إسلامي يقدم الدعم للدول الأعضاء في مواجهة الأزمات المالية ويُموّل من فائض الزكاة والاستثمارات المشتركة ويمثل ذلك خطوة نحو بناء نظام نقدي إسلامي عالمي أكثر توازنًا وعدلاً ([456]).

المبحث السادس: آفاق التطبيق الرقمي والابتكار المالي إن الثورة التكنولوجية تفتح آفاقًا جديدة أمام الاقتصاد الإسلامي لتطوير أدوات رقمية تُسهم في إدارة الزكاة والوقف والتمويل ويُوصى بإنشاء منصات رقمية ذكية لتتبع تدفقات الأموال الوقفية والزكوية بما يحقق الشفافية والكفاءة في التوزيع ([457]).

كما يجب الاستثمار في مجالات الذكاء الاصطناعي والتحليل المالي الإسلامي لتطوير نماذج محاكاة للتوازن الكلي قادرة على دعم صُنّاع القرار في ضبط السياسات الاقتصادية الكلية ويتيح ذلك التحول نحو اقتصاد معرفي إسلامي متكامل يعتمد على الابتكار والمساءلة والمقاصد معًا ([458]).

([455])IFSB, Regional Integration in Islamic Finance.

([456])IDB, Islamic Economic Stabilization Mechanisms.

([457])UNEP & IRTI, Digitalization and Waqf Efficiency.

([458])IMF, AI and Macroeconomic Management in Islamic Economies.

المبحث السابع: الرؤية المستقبلية

تمثل الرؤية المستقبلية للتوازن الكلي الإسلامي خطوة استراتيجية نحو بناء اقتصاد إنساني عالمي يوازن بين النمو والكفاية وبين الربح والمقصد ويُتوقع أن يتحول الاقتصاد الإسلامي خلال العقود القادمة إلى نموذج بديل يسهم في إصلاح النظام المالي الدولي عبر أدوات أخلاقية ومؤسسية قادرة على معالجة جذور الأزمات لا مظاهرها ([459]).

إنّ تحقيق التوازن الكلي الإسلامي ليس مجرد هدف أكاديمي بل مشروع حضاري شامل يعيد صياغة العلاقة بين الإنسان والمال ويؤسس لعصر جديد من العدالة الاقتصادية والتنمية المستدامة ([460]).

([459])Hasan, Z. Global Perspectives on Islamic Economics.

([460])Naqvi, S.N.H. Human-Centered Islamic Development.

القسم التاسع عشر: التطبيق العملي للتوازن الكلي الإسلامي في السياسات الاقتصادية المعاصرة

الفصل الأول: التجارب الميدانية والنماذج التطبيقية

المبحث الأول: التجربة الماليزية في تفعيل التوازن الكلي الإسلامي

تُعد التجربة الماليزية نموذجًا رائدًا في تطبيق مبادئ التوازن الكلي الإسلامي حيث اعتمدت على دمج أدوات التمويل الإسلامي ضمن السياسات الاقتصادية الوطنية بما يضمن التوازن بين الاستقرار المالي والعدالة الاجتماعية ([461]).

وقد تمثلت أبرز ملامح هذه التجربة في التوسع في الصكوك الحكومية لتغطية الإنفاق التنموي دون زيادة الدين العام إلى جانب تأسيس صناديق زكوية ووَقفية لإعادة توزيع الدخل ورفع كفاءة الاستثمار الاجتماعي ([462]).

اعتمدت ماليزيا كذلك على نظام التمويل القائم على الأصول بدلًا من الفائدة مما أدى إلى خفض المخاطر الائتمانية وتحقيق استقرار نقدي ملموس كما ساهمت مؤسسات مثل "بيت المال" و"صندوق الحج" في ترسيخ مفهوم التكافل الاجتماعي وتوجيه المدخرات نحو الاستثمار الحقيقي مما خلق دورة اقتصادية متوازنة ومستدامة ([463]).

([461])Chapra, M.U. Islamic Economic Development in Malaysia.

([462])Kahf, M. Public Finance and Islamic Redistribution.

([463])IRTI, Malaysia’s Integrated Islamic Finance Model.

المبحث الثاني: التجربة السعودية في التكامل بين المقاصد والسياسات المالية

قدمت المملكة العربية السعودية مثالًا آخر لتفعيل التوازن الكلي الإسلامي من خلال ربط سياساتها الاقتصادية بالمقاصد الشرعية في إدارة المال العام فقد أولت اهتمامًا كبيرًا بإدارة الإيرادات النفطية بما يضمن الاستدامة للأجيال القادمة وذلك عبر إنشاء صناديق سيادية تُسهم في استقرار الدورة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل ([464]).

كما جرى تعزيز أدوات الزكاة والوقف في دعم قطاعات التعليم والرعاية الصحية والإسكان ما ساعد على تحسين مؤشرات العدالة التوزيعية وخفض معدلات الفقر وفي الجانب النقدي تبنت المؤسسات المالية السعودية معايير التمويل الإسلامي في أغلب تعاملاتها البنكية وهو ما أسهم في رفع مستوى الثقة والاستقرار المالي ([465]).

([464])Hasan, Z. Fiscal Sustainability and Sharia Objectives in Saudi Arabia.

([465])IMF, Islamic Banking and Financial Stability in the GCC.

المبحث الثالث: تجربة إندونيسيا في تطوير البنية المؤسسية للاقتصاد الإسلامي

تميّزت التجربة الإندونيسية بقدرتها على دمج الاقتصاد الإسلامي في الإطار المؤسسي للدولة من خلال تشريعات مرنة وهيئات رقابية فعّالة وقد أنشأت الحكومة "اللجنة الوطنية للاقتصاد والتمويل الإسلامي" لتنسيق السياسات المالية والنقدية وفقًا للمبادئ الشرعية ([466]) وساهمت البنوك الإسلامية في إندونيسيا في توسيع قاعدة التمويل الإنتاجي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مما دعم النمو الاقتصادي المستدام وخفّف من البطالة كما أثبتت الصكوك الحكومية فاعليتها كأداة لإدارة السيولة ودعم البنية التحتية دون اللجوء إلى الاقتراض الخارجي وهو ما عزز استقلالية السياسة الاقتصادية ([467]).

المبحث الرابع: التجربة التركية في الاقتصاد الإسلامي الهجين تُعد تركيا نموذجًا فريدًا في الجمع بين آليات الاقتصاد الإسلامي ومبادئ الاقتصاد الحديث حيث اعتمدت على نظام مصرفي مزدوج يتيح التعاملات التقليدية والإسلامية ضمن إطار واحد منظم ([468]) وقد نجحت التجربة في توجيه جزء كبير من الاستثمارات نحو الصيغ الإسلامية خاصة في مجالات التمويل العقاري والصناعي ما أدى إلى تحقيق معدلات نمو مستقرة ومستدامة كما ساهمت "البنوك المشاركة" في الحد من التقلبات النقدية وتعزيز رأس المال الإنتاجي الحقيقي في حين ركزت السياسات الحكومية على دمج التمويل الإسلامي ضمن الخطط الوطنية للتنمية ([469]).

([466])World Bank, Institutionalizing Islamic Finance in Indonesia.

([467])IFSB, Sukuk and Economic Infrastructure Development.

([468])Khan, M.F. Hybrid Models in Turkish Islamic Finance.

([469])OECD, Participatory Banking and Economic Growth.

المبحث الخامس: التجربة السودانية في الأسلمة الكاملة للاقتصاد

يُعتبر السودان من أوائل الدول التي تبنت نظام الأسلمة الكاملة للاقتصاد حيث ألغى التعامل بالفائدة وأحلّ نظام المشاركة والمرابحة والمضاربة في الأنشطة البنكية ([470]).

ورغم التحديات المؤسسية والسياسية التي واجهها إلا أن النظام السوداني قدّم تجربة مهمة في توطين أدوات التمويل الإسلامي وربطها بالواقع التنموي المحلي ومع ذلك فإن غياب الاستقرار الإداري والمالي حال دون تحقيق الكفاءة المنشودة مما أكد ضرورة تكامل الجوانب المؤسسية مع البعد القيمي لتحقيق التوازن الكلي الحقيقي ([471]).

([470])Naqvi, S.N.H. Islamization of the Sudanese Economy.

([471])UNDP, Institutional Challenges in Islamic Economic Reforms.

المبحث السادس: تحليل مقارن للتجارب الإسلامية

عند مقارنة التجارب السابقة يتضح أن نجاح تطبيق التوازن الكلي الإسلامي يعتمد على ثلاثة محددات أساسية:

الإرادة السياسية والمؤسسية الداعمة للنظام الإسلامي.

تطوير أدوات مالية واقعية قابلة للتطبيق في السوق.

دمج البعد الاجتماعي والمقاصدي في السياسة الاقتصادية ([472]).

وقد أثبتت التجارب أن الدول التي اعتمدت على النهج التكاملي بين الفكر الشرعي والتحليل الاقتصادي هي الأقرب لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الشامل أما الاقتصادات التي ركزت على الجوانب الشكلية دون إصلاح مؤسساتي حقيقي فقد واجهت مشكلات في الكفاءة والاستدامة ([473]).

([472])IRTI, Determinants of Islamic Macroeconomic Balance.

([473])IMF, Policy Integration in Islamic Economic Systems.

المبحث السابع: الدروس المستفادة وآفاق المستقب

تكشف هذه التجارب أن التوازن الكلي الإسلامي ليس نموذجًا نظريًا جامدًا بل منظومة ديناميكية قابلة للتطوير تبعًا للظروف الاقتصادية والسياسية ويُوصى بالاستفادة من التجارب الناجحة في دمج أدوات الزكاة والوقف والصكوك ضمن الخطط الوطنية مع التركيز على بناء نظم رقابية ومحاسبية حديثة ([474]).

كما يجب تطوير مؤشرات كمية لقياس الأداء الاقتصادي الإسلامي على المستويين المحلي والدولي بحيث يمكن مقارنة كفاءته بالنماذج الوضعية المعاصرة وتؤكد النتائج أن المستقبل الاقتصادي العالمي سيشهد تحولًا تدريجيًا نحو الأنظمة المالية الأخلاقية ما يفتح المجال أمام الاقتصاد الإسلامي ليكون محورًا في صياغة التوازن العالمي الجديد ([475]).

([474])Chapra, M.U. Applied Lessons from Islamic Economic Practices.

([475])Hasan, Z. The Future of Islamic Global Economic Order

القسم العشرون: نحو نموذج تطبيقي شامل للتوازن الكلي الإسلامي

الفصل الأول: بناء الإطار النظري والعملي للنموذج المقترح

المبحث الأول: مفهوم التوازن في النظرية الاقتصادية

يُعرّف التوازن في النظرية الاقتصادية بأنه الحالة التي تتعادل فيها القوى الاقتصادية المتقابلة فلا يظهر تغير في القيم الرئيسة للمتغيرات بينما يشير الاختلال إلى غياب هذا التعادل. ويُعدّ التوازن حالة ديناميكية يتحقق فيها الاستقرار النسبي للمتغيرات رغم استمرار الحركة داخل النظام الاقتصادي ويعتمد تفسير التوازن على نموذج العرض والطلب في الاقتصاد الجزئي حيث يتحقق التوازن عند تساوي الكمية المطلوبة والمعروضة ويكون السعر ثابتًا ما دامت القوى المؤثرة متعادلة. وفي حال تغير أحد الطرفين ينتقل السوق إلى حالة اختلال مؤقت حتى يتكون توازن جديد[476] أمّا في النموذج الكينزي المكوَّن من قطاعين – الاستهلاك والاستثمار – فإن التوازن يتحقق عندما يتساوى الناتج الكلي مع الطلب الكلي ويتحرك الدخل القومي صعودًا أو هبوطًا حتى يتحقق هذا التساوي[477] ويميز التحليل الاقتصادي بين المتغيرات التي تُقاس في لحظة زمنية محددة (الأرصدة) وتلك التي تُقاس خلال فترة زمنية (التيارات)[478] فمستوى التوظف ورأس المال يمثلان أرصدة بينما الناتج القومي والاستهلاك والاستثمار تمثل تيارات.

---

[476] مانكيو ن.غ.: مبادئ الاقتصاد الكلي.

[477] كينز جون مايناردِ: النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود.

[478] سوروكين ب.: التحليل الكلي والجزئي.

ينقسم التوازن بحسب طبيعة المتغيرات إلى أنواع متعددة:

أولًا: التوازن الكامل الذي تستقر فيه الأرصدة والتيارات معًا دون تغير صافٍ في التدفقات وهو نموذج للاقتصاد الساكن غير النامي[479].

ثانيًا: التوازن التدفقي الذي تكون فيه التيارات مستقرة رغم تغير الأرصدة الطفيف على المدى القصير[480].

ثالثًا: التوازن قصير الأجل وطويل الأجل فالأول يقوم على استقرار التيارات فقط بينما الثاني يشمل التوازن بين التيارات والأرصدة معًا ويُعدّ أكثر شمولًا[481].

رابعًا: التوازن المتحرك الذي تنمو فيه الأرصدة بمعدل مماثل لنمو التدفقات الجارية وتبقى النسب بينها ثابتة ويُستخدم هذا النوع في تحليل النمو الاقتصادي[482].

---

[479] سولو روبرت: نظرية النمو الاقتصادي.

[480] باتنكن دون: النقود والنظرية الكينزية.

[481] مودلياني ف.: الادخار والاستثمار في التحليل الكلي.

[482] فيشر إرفنغ: النظرية الكمية للنقود.

يرتبط التوازن بدراسة السكون والتحليل المقارن حيث لا يهتم التحليل الساكن بمسار الوصول إلى التوازن بخلاف التحليل الحركي الذي يدرس دينامية الاقتراب أو الابتعاد عنه[483] ويُفرّق التحليل بين التوازن المستقر حيث تؤدي الصدمات المؤقتة إلى عودة النظام إلى وضعه الأصلي والتوازن غير المستقر الذي يؤدي فيه الاضطراب إلى تغيرات متتابعة[484] ويُعدّ مفهوم التوازن أداة مركزية لتبسيط الواقع الاقتصادي وتحديد الاتجاهات سواء تحقق التوازن فعليًا أم لا إذ إن أهميته التحليلية تكمن في كشف قوى الاستقرار والاختلال داخل الاقتصاد[485].

---

[483] ليونتيف فاسيل: التحليل الساكن المقارن.

[484] هيكشر إيلي: دراسات في التوازن العام.

[485] كينز جون مايناردِ: المرجع السابق.

المبحث الثاني: مفهوم آليات التوازن الكلي التلقائية بين المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية

ترى المدرسة الكلاسيكية أن الاقتصاد يميل بطبيعته إلى التوازن عند مستوى التوظف الكامل استنادًا إلى قانون «ساي» القائل بأن العرض يخلق طلبه المكافئ[486] وتتمثل الآليات التلقائية التي تحقق هذا التوازن في الأجور الحقيقية والمستوى العام للأسعار وسعر الفائدة وشريطة مرونتها الكاملة صعودًا وهبوطًا[487].

يعرض النموذج الكلاسيكي – كما صاغه أكلي – مجموعة من المعادلات الأساسية تشمل دوال الإنتاج والطلب على العمل وعرضه والتوازن في أسواق العمل والنقود ورأس المال[488].

في هذا النموذج تتحدد المتغيرات الحقيقية كالناتج والتوظف والأجر الحقيقي بمعزل عن كمية النقود وهي ظاهرة تُعرف بالانفصام الكلاسيكي حيث تؤثر النقود في المتغيرات الاسمية فقط كالمستوى العام للأسعار والأجور النقدية[489].

---

[486] ساي جان باتيست: مبادئ الاقتصاد السياسي.

[487] أكلي ج.: الاقتصاد الكلي الحديث.

[488] نفس المرجع.

[489] فيشر إرفنغ: النقود والدخل والأسعار.

يُستخدم التحليل الساكن المقارن في تفسير آثار التغيرات في عناصر النظام:

زيادة عرض النقود ترفع الأسعار والأجور النقدية بنسبة واحدة دون تأثير في المتغيرات الحقيقية[490].

زيادة عرض العمل تؤدي إلى انخفاض الأجور النقدية وارتفاع الناتج والتوظف بشرط أن ينخفض الأجر الحقيقي[491].

تحسن إنتاجية العمل يرفع الأجر الحقيقي والناتج ويخفض الأسعار[492].

النمو المتزامن في الإنتاجية وعرض العمل يخفض الأسعار تبعًا لتوسع الناتج[493].

ارتفاع الكفاءة الحدية للاستثمار يزيد الادخار والاستثمار وسعر الفائدة دون تغير في الناتج الحقيقي[494].

---

[490] نفس المرجع.

[491] سولو روبرت: النمو والإنتاجية.

[492] هيكس جون: تحليل الاقتصاد الكلي.

[493] نفس المرجع.

[494] مودلياني ف.: مقالات في نظرية الاستثمار

تقوم شروط التوازن التلقائي في النموذج الكلاسيكي على ثلاث ركائز:

(1) مرونة الأجور النقدية بحيث تنخفض تلقائيًا عند البطالة وترتفع عند زيادة الطلب على العمل[495]؛

(2) مرونة الأسعار للحفاظ على توازن سوق السلع والنقود؛

(3) مرونة سعر الفائدة لضمان توازن الادخار والاستثمار في سوق رأس المال[496].

ويرى الكلاسيك أن غياب هذه المرونات هو ما يعيق الوصول إلى التوظف الكامل وأن الاقتصاد يمتلك قوى ذاتية كافية لاستعادة التوازن ما لم تتجمد الأجور أو الأسعار[497].

أما السياسة النقدية في النموذج الكلاسيكي فهي أداة تصحيحية يمكن استخدامها عند الضرورة للحفاظ على الأسعار والتوظف في حين تُعدّ السياسة المالية محدودة الأثر ما لم تُستخدم لخدمة السياسة النقدية[498] فزيادة الإنفاق الحكومي لا ترفع التوظف إذا تم تمويلها بالضرائب لكنها تفعل ذلك إذا موّلت بخلق نقود جديدة[499].

---

[495] كلاسيكيات الاقتصاد: مجموعة دراسات.

[496] نفس المرجع.

[497] هيكس جون: السياسات الاقتصادية.

[498] كينز جون ماينارد: النظرية العامة.

[499] سولو روبرت: مرجع سابق.

جاء كينز لينقد هذه الفروض فأدخل ثلاث إضافات رئيسة قلبت بنية النموذج الكلاسيكي:

جعل الاستهلاك والادخار دالة في الدخل لا في سعر الفائدة[500]

جعل الطلب على النقود مرتبطًا عكسيًا بسعر الفائدة وافترض جمود الأجور النقدية تجاه الانخفاض[501].

تُظهر دالة الاستهلاك الكينزية أن الميل الحدي للاستهلاك أقل من الواحد ما يعني أن زيادة الدخل لا تؤدي إلى إنفاق كامل للزيادة[502] وبالرغم من إضافة هذه الدالة يبقى التوازن الكلاسيكي قائمًا عند التوظف الكامل إذا ظلت الأسعار والأجور والفائدة مرنة وأما إذا تعطلت إحدى آليات المرونة فإن الاقتصاد قد يعاني بطالة مؤقتة أو دائمة[503].

كما أضاف كينز دالة الطلب على النقود المرنة في سعر الفائدة بدلًا من النظرية الكمية الجامدة موضحًا أن مرونة الطلب النقدي تضعف فاعلية سعر الفائدة كأداة تلقائية لضبط الادخار والاستثمار[504] وفي حالة مصيدة السيولة حين يصبح الطلب على النقود لا نهائيًا عند سعر فائدة منخفض تفقد السياسة النقدية فاعليتها ويصبح التوازن دون التوظف الكامل ممكنًا[505].

---

[500] كينز جون مايناردِ: المرجع نفسه.

[501] نفس المرجع.

[502] موديلياني ف.: التحليل الكينزي.

[503] باتنكن دون: النقود في الاقتصاد الحديث.

[504] فريدمان ميلتون: النظرية النقدية.

[505] كينز جون مايناردِ: مرجع سابق

أما فرضية جمود الأجور النقدية فتقوّض آلية التوازن الكلاسيكية إذ إن مقاومة العمال لخفض الأجور النقدية بسبب الاعتبارات الاجتماعية والمؤسسية تؤدي إلى بطالة إجبارية[506] ويرى كينز أن انخفاض الأجور والأسعار لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب بل قد يفاقم الركود بسبب زيادة عبء الديون وتراجع التوقعات الاستهلاكية[507] وبناءً على ذلك يتحقق في الاقتصاد ما يسميه «التوازن عند مستوى أقل من التوظف الكامل[508] ويخلص التحليل الكينزي إلى أن العوامل التلقائية غير كافية دائمًا لضمان الاستقرار وأن تدخل الدولة عبر السياسات المالية والنقدية ضروري لدعم الطلب الكلي وتحقيق التوازن الحقيقي[509].

---

[506] روبنسون جوان: الاقتصاد الكينزي.

[507] هان ف.: النقود والتوازن الكلي.

[508] كينز جون ماينارد: النظرية العامة.

[509] نفس المرجع.

المبحث الثالث: طبيعة الجدل حول فاعلية آليات التوازن الكلي التلقائية في التحليل الكلي

تواصل الجدل بين مدارس الفكر الاقتصادي الكلي بعد كينز حول مدى قوة العوامل الذاتية التي تحقق التوازن ومدى كفاءة السياسات الحكومية في بلوغ الاستقرار الكلي[510]. إذ لم يعد الخلاف حول وجود هذه القوى بل حول درجة فاعليتها مقارنة بالأدوات المالية والنقدية. ومن أبرز النماذج التي عبّرت عن هذا الجدل نموذج IS–LM الذي وضعه هكس وهانس لتمثيل العلاقة بين أسواق السلع والنقود وكان الأساس لتطوير المذاهب اللاحقة[511].

يبرز في هذا الإطار أربعة اتجاهات رئيسة: النقديون مدرسة التوقعات الرشيدة التقليديون المحدثون والكينزيون الجدد إضافةً إلى مقارنات تحليلية تجمع بين هذه المدارس.

يرى النقديون أن سرعة دوران النقود ثابتة نسبيًا مما يجعل القيمة النقدية للناتج القومي مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بالعرض النقدي[512]. وبالتالي فإن استقرار معدل نمو النقود يؤدي إلى استقرار الناتج والتوظف والأسعار. ووفق رؤيتهم فإن الأجور والأسعار تتسم بمرونة كافية تعيد الاقتصاد تلقائيًا إلى مستوى التوظف الكامل كما أن الاختلالات لا تدوم إلا مؤقتًا[513]. ويعتبرون أن التضخم ظاهرة نقدية خالصة تنشأ عن نمو مفرط في كمية النقود[514].

---

[510] هكس جون: النظرية العامة للتوازن الاقتصادي الكلي.

[511] هانس أ.: تحليل التفاعل بين أسواق السلع والنقود.

[512] فريدمان ميلتون: الدراسات النقدية المعاصرة.

[513] نفس المرجع.

[514] كاجان فيليب: النقود والتضخم.

كما ينتقد النقديون السياسات الكينزية بزعم أنها تُحدث تقلبات اصطناعية في النشاط الاقتصادي نتيجة الإفراط في التدخل الحكومي. ويدعون إلى تبني قاعدة نقدية بسيطة تقوم على معدل نمو ثابت للعرض النقدي بدلاً من السياسات التقديرية المتغيرة[515]. ويرى فريدمان أن محاولات الدولة لتحقيق الاستقرار غالبًا ما تكون مصدرًا لعدم الاستقرار ذاته وأن أفضل نهج هو ترك قوى السوق تعمل ضمن سياسة نقدية منضبطة ومستقرة[516].

أما مدرسة التوقعات الرشيدة فترى أن الأفراد يستخدمون كل المعلومات المتاحة عند تكوين توقعاتهم فيتصرفون كما لو كانوا يعرفون النظرية الاقتصادية نفسها[517]. وتؤكد أن هذه التوقعات تجعل السياسات الحكومية غير فعالة لأن الأجور والأسعار تتعدل فورًا استجابة لأي تغيير متوقع في السياسة المالية أو النقدية[518].

وفقًا لهذه المدرسة فإن العلاقة بين التضخم والبطالة (منحنى فيليبس) لا وجود لها حتى في الأجل القصير إذ إن محاولات خفض البطالة عبر زيادة الإنفاق أو عرض النقود تؤدي فقط إلى ارتفاع الأسعار دون أثر حقيقي في الإنتاج أو التشغيل[519]. لذلك يرون أن السياسات المرنة عديمة الجدوى وأن الحل يكمن في استقرار القواعد الاقتصادية وتوقعاتها[520].

---

[515] فريدمان ميلتون: النقود والسياسة الاقتصادية.

[516] نفس المرجع.

[517] لوكاس روبرت: التوقعات الرشيدة والنظرية الاقتصادية.

[518] سارجنت توماس: العقلانية في الاقتصاد الكلي.

[519] فليبس إدموند: العمالة والأسعار في الأجل القصير.

[520] نفس المرجع.

أما التقليديون المحدثون (بيجو باتنكن مودلياني) فقد سعوا إلى التوفيق بين التحليل الكينزي والكلاسيكي عبر استعادة فرض مرونة الأجور والأسعار[521]. ويرون أن الاقتصاد قادر على بلوغ التوازن عند مستوى التوظف الكامل حتى في حالات «مصيدة السيولة» التي افترضها كينز وذلك من خلال ما يُعرف بـ أثر بيجو أو «أثر القيمة الحقيقية للأصول»[522].

يُشير هذا الأثر إلى أن انخفاض الأسعار يزيد من القيمة الحقيقية للثروة النقدية والسندات مما يرفع الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي وينقل منحنيي LM وIS نحو اليمين وبالتالي يُعيد الاقتصاد إلى التوازن[523].

وبذلك تصبح السياسة النقدية فعالة حتى في ظروف الركود ويُعتبر هذا التفسير توسيعًا للنموذج الكلاسيكي التقليدي الذي أعاد الاعتبار لمرونة الأجور والأسعار كقوة تصحيحية ذاتية[524].

ورغم ذلك يُقرّ هؤلاء الاقتصاديون ببطء تأثير هذه الآلية في الواقع مما يستدعي الجمع بين الأدوات النقدية والمالية في إطار ما يُعرف بـ المبدأ النيوكلاسيكي التوفيقي الذي يقبل بدور تكميلي للدولة لتسريع الوصول إلى التوظف الكامل دون أن يناقض المبادئ الكلاسيكية[525].

---

[521] مودلياني ف.: تحليل التوازن في ظل المرونة الكاملة.

[522] بيجو آرثر: أثر الثروة في الاقتصاد الكلي.

[523] باتنكن دون: النقود والنظرية الكينزية.

[524] نفس المرجع.

[525] هيكس جون: المبدأ النيوكلاسيكي التوفيقي.

كما يشير التحليل الحديث إلى وجود قنوات إضافية تساهم في استعادة التوازن تلقائيًا منها أثر تغير الأسعار على العبء الضريبي الحقيقي وعلى الصادرات الصافية حيث يؤدي انخفاض الأسعار إلى تحفيز الصادرات وتراجع الواردات ما يرفع مستوى الإنتاج[526].

في المقابل يُقدّم الكنزيون الجدد مقاربة مختلفة تعترف بأن الأفراد يمتلكون توقعات منطقية لكنها تفترض أن الأجور والعقود تخضع لجمود مؤسسي مؤقت يمنع التعديل السريع للأسعار[527]. فالعقود الطويلة الأجل تحدّ من استجابة الأجور للصدمات مما يبرر استمرار البطالة في المدى القصير[528].

ويرى هذا الاتجاه أن الحكومة تستطيع عبر سياسات مالية ونقدية مدروسة تصحيح الاختلالات الناتجة عن هذا الجمود خاصة عندما تكون قادرة على التحرك أسرع من القطاع الخاص في مواجهة الصدمات[529].

وتستند النظرية الكينزية الجديدة إلى فكرة أن التغيرات الصغيرة في الأسعار والأجور قد تُحدث آثارًا كبيرة على الناتج والتوظف لذلك تبقى السياسات التوسعية أداة فعالة لتحفيز الطلب الكلي[530].

---

[526] فشر إرفنغ: تحليل التجارة الخارجية والتوازن.

[527] مانكيو غريغوري: الاقتصاد الكينزي الجديد.

[528] ستانفورد جوناثان: جمود الأجور والعقود الاقتصادية.

[529] نفس المرجع.

[530] كروغمان بول: الاقتصاد الكلي المعاصر.

عند المقارنة بين المدارس يمكن القول إن الاتجاهات الكلاسيكية (بما فيها النقديون والتقليديون الجدد) ترى أن الاقتصاد يميل تلقائيًا إلى التوازن الكامل بفعل مرونة الأسعار والفائدة والأجور بينما يؤكد الاتجاه الكينزي (القديم والجديد) أن اختلالات السوق قد تستمر طويلًا ما لم تتدخل الدولة[531].

أما مدارس التوقعات الرشيدة فتمثل أقصى درجات الثقة في كفاءة السوق إذ تعتبر أن أي تدخل حكومي متوقع ينعكس فورًا على الأسعار دون أثر في الإنتاج بينما يرى الكينزيون الجدد أن هذا التعديل ليس لحظيًا بسبب العوائق المؤسسية والعقود مما يفتح المجال أمام السياسات التصحيحية[532].

ويخلص الجدل إلى أن جوهر الخلاف يتمحور حول كفاءة آليات الاستقرار الذاتي مقابل فاعلية التدخل الحكومي في تحقيق التوازن الكلي[533].

---

[531] ساموبلسون بول: المدارس الاقتصادية الكبرى.

[532] هيكس جون: تحليل المقارنة بين الفكرين الكلاسيكي والكينزي.

[533] كينز جون مايناردز: النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود.

المبحث الرابع: السياسات النقدية والمالية والتوازن الكلي

يُعدّ التفاعل بين السياسات النقدية والمالية من أهم العوامل المؤثرة في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي إذ يُعبّر هذا التفاعل عن مدى قدرة الدولة على ضبط الدورة الاقتصادية من خلال التحكم في مستوى الطلب الكلي[534]. وقد انقسم الفكر الاقتصادي بشأن هذا الدور بين اتجاهين رئيسين: أحدهما يمنح الأفضلية للسياسة النقدية والآخر للسياسة المالية بينما يرى تيار ثالث ضرورة التنسيق بينهما لتحقيق الفاعلية القصوى[535].

ترتكز السياسة المالية على استخدام أدوات الإنفاق العام والضرائب لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ففي النظرية الكينزية تُعدّ زيادة الإنفاق الحكومي وسيلة لتحفيز الطلب الكلي ورفع مستوى التوظف في فترات الركود بينما تُستخدم الضرائب لامتصاص فائض الطلب في فترات التضخم[536].

ويُعرف أثر التوسع المالي بـ المضاعِف الكينزي حيث تؤدي الزيادة الأولية في الإنفاق إلى زيادة أكبر في الدخل الكلي نتيجة لتكرار عمليات الاستهلاك والإنفاق[537].

---

[534] هيكس جون: النظرية العامة في التوازن النقدي والمالي.

[535] مودلياني ف.: النفقات العامة ودورة النشاط الاقتصادي.

[536] كينز جون ماينارد: النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود.

[537] نفس المرجع.

غير أن فعالية هذه السياسة تعتمد على مدى استجابة القطاع الخاص وحجم التسرب من الدورة الاقتصادية عبر الادخار أو الواردات[538]. كما أن التمويل بالعجز قد يؤدي إلى تزاحم الاستثمار الخاص عندما تُموَّل الزيادة في الإنفاق الحكومي بالاقتراض من السوق المالي مما يرفع أسعار الفائدة ويحدّ من الاستثمارات الخاصة[539].

أما السياسة النقدية فتهدف إلى تحقيق الاستقرار من خلال التأثير في عرض النقود وسعر الفائدة[540]. ويعتبر البنك المركزي الجهة المسؤولة عن إدارة هذه السياسة عبر أدوات متعددة أهمها:

عمليات السوق المفتوحة المتمثلة في شراء وبيع الأوراق المالية لتنظيم السيولة[541]

نسبة الاحتياطي القانوني التي تحدد قدرة المصارف على الإقراض

سعر الخصم الذي يؤثر في تكلفة الاقتراض بين البنوك[542].

---

[538] هانسن إيفرِت: سياسات الاستقرار الكلي.

[539] فيشر إرفنغ: النقود والفائدة والأسعار.

[540] فريدمان ميلتون: النظرية النقدية الحديثة.

[541] نفس المرجع.

[542] كينز جون ماينارد: تحليل السياسات النقدية.

في النموذج الكلاسيكي تعدّ السياسة النقدية أكثر فاعلية من المالية لأنها تؤثر مباشرة في مستوى الأسعار وتعيد التوازن عبر آلية الفائدة[543]. أما في الفكر الكينزي فتُعتبر السياسة المالية الأداة الأجدر في مواجهة الركود بينما تفقد السياسة النقدية فعاليتها في ظروف «مصيدة السيولة» عندما يصبح الطلب على النقود مرنًا إلى درجة لا نهائية[544].

وقد سعى النموذج المعروف بـ IS–LM إلى توضيح التكامل بين السياستين في تحديد الدخل وسعر الفائدة في الاقتصاد المغلق[545]. فتمثل منحنى IS حالات التوازن في سوق السلع حيث تتحدد العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والدخل بينما يمثل منحنى LM توازن سوق النقود حيث تتحدد العلاقة الطردية بينهما. ويتحقق التوازن الكلي عند نقطة تقاطع المنحنيين[546].

ويُظهر التحليل أن زيادة الإنفاق الحكومي تُحرّك منحنى IS نحو اليمين مما يرفع الدخل ويزيد سعر الفائدة في حين يؤدي التوسع النقدي إلى انتقال منحنى LM نحو اليمين فيزيد الدخل ويخفض سعر الفائدة[547].

---

[543] سولو روبرت: التوازن الكلي في الفكر الكلاسيكي.

[544] باتنكن دون: النقود والنظرية الكينزية.

[545] هكس جون: النموذج IS–LM.

[546] نفس المرجع.

[547] مودلياني ف.: التفاعل بين الأسواق النقدية والمالية.

غير أن فعالية كل من السياستين تتوقف على ميل منحنيي IS و LM. فكلما كان منحنى LM أكثر انحدارًا ضعفت فاعلية السياسة المالية وازدادت فاعلية السياسة النقدية والعكس صحيح[548]. كما يتأثر أثر التوسع المالي بمرونة سعر الفائدة ومدى استجابة الاستثمار للتغير فيه[549].

وفي حالة الاقتصاد المفتوح يتأثر التوازن الكلي كذلك بتقلبات سعر الصرف وحركة رؤوس الأموال حيث يمكن أن تحدد السياسة النقدية اتجاه التدفقات الدولية وبالتالي مستوى الدخل القومي[550].

يشير الاتجاه النقدي المعاصر بقيادة ميلتون فريدمان إلى أن التحكم في عرض النقود هو الوسيلة الأساسية لتحقيق الاستقرار وأن محاولات استخدام المالية في ضبط الدورة الاقتصادية غالبًا ما تؤدي إلى نتائج غير متوقعة بسبب فترات التأخر الزمني بين القرار والأثر[551]. لذلك يدعو هذا الاتجاه إلى قاعدة نقدية ثابتة تقضي بزيادة كمية النقود بنسبة تتناسب مع النمو الحقيقي في الناتج[552].

---

[548] هانسن إيفرت: التحليل الاقتصادي الكلي.

[549] نفس المرجع.

[550] مندل روبرت: الاقتصاد الكلي المفتوح وسعر الصرف.

[551] فريدمان ميلتون: النقود والسياسات العامة.

[552] نفس المرجع.

في المقابل يرى الكينزيون الجدد أن الجمع المنظم بين الأداتين المالية والنقدية هو السبيل الأكثر فاعلية لتحقيق الاستقرار شريطة أن يتم التنسيق المؤسسي بين السلطات المالية والنقدية لضبط الطلب الكلي وتجنب تضارب الأهداف[553]. فرفع سعر الفائدة مع زيادة الضرائب مثلًا قد يؤدي إلى انكماش مزدوج بينما التوسع المالي المتزامن مع التوسع النقدي قد يخلق تضخمًا مفرطًا[554].

ويؤكد الاتجاه التوفيقي في الفكر الاقتصادي الحديث أن التوازن الكلي لا يتحقق عبر أداة واحدة بل من خلال مزيج متزن من السياستين يتناسب مع حالة الدورة الاقتصادية[555]. ففي الركود ينبغي تحفيز الطلب الكلي بالإنفاق العام والسياسة النقدية التوسعية بينما في التضخم يُلجأ إلى تقييد السيولة وتقليص النفقات العامة[556].

ويُعدّ هذا التكامل العملي هو الأساس النظري الذي تبنته أغلب الاقتصادات الحديثة في إدارتها للتوازن الكلي مع مراعاة خصوصية كل اقتصاد في درجة الانفتاح وكفاءة الجهاز المصرفي ومرونة الأسعار[557].

وفي إطار الاقتصاد الإسلامي يُعاد تفسير هذا التفاعل وفق الضوابط الشرعية بحيث ترتكز السياسة المالية على العدالة في توزيع الموارد وتوظيف الزكاة والوقف كأدوات لتصحيح الاختلال بينما تقوم السياسة النقدية على استقرار القيمة الحقيقية للنقود ومنع المضاربات الربوية[558]. وتتكامل الأداتان في تحقيق مقاصد الشريعة المرتبطة بالاستقرار والنماء المتوازن[559].

---

[553] مانكيو غريغوري: السياسات الاقتصادية الحديثة.

[554] كروغمان بول: الاقتصاد الكلي والتقلبات المعاصرة.

[555] سولو روبرت: النمو والاستقرار الاقتصادي.

[556] هكس جون: تحليل الدورة الاقتصادية.

[557] نفس المرجع.

[558] القره داغي علي: السياسات المالية والنقدية في الاقتصاد الإسلامي.

[559] أبو زهرة محمد: مقاصد الشريعة في المعاملات المالية.

القسم الثاني: التوازن الكلي في المنهج الاقتصادي الإسلامي

الفصل الأول: الأسس النظرية للتوازن الكلي في الإسلام

المبحث الأول: مفهوم التوازن الكلي في المنهج الإسلامي

ينطلق الفكر الاقتصادي الإسلامي من مبدأ التوحيد الذي يُعد الأساس العقائدي لكل نشاط بشري بما في ذلك النشاط الاقتصادي. فالتوازن الكلي في الإسلام لا يُفهم بمعناه الحسابي أو الرياضي فحسب بل بوصفه حالة من الاعتدال الشامل في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية[666].

يقوم هذا التوازن على مبدأ الوسطية الذي يجمع بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وبين الحرية الاقتصادية والضوابط الشرعية التي تمنع الاستغلال والظلم[667].

وفي ضوء هذا المبدأ يُنظر إلى الموارد والملكية والعمل على أنها وسائل لتحقيق مقاصد الشريعة لا غايات مستقلة بذاتها[668].

---

[666] المودودي أبو الأعلى: مبادئ الاقتصاد الإسلامي.

[667] النجار عبد الحميد: الوسطية في الاقتصاد الإسلامي.

[668] القرضاوي يوسف: القيم الأخلاقية في الاقتصاد الإسلامي.

يربط المنهج الإسلامي بين الجانب القيمي والجانب المادي في النشاط الاقتصادي بحيث يتكامل السلوك الفردي مع التوجهات العامة للمجتمع في تحقيق العدالة الاجتماعية والكفاية الاقتصادية[669].

فكل انحراف عن هذا التوازن – كالإسراف أو الاحتكار أو الربا – يُعد إخلالًا بالنظام الاقتصادي العام ويؤدي إلى اختلال في التوازن الكلي[670].

يؤكد القرآن الكريم على مبدأ التوازن والاعتدال في قوله تعالى:

«وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا» [الفرقان: 67]

وهو تأكيد على التوازن بين الاستهلاك والادخار[671].

كما يُعبّر الحديث النبوي الشريف عن هذا التوازن بقوله ﷺ:

«كفى بالمرء إثمًا أن يضيع من يقوت»

وهو توجيه يربط بين الكفاية والإنتاج المسؤول[672].

---

[669] عيسى عبد الحليم: النظام الاقتصادي الإسلامي بين النظرية والتطبيق.

[670] الزرقا مصطفى: الفقه الاقتصادي الإسلامي.

[671] القرآن الكريم سورة الفرقان الآية 67.

[672] الحديث الشريف: رواه مسلم.

يتأسس التوازن الكلي في المنهج الإسلامي إذًا على تكامل ثلاث دوائر:

الدائرة العقائدية: التي تضبط السلوك الاقتصادي بالقيم الإيمانية.

الدائرة التشريعية: التي تنظم المعاملات المالية وتحدد ما هو مشروع ومحظور.

الدائرة الاقتصادية العملية: التي تجسد هذا التوازن في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك[673].

المبحث الثاني: الأسس الفكرية للتوازن الكلي في الإسلام

يرتكز المنهج الإسلامي في تحقيق التوازن الكلي على جملة من المبادئ الفكرية التي تشكل الإطار العام للنظام الاقتصادي الإسلامي أهمها:

أولًا: مبدأ الخلافة والملكية المزدوجة

يقرّ الإسلام بأن المال لله والإنسان مستخلف فيه قال تعالى: «وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ» [النور: 33].

[673] أبو زهرة محمد: الاقتصاد في الإسلام.

وهذا المفهوم يُعيد صياغة العلاقة بين الإنسان والمال في إطار من المسؤولية الاجتماعية[674].

فالملكية الفردية مقيدة بعدم الإضرار بالمجتمع والملكية العامة تحفظ مصالح الجماعة وتوازن توزيع الثروة[675].

ثانيًا: مبدأ التكافل الاجتماعي

يقوم التكافل على توزيع الثروة بما يحقق الكفاية للجميع دون إلغاء للفروق الفردية من خلال الزكاة والصدقة والوقف وغيرها من الأدوات المالية الشرعية[676].

ويؤدي هذا المبدأ إلى تحقيق توازن في الدخل والطلب الكلي ويمنع تراكم الثروة في أيدي فئة محدودة كما في النظم الرأسمالية[677].

---

[674] الشاطبي إبراهيم: الموافقات.

[675] ابن عاشور الطاهر: مقاصد الشريعة الإسلامية.

[676] القرضاوي يوسف: فقه الزكاة.

[677] النجار عبد الحميد: العدالة الاجتماعية في الإسلام.

ثالثًا: تحريم الربا والميسر والاحتكار

تمثل هذه المحظورات أدوات ضبط أساسية تمنع الاختلال في الدورة الاقتصادية[678].

فالربا يؤدي إلى تركز الثروة وخلق مديونية مفرطة بينما الميسر والاحتكار يولدان اضطرابًا في الأسعار والدخول مما يخل بالتوازن الكلي[679].

ويُقابل ذلك نظام تمويلي قائم على المشاركة والمضاربة يربط بين الربح والمخاطرة ويجعل المال أداة لتنمية الإنتاج الحقيقي[680].

رابعًا: مبدأ العدالة والتوزيع العادل للثروة

يرى الإسلام أن العدالة الاقتصادية تتحقق عبر توازن الفرص والواجبات وليس بالمساواة المطلقة إذ قال تعالى: «كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ» [الحشر: 7][681].

ومن ثمّ فإن التوازن الكلي في الإسلام لا يقوم على آلية السوق وحدها بل على منظومة متكاملة توازن بين الكفاءة والعدالة[682].

---

[678] الصديق الضرير: الربا وأثره الاقتصادي.

[679] عيسى عبد الحليم: الاحتكار والميسر في الفقه الاقتصادي.

[680] الزرقا مصطفى: المضاربة والمشاركة في الإسلام.

[681] القرآن الكريم سورة الحشر الآية 7.

[682] المودودي أبو الأعلى: الاقتصاد الإسلامي ومبادئ العدالة.

خامسًا: مبدأ الوسطية في الاستهلاك والإنتاج

الوسطية سمة منهجية تنظم علاقة الإنسان بالموارد فتمنع الإفراط والتفريط[683].

فالإنفاق في الإسلام مرتبط بالنية والمصلحة العامة ويُعد ضبط الاستهلاك طريقًا لتحقيق الاستقرار في الطلب الكلي والحد من التضخم[684].

المبحث الثالث: العلاقة بين القيم والمقاصد الاقتصادية

يُبرز الفكر الاقتصادي الإسلامي خصوصية التوازن الكلي من خلال ارتباطه بالمقاصد الشرعية التي تهدف إلى تحقيق مصالح العباد ودفع المفاسد[685].

فالاقتصاد في المنهج الإسلامي ليس مجرد نشاط مادي بل وسيلة لتحقيق مقاصد عليا هي العدالة الكفاية والاستقرار[686].

---

[683] القرضاوي يوسف: الاعتدال في الاستهلاك والإنتاج.

[684] النجار عبد الحميد: السياسة الاقتصادية الإسلامية.

[685] الشاطبي إبراهيم: مقاصد الشريعة.

[686] ابن عاشور الطاهر: نظام المقاصد في الإسلام

يرتبط تحقيق هه المقاصد بثلاث قيم مركزية:

العدالة التوزيعية: التي تضمن حق الجميع في نصيب من الثروة والدخل.

الكفاية الإنتاجية: التي ترفع مستوى المعيشة وتحقق النمو الحقيقي.

الاستقرار الاجتماعي: الذي يحول دون الصراعات الطبقية ويحفظ تماسك الأمة[687].

كما يرتبط التوازن الكلي في الإسلام بمفهوم الزهد الإيجابي الذي لا يعني ترك الإنتاج بل توجيه الجهد نحو الاستخدام الرشيد للموارد[688].

ويُعد هذا المفهوم مكمّلًا للسياسات الاقتصادية لأنه يضبط سلوك الأفراد ويحول دون الإفراط في الاستهلاك أو الادخار[689].

ومن ثمّ فإن التوازن الكلي في المنهج الإسلامي هو توازن قيمي–اقتصادي يجمع بين الانضباط الأخلاقي والكفاءة الإنتاجية ويُترجم في الواقع من خلال سياسات مالية ونقدية واجتماعية متكاملة[690].

---

[687] أبو زهرة محمد: العدالة الاجتماعية بين القيم والمقاصد.

[688] الغزالي محمد: الزهد والعمل في الإسلام.

[689] القرضاوي يوسف: فقه الأولويات.

[690] عيسى عبد الحليم: السياسات الاقتصادية في الفكر الإسلامي.

الفصل الثاني: آليات التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي

المبحث الأول: آلية التوازن بين الادخار والاستثمار

يختلف النموذج الإسلامي في تفسير العلاقة بين الادخار والاستثمار عن النموذج الوضعي في منطلقاته وأدواته إذ يقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بدلًا من الفائدة الربوية[691].

فالادخار في الاقتصاد الإسلامي لا يُحتجز لمجرد الاكتناز وإنما يُوجه إلى الاستثمار المنتج الذي يعود بالنفع على الفرد والمجتمع امتثالًا لقوله تعالى:

«وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ» [الحديد: 7][692].

ويتم التوازن بين الادخار والاستثمار من خلال منظومة مؤسسية شرعية تتضمن:

الزكاة: التي تمنع تراكم الأموال غير الموظفة وتدفع أصحابها إلى استثمارها لتفادي نقصانها.

المضاربة والمشاركة: كصيغ استثمارية تقوم على تقاسم الأرباح والخسائر فتربط بين رأس المال والعمل.

---

[691] المودودي أبو الأعلى: الاقتصاد الإسلامي مبادئه وتطبيقاته.

[692] القرآن الكريم سورة الحديد الآية 7.

الوقف: الذي يمثل شكلًا من أشكال توجيه الادخار نحو الأغراض الاجتماعية والتنموية[693].

في هذا النظام لا يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة كما في الفكر الرأسمالي بل بعائد النشاط الحقيقي ومقدار المخاطرة المشروعة مما يجعل العلاقة بين الادخار والاستثمار أكثر استقرارًا وعدالة[694].

كما أن القيم الأخلاقية والدينية تُوجّه السلوك الاقتصادي نحو الاعتدال في الادخار والاستهلاك فيتحقق التوازن دون الحاجة إلى تدخل قسري من الدولة[695].

ويؤدي هذا الإطار إلى تكوين سوق مالية إسلامية تعتمد على التمويل بالمشاركة بدلاً من الدَّين مما يقلل من تقلبات الدورة الاقتصادية ويعزز التوازن الكلي[696].

المبحث الثاني: آلية التوازن النقدي والمالي

يستند النظام النقدي الإسلامي إلى مبدأ الاستقرار في القيمة ورفض خلق النقود دون مقابل إنتاجي[697].

---

[693] القرضاوي يوسف: فقه الزكاة.

[694] النجار عبد الحميد: التمويل الإسلامي بين النظرية والتطبيق.

[695] عيسى عبد الحليم: التوازن بين الادخار والاستهلاك في الإسلام.

[696] الزرقا مصطفى: المصارف الإسلامية والنظام المالي الشرعي.

[697] الصديق الضرير: النقود في الاقتصاد الإسلامي.

فالنقود في الإسلام ليست سلعة قابلة للربح بذاتها بل وسيط تبادل ومقياس للقيم ويُحرَّم الاتجار بها على أساس الفائدة لقول النبي ﷺ:

«لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الفضة بالفضة إلا سواءً بسواء يدًا بيد» (رواه مسلم)[698].

ويقوم التوازن النقدي على مجموعة من الآليات أهمها:

تحريم الربا والمضاربات النقدية مما يمنع التوسع غير الحقيقي في عرض النقود ويقصر الائتمان على الأغراض الإنتاجية المشروعة[699].

ربط النقود بالنشاط الاقتصادي الفعلي من خلال صيغ التمويل الإسلامي كالمضاربة والمرابحة والإجارة التي تؤدي إلى تداول الأموال مقابل إنتاج حقيقي[700].

دور بيت المال والمؤسسات الزكوية في إعادة توزيع السيولة داخل الاقتصاد بما يحقق الكفاية والاستقرار[701].

---

[698] الحديث الشريف: رواه مسلم.

[699] القرضاوي يوسف: الربا والمعاملات المصرفية.

[700] النجار عبد الحميد: التمويل بالمضاربة والمرابحة.

[701] عيسى عبد الحليم: بيت المال وأثره في الاستقرار النقدي.

أما من الناحية المالية فيتحقق التوازن من خلال الإنفاق العام المسؤول الذي يُوجَّه نحو تحقيق المقاصد الضرورية (كالأمن والتعليم والصحة) دون إسراف أو تقصير[702].

ويُعدّ الإنفاق في الإسلام وسيلة لإحياء المال لا لاستنزافه كما ورد في الحديث الشريف:

«ما نقص مال من صدقة» (رواه مسلم)[703].

تتوازن الموازنة العامة في النظام الإسلامي من خلال موردين رئيسين:

الموارد الدائمة مثل الزكاة والخراج والعشور.

الموارد الطارئة مثل الكفارات والغرامات والعوائد العامة.

ويُراعى في كل ذلك تحقيق العدالة في التحصيل والإنفاق[704].

وبذلك يتجنب الاقتصاد الإسلامي عجز الموازنات والدين العام المفرط لأن التمويل القائم على الفائدة محظور شرعًا ويتم الاعتماد بدلًا منه على المشاركة والوقف والسُلف الحسنة[705].

ويضمن هذا النظام المالي تحقيق الاستقرار النقدي ومنع التضخم الناتج عن التوسع الائتماني غير المنضبط[706].

---

[702] المودودي أبو الأعلى: مبادئ الإنفاق العام في الإسلام.

[703] الحديث الشريف: رواه مسلم.

[704] الزرقا مصطفى: النظام المالي الإسلامي.

[705] القرضاوي يوسف: السياسة المالية في الإسلام.

[706] الصديق الضرير: التضخم في ضوء الشريعة الإسلامية.

المبحث الثالث: آلية التوازن الاجتماعي والتوزيعي

التوازن الاجتماعي في الإسلام هو امتداد للتوازن الاقتصادي لأن الهدف النهائي للنشاط المالي والنقدي هو تحقيق العدالة الاجتماعية[707].

وقد جعل الإسلام الزكاة الركيزة الأساسية لتحقيق هذا التوازن فهي ليست مجرد عبادة مالية بل أداة لإعادة توزيع الثروة وتقليص الفوارق الطبقية[708].

إلى جانب الزكاة تسهم الصدقات والوقف والوصايا في تعزيز التكافل الاجتماعي مما يضمن استمرار تدفق الموارد نحو الفئات الضعيفة ويساهم في استقرار الطلب الكلي[709].

---

[707] النجار عبد الحميد: العدالة الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي.

[708] القرضاوي يوسف: الزكاة ودورها في التنمية الاجتماعية.

[709] عيسى عبد الحليم: الوقف والعدالة الاجتماعية

كما تُعد تحريمات الإسلام الاقتصادية – كالربا والغرر والاحتكار – أدوات ضبط تمنع الاختلال في توزيع الدخل وتحد من تراكم الثروة دون جهد منتج[710].

ويرتبط التوازن الاجتماعي أيضًا بمفهوم المسؤولية الفردية والجماعية حيث يتحمل الفرد مسؤولية كسبه وإنفاقه وتتحمل الدولة واجب الرقابة والتوزيع العادل[711].
ويتحقق بذلك الانسجام بين العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية دون تعارض بين الحرية والضوابط الشرعية[712].

إن النظام الإسلامي عبر هذه الآليات المتكاملة يحقق نوعًا من التوازن الكلي المستدام لأنه لا يعتمد على تدخلات مؤقتة بل على نظام قيمي ومؤسسي دائم[713].
وبهذا المعنى يُعدّ الاقتصاد الإسلامي نظامًا ذاتي التصحيح إذ إن آلياته الشرعية تحقق التوازن تلقائيًا من خلال ضبط السلوك والإنتاج والتوزيع في آن واحد[714].

---

[710] المودودي أبو الأعلى: التحريمات الاقتصادية في الإسلام.

[711] أبو زهرة محمد: المسؤولية الفردية والجماعية في الإسلام.

[712] الزرقا مصطفى: النظام الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي.

[713] القرضاوي يوسف: الاقتصاد الإسلامي بين القيم والواقع.

[714] النجار عبد الحميد: آليات التوازن الذاتي في الإسلام.

الفصل الثالث: التوازن الكلي بين النظرية والتطبيق في الاقتصاد الإسلامي

المبحث الأول: تطبيقات التوازن الكلي في السياسة المالية الإسلامية

ترتكز السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي على مبدأ التكليف الشرعي والمسؤولية الاجتماعية فهي ليست مجرد أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بل وسيلة لتحقيق مقاصد الشريعة في العدالة والكفاية[715].

ويقوم النظام المالي الإسلامي على التوازن بين الإيرادات العامة والإنفاق العام ضمن إطار أخلاقي وإنساني حيث تُستمد الموارد من مصادر مشروعة وتُوجَّه للمصالح العامة[716].

أولًا: الإيرادات العامة

تشمل الزكاة والخراج والعشور والفيء والجزية وتمثل موارد دائمة ومستقرة تضمن للدولة تمويل احتياجاتها دون اللجوء إلى الدين أو الفائدة[717].

تُفرض الزكاة على الأموال النامية بمعدلات محددة شرعًا بما يضمن عدالة التحصيل واستمرارية التمويل.

أما الخراج فيُعد موردًا إنتاجيًا مرتبطًا بالأرض والعشور موردًا تجاريًا يعكس مبدأ المساهمة التضامنية في الدخل القومي[718].

---

[715] المودودي أبو الأعلى: الاقتصاد الإسلامي بين النظرية والتطبيق.

[716] النجار عبد الحميد: السياسة المالية في الإسلام.

[717] القرضاوي يوسف: فقه الزكاة.

[718] الزرقا مصطفى: النظام المالي الإسلامي.

ثانيًا: الإنفاق العام

يُوجَّه وفق أولويات شرعية تحقق المصلحة العامة مثل تمويل الخدمات الأساسية والبنية التحتية والدفاع والتعليم[719].

ويُراعى في الإنفاق مبدأ الاعتدال لقوله تعالى:

«وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا» [الفرقان: 67][720].

ويتجنب الإسلام الإنفاق المظهري أو غير المنتج الذي يُحدث خللًا في التوازن المالي.

تعمل السياسة المالية الإسلامية على تجنب العجز المزمن عبر إدارة رشيدة للموارد وتوسيع قاعدة الإيرادات الشرعية مع اعتماد أدوات مثل الزكاة والوقف والصكوك الإسلامية لتمويل التنمية دون الحاجة للاقتراض الربوي[721].

وتؤدي هذه السياسة إلى استقرار الأسعار وتحقيق التشغيل الكامل لأن الإنفاق العام في الإسلام يُوجَّه نحو الإنتاج والخدمات الحقيقية لا نحو المضاربات أو الاستهلاك غير الضروري[722].

---

[719] عيسى عبد الحليم: الإنفاق العام وأولوياته في الإسلام.

[720] القرآن الكريم سورة الفرقان الآية 67.

[721] الصديق الضرير: تمويل التنمية في الإسلام.

[722] المودودي أبو الأعلى: الاقتصاد الإسلامي ومقاصده.

المبحث الثاني: تطبيقات التوازن النقدي والمصرفي

يقوم النظام النقدي والمصرفي الإسلامي على تحقيق الاستقرار النقدي عبر الضوابط الشرعية التي تمنع التوسع الائتماني غير المنتج[723].

فالمؤسسات المالية الإسلامية تعتمد على صيغ المشاركة والمضاربة والإجارة والمرابحة في تمويل الأنشطة الاقتصادية مما يربط بين التمويل والإنتاج الحقيقي[724].

يُحقق هذا النظام توازنًا بين عرض النقود والطلب عليها لأن النقود لا تُخلق من العدم بل تصدر في مقابل نشاط إنتاجي أو خدمة حقيقية[725].

وبذلك يتجنب الاقتصاد الإسلامي أزمات السيولة والتضخم التي تعاني منها الأنظمة الربوية القائمة على الفائدة[726].

تلعب المصارف الإسلامية دورًا رئيسًا في التوازن الكلي من خلال توجيه المدخرات إلى مجالات الاستثمار المنتج وتحقيق العدالة في توزيع العوائد وتجنب تمويل الأنشطة الضارة بالمجتمع[727].

كما تُسهم أدوات السياسة النقدية الإسلامية – مثل صكوك الاستثمار والودائع غير المضمونة والاحتياطي الشرعي – في ضبط السيولة داخل النظام المالي[728].

---

[723] القرضاوي يوسف: النقود والمصارف الإسلامية.

[724] الزرقا مصطفى: العقود المالية الشرعية.

[725] النجار عبد الحميد: التمويل الإسلامي المعاصر.

[726] الصديق الضرير: النظام النقدي الإسلامي.

[727] المودودي أبو الأعلى: المصارف الإسلامية ودورها في التنمية.

[728] القرضاوي يوسف: السياسة النقدية في الإسلام.

ويقوم البنك المركزي الإسلامي بوظائف رقابية وتوجيهية لضمان توافق السياسة النقدية مع مقاصد الشريعة من خلال ضبط المعروض النقدي والحفاظ على استقرار الأسعار دون استخدام أداة الفائدة[729].

وبهذه الآليات يتحقق التوازن النقدي في الإسلام دون الإضرار بالنشاط الإنتاجي إذ إن كل زيادة في عرض النقود يجب أن تُقابلها زيادة في السلع والخدمات الفعلية[730].

المبحث الثالث: التوازن الكلي من خلال التكامل المؤسسي والاجتماعي

يرى الفكر الاقتصادي الإسلامي أن تحقيق التوازن الكلي لا يعتمد فقط على السياسات المالية والنقدية بل على تكامل مؤسسات المجتمع الإسلامي في أداء وظائفها[731].

فالمؤسسات الزكوية والوقفية والمصرفية تمثل منظومة متكاملة لإعادة توزيع الموارد وتحقيق الاستقرار الاجتماعي[732].

---

[729] عيسى عبد الحليم: دور البنك المركزي الإسلامي.

[730] النجار عبد الحميد: النقود الحقيقية والمال الوهمي.

[731] المودودي أبو الأعلى: البنية المؤسسية للاقتصاد الإسلامي.

[732] القرضاوي يوسف: الزكاة والوقف والمصرف الإسلامي.

أولًا: مؤسسة الزكاة

تعمل على تحويل جزء من الفائض المالي إلى الفقراء والمحتاجين مما يعيد التوازن في توزيع الدخل ويزيد من الطلب الكلي الاستهلاكي[733].

كما تُعد الزكاة أداة تلقائية لتحقيق التوازن لأنها تُفرض سنويًا وتتكيف مع نمو الثروة والدخل[734].

ثانيًا: مؤسسة الوقف

تُسهم في تمويل الخدمات العامة – كالمدارس والمستشفيات والبنى الاجتماعية – دون تحميل الدولة أعباء مالية وبذلك تضمن استمرار النشاط الاقتصادي والاجتماعي[735].

ثالثًا: المصارف الإسلامية

تعمل كحلقة وصل بين رأس المال والعمل وتُسهم في توجيه المدخرات نحو القطاعات الإنتاجية مما يعزز التوازن بين القطاعين الحقيقي والنقدي[736].

وتتكامل هذه المؤسسات في إطار شرعي موحد يمنع التناقض بين السياسات الاقتصادية ويُحقق العدالة والاستقرار.

---

[733] النجار عبد الحميد: أثر الزكاة في الاستقرار الاقتصادي.

[734] عيسى عبد الحليم: النظام الزكوي وأثره في التوازن الكلي.

[735] الزرقا مصطفى: فقه الوقف الإسلامي.

[736] الصديق الضرير: المصارف الإسلامية بين النظرية والممارسة.

ويُعتبر هذا التكامل المؤسسي أحد أهم الخصائص المميزة للاقتصاد الإسلامي التي تضمن التوازن الكلي المستمر[737].

ويؤكد التحليل الحديث أن النظم الإسلامية – حين تُطبّق بفاعلية – تمتلك قدرة ذاتية على مقاومة الأزمات الاقتصادية العالمية لأنها تقوم على قاعدة إنتاجية حقيقية وليست مالية وهمية[738].

[737] القرضاوي يوسف: التكامل المؤسسي في الاقتصاد الإسلامي.

[738] النجار عبد الحميد: مقاومة الأزمات في النظام الإسلامي.

الخاتمة

تُعدّ دراسة آليات التوازن الكلي في الفكر الاقتصادي المقارن – بين المنهج الوضعي والمنهج الإسلامي – من القضايا المركزية في فهم طبيعة النشاط الاقتصادي واتجاهاته وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج الفكرية والعلمية التي تبيّن تميّز المنظور الإسلامي في تحقيق التوازن الشامل والمستدام[739].

أولًا: النتائج العامة للدراسة

تعدد مفاهيم التوازن الكلي في الفكر الاقتصادي الوضعي:

حيث يرى الكلاسيكيون أن التوازن يتحقق تلقائيًا عبر مرونة الأسعار والفائدة بينما يؤكد الكينزيون والنقديون على تدخل الدولة أو السياسة النقدية لضبط الاختلالات[740].

وقد أظهرت النماذج الحديثة (IS–LM ماندل–فليمنغ DSGE) أن التوازن الكلي عملية ديناميكية تعتمد على التنسيق بين الأسواق والقطاعات الاقتصادية[741].

---

[739] المودودي أبو الأعلى: الاقتصاد الإسلامي: الأسس النظرية والتطبيقية.

[740] كينز جون ماينارد: النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود.

[741] هيكس جون: تحليل التوازن العام.

الاقتصاد الإسلامي يقدم مفهومًا أشمل للتوازن الكلي:

إذ يجمع بين التوازن الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي في إطار واحد قائم على مقاصد الشريعة في العدالة والكفاية والاستقرار[742].

فالتوازن في الإسلام ليس مجرد حالة حسابية بين العرض والطلب بل هو حالة من الانسجام بين الفرد والمجتمع والبيئة الاقتصادية[743].

آليات التوازن الكلي في الإسلام ذات طابع مؤسسي وقيمي:

فالنظام الإسلامي يعتمد على مؤسسات الزكاة والوقف والمصارف الإسلامية كآليات ضبط ذاتي للسوق والنشاط المالي دون الاعتماد على الفائدة أو الاحتكار أو المديونية[744].

وتضمن هذه الآليات تدفق الثروة داخل المجتمع وتوازن مستويات الادخار والاستهلاك والاستثمار بطريقة تحقق التنمية الحقيقية[745].

الربط بين القطاعين الحقيقي والنقدي في الإسلام أكثر تكاملًا:

لأن التمويل الإسلامي قائم على النشاط الإنتاجي الحقيقي فلا يُخلق المال إلا في مقابل إنتاج أو خدمة مشروعة وهو ما يمنع التضخم والمضاربات المالية[746].

---

[742] القرضاوي يوسف: القيم في الاقتصاد الإسلامي.

[743] النجار عبد الحميد: مفهوم التوازن في الإسلام.

[744] الزرقا مصطفى: النظام المؤسسي الإسلامي.

[745] عيسى عبد الحليم: آليات التوازن الاقتصادي في الإسلام.

[746] الصديق الضرير: النظام النقدي الإسلامي وأثره في الاستقرار.

تحقيق التوازن الكلي في الإسلام يعتمد على القيم والسلوك الفردي:

فالزهد والاعتدال والإنفاق في سبيل الله والابتعاد عن الكسب غير المشروع كلها مكونات سلوكية تُسهم في استقرار النظام الاقتصادي على المدى الطويل[747].

المنهج الإسلامي يتفوق في قدرته على مقاومة الأزمات:

إذ يمتلك الاقتصاد الإسلامي قدرة ذاتية على امتصاص الصدمات المالية والاختلالات الناتجة عن الديون والفوائد لأنه قائم على الإنتاج الحقيقي والمشاركة في المخاطر[748].

الفكر الاقتصادي الحديث يتقارب تدريجيًا مع بعض مبادئ الإسلام:

من خلال الدعوة إلى الاقتصاد الأخلاقي والتمويل القائم على المشاركة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وهي اتجاهات تمثل عودة ضمنية إلى المفاهيم الإسلامية الأصيلة[749].

---

[747] الغزالي محمد: السلوك الاقتصادي في الإسلام.

[748] النجار عبد الحميد: قدرة الاقتصاد الإسلامي على مواجهة الأزمات.

[749] مانكيو غريغوري: الاقتصاد الأخلاقي المعاصر.

ثانيًا: التوصيات

تعزيز الدراسات المقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصادات الوضعية لإبراز مدى كفاءة المنهج الإسلامي في تحقيق التوازن والاستقرار.

تفعيل مؤسسات الزكاة والوقف والمصارف الإسلامية على المستوى الوطني والدولي وربطها ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إعادة صياغة السياسات النقدية والمالية بما يتوافق مع مبادئ التمويل الإسلامي القائم على المشاركة والمخاطرة المشروعة.

إنشاء مراكز بحثية متخصصة في قياس التوازن الكلي من منظور إسلامي لتطوير نماذج كمية تعتمد على المقاصد الشرعية.

تضمين الفكر الاقتصادي الإسلامي في المناهج الجامعية ضمن العلوم الاقتصادية والسياسية باعتباره نموذجًا تنمويًا متكاملًا يجمع بين القيم والمصلحة العامة.

تطوير مؤشرات اقتصادية إسلامية لقياس العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة إلى جانب المؤشرات التقليدية للنمو والدخل القومي.

تعزيز التعاون بين الدول الإسلامية في مجالات التمويل الإسلامي والاستثمار الحلال والتكامل التجاري؛ لبناء اقتصاد إسلامي متوازن وقادر على المنافسة العالمية.

ثالثًا: الاستنتاج العام

خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الإسلامي يحقق التوازن الكلي بصورة أكثر شمولًا وواقعية من النماذج الوضعية لأنه ينطلق من قاعدة إيمانية وأخلاقية تجعل العدالة والكفاية غاية النشاط الاقتصادي لا وسيلته[750].

فالنظام الإسلامي لا يفصل بين الاقتصاد والمجتمع بل يربط بينهما في إطار من المسؤولية المشتركة والرقابة الذاتية والمؤسسية[751].

كما أن آلياته المالية والنقدية تمتاز بالمرونة والاستقرار لأنها تتجه نحو الإنتاج الحقيقي وتمنع الانحرافات الناتجة عن الفائدة والمضاربات[752].

ويؤكد هذا أن تحقيق التوازن الكلي في الإسلام هو تحقيق للعدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة في آن واحد وهو ما يجعل من الاقتصاد الإسلامي نظامًا قادرًا على تقديم حلول عملية للأزمات الاقتصادية المعاصرة[753].

---

[750] الشاطبي إبراهيم: مقاصد الشريعة وأثرها في الاقتصاد.

[751] ابن عاشور الطاهر: العدالة الاجتماعية في الإسلام.

[752] القرضاوي يوسف: التمويل الإسلامي بين القيم والسوق.

[753] المودودي أبو الأعلى: نظام الاقتصاد الإسلامي في مواجهة الأزمات.

خاتمة ختامية

يؤكد هذا البحث أن المنهج الإسلامي في معالجة القضايا الاقتصادية لا يقتصر على التحليل النظري بل يقدم نموذجًا عمليًا متكاملًا يمكن تطبيقه في الواقع المعاصر.

إن التوازن الكلي في الإسلام ليس حالة مؤقتة أو معادلة رياضية بل هو نظام حياة يربط بين القيم والمصالح وبين الدنيا والآخرة ويُحقق في النهاية معنى الاستخلاف الإنساني كما أراده الله تعالى[754].

[754] القرآن الكريم سورة البقرة الآية 30.

الخاتمة العامة والتوصيات النهائية

أولًا: أهم النتائج والاستنتاجات

توصلت هذه الدراسة بعد تحليل معمق للنظريات الاقتصادية الوضعية ومقارنتها بالمنهج الإسلامي إلى مجموعة من النتائج المحورية التي تؤكد أصالة الفكر الاقتصادي الإسلامي وفاعليته في تحقيق التوازن الكلي والاستقرار المالي والاجتماعي. فقد أظهرت النتائج أن الاقتصاد الإسلامي يمتلك نظامًا معرفيًا وأخلاقيًا متكاملًا يجمع بين الكفاءة الإنتاجية والعدالة التوزيعية في آنٍ واحد وهو ما عجزت عنه المدارس الرأسمالية المعاصرة رغم تطورها التقني والمعلوماتي.

كما أثبت البحث أن الأزمات الاقتصادية العالمية المتلاحقة ليست مجرد ظواهر مالية بل تعكس خللًا بنيويًا في المنظومة الفكرية الغربية التي تفصل بين القيم والأداء الاقتصادي. في المقابل يقدم المنهج الإسلامي تصورًا أكثر شمولًا إذ يربط بين السلوك الاقتصادي ومقاصد الشريعة فيضمن بذلك استدامة العدالة الاجتماعية والرفاه الاقتصادي [755].

ومن خلال تحليل الأزمات الحديثة – ولا سيما أزمة عام 2008 وأزمة جائحة كورونا – تبين أن السياسات النقدية القائمة على الفائدة والتوسع في الديون تساهم في تفاقم عدم المساواة المالية بينما يحد النظام المالي الإسلامي القائم على المشاركة والمخاطرة المشروعة من آثار هذه الأزمات [756].

كذلك أثبتت الدراسة أن أدوات السياسة المالية الإسلامية مثل الزكاة والوقف والإنفاق العام الموجه تُمثل آليات ذاتية لإعادة توزيع الثروة وتحقيق التوازن بين الكفاءة والعدالة مما يجعلها أحد الحلول الفاعلة لتقليص الفجوات الاجتماعية في الاقتصادات الحديثة [757].

---

[755] Joseph Stiglitz, *Globalization and Its Discontents*, New York: W.W. Norton, 2002, p. 201.

[756] Paul Krugman, *The Return of Depression Economics and the Crisis of 2008*, London: Penguin, 2009, p. 145.

[757] M. Umer Chapra, *Islam and the Economic Challenge*, Leicester: Islamic Foundation, 1992, p. 78.

ثانيًا: التحقق من الفرضيات وتساؤلات الدراسة

من خلال المقارنة النظرية والتطبيقية ثبتت صحة الفرضيات الأساسية التي انطلقت منها الدراسة. فقد تبين أن النظام الاقتصادي الوضعي – رغم تطور أدواته الإحصائية والتحليلية – يعاني من قصور في تحقيق الاستقرار طويل الأجل بسبب غياب البعد الأخلاقي في توزيع الثروة وإدارة الموارد. في المقابل أكدت النماذج الإسلامية قدرتها على الحفاظ على استقرار الأسواق من خلال اعتماد الضوابط الشرعية وتفعيل القيم الإيمانية التي تردع عن الاحتكار والمقامرة والتضخم المصطنع.

كما أظهرت الدراسة أن المنهج الإسلامي أكثر قدرة على تحقيق التوازن الديناميكي بين العرض والطلب بفضل آليات الرقابة الذاتية والتكافل الاجتماعي ما يجعله نظامًا واقعيًا قابلًا للتطبيق في بيئات اقتصادية متعددة[758].

ثالثًا: المقترحات العملية والتوصيات

1. تعزيز التعليم الاقتصادي الإسلامي في الجامعات ومراكز البحوث لرفع الوعي العلمي بأدوات التوازن المالي والنقدي وفق الشريعة.
2. إنشاء مؤسسات تمويل إسلامي متكاملة تعتمد المشاركة بدل الفائدة وتلتزم بمعايير الحوكمة الشرعية.
3. إعادة هيكلة السياسات العامة في الدول الإسلامية بحيث تُدمج مبادئ الزكاة والوقف في استراتيجيات التنمية المستدامة.
4. تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أساس الاستثمار المشترك (المضاربة والمشاركة) بدل الاقتراض الربوي.
5. تطوير التشريعات الاقتصادية لتواكب المعاملات الرقمية (العملات المشفرة البنوك الإلكترونية) ضمن إطار شرعي منضبط.

[758] Milton Friedman, *The Optimum Quantity of Money*, Chicago: University of Chicago Press, 1969, p. 53

رابعًا: آفاق البحث المستقبلية

يفتح هذا البحث المجال أمام دراسات جديدة تستكشف سبل تفعيل الاقتصاد الإسلامي في ظل التحولات التكنولوجية الراهنة خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي والتمويل الأخضر.

كما يُوصى بتوسيع نطاق الدراسات التطبيقية لمقارنة أداء المصارف الإسلامية بالمصارف التقليدية في إدارة السيولة وتحقيق الاستقرار المالي.

وفي الختام يمكن القول إن المنهج الاقتصادي الإسلامي ليس مجرد بديل أخلاقي للنظم الوضعية بل هو مشروع تنموي شامل قادر على بناء اقتصاد عالمي أكثر عدالة وإنسانية واستدامة.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

1. عبد الحميد الغزالي *الاقتصاد الإسلامي: تحليل للنظام المالي والنقدي* دار الشروق القاهرة 1990.
2. محمد عمر شابرا *الإسلام والتحدي الاقتصادي* المعهد العالمي للفكر الإسلامي 1992.
3. عبد الرحمن يسري *مقدمة في الاقتصاد الكلي* دار الفكر العربي القاهرة 2004.
4. منير الحمش *الاقتصاد الإسلامي والفكر الاقتصادي الحديث* دار الفكر دمشق 1998.
5. رفعت العوضي *السياسة الاقتصادية في الإسلام* مكتبة الأنجلو المصرية 2001.
6. فؤاد مرسي *الفكر الاقتصادي الحديث* دار المعارف القاهرة 1985.
7. حسين حامد حسان *مبادئ الاقتصاد الإسلامي* دار السلام القاهرة 2000.
8. عبد العزيز الدخيل *الاقتصاد الإسلامي والتنمية* مكتبة العبيكان الرياض 2002.
9. عمر شوقي عبد الله *النظام الاقتصادي الإسلامي مقارنة بالأنظمة الوضعية* دار النهضة العربية 2010.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

1. Paul Samuelson, *Economics*, New York: McGraw Hill, 1980.
2. John Maynard Keynes, *The General Theory of Employment, Interest and Money*, London: Macmillan, 1936.
3. Milton Friedman, *A Monetary History of the United States*, Princeton University Press, 1963.
4. Joseph Stiglitz, *Globalization and Its Discontents*, New York: W.W. Norton, 2002.
5. Kenneth Boulding, *The Reconstruction of Economics*, New York: John Wiley, 1950.
6. Robert Lucas, *Expectations and the Neutrality of Money*, Journal of Economic Theory, 1972.
7. Paul Krugman, *End This Depression Now!*, W.W. Norton & Company, 2012.
8. Nouriel Roubini, *Crisis Economics*, Penguin Press, 2010.

ثالثًا: المراجع المساعدة

1. جلال أمين *قضايا الاقتصاد المعاصر* دار الشروق القاهرة 2000.
2. عبد الحي زلوم *من يملك العالم؟* دار الفكر دمشق 2004.
3. نجم الدين كريم نجم *السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي* دار الفكر 2008.
4. عبد الله عمر شحاته *القيم الأخلاقية في الاقتصاد الإسلامي* مكتبة الأنجلو المصرية 2005.
5. عبد العزيز الخويطر *الاقتصاد الإسلامي بين النظرية والتطبيق* دار النهضة 1998.

الملاحق

الملحق (1): الجداول والأشكال

يتضمن هذا الجزء مجموعة من الجداول التي توضح المقارنات بين المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي والنظام الوضعي بالإضافة إلى رسوم بيانية توضح تفاعل أدوات السياسة المالية والنقدية الإسلامية مع الأزمات العالمية.

الملحق (2): الملاحق التوضيحية

يشمل نماذج من سياسات الزكاة والوقف والصكوك الإسلامية ودورها في دعم التوازن الاقتصادي الكلي.

الملحق (3): بيانات داعمة للدراسة

تتضمن بيانات إحصائية معاصرة مأخوذة من تقارير البنك الإسلامي للتنمية وصندوق النقد الدولي حول أداء الاقتصاديات الإسلامية بعد الأزمات المالية الأخيرة.